

وزارة التربية والتعليم  
MINISTRY OF EDUCATION

كلية المعلمين في جازان

منشورات مركز البحوث

سلسلة الإصدارات العلمية المحكمة

( ٢ )

# الشاهد الشعري

بين

سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن  
( دراسة نحوية وصفية )

الدكتور يحيى بن محمد الحكمي

(ح) وزارة التربية والتعليم، كلية المعلمين في جازان، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حكمي، يحيى محمد

الشاهد الشعري بين سيبويه في كتاب والفراء في معاني القرآن  
(دراسة نحوية وصفية) / يحيى محمد حكمي - الرياض، ١٤٢٦هـ

١٧٢ ص؛ ٢٤×١٧ سم. - (سلسلة الإصدارات العلمية المحكمة: ٢)

ردمك: ٢ - ١٢١ - ٤٨ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو ٢ - النشر العربي أ - العنوان

١٤٢٦/٢٣٨٠

ديوي ١٥٠.١

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٢٣٨٠

ردمك: ٢ - ١٢١ - ٤٨ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة لكلية المعلمين في جازان

تصميم الغلاف: الأستاذ/ ناصر أحمد رفاعي

رئيس قسم التربية الفنية

عنوان الكتاب: الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه

والفراء في معاني القرآن دراسة نحوية وصفية

المؤلف: د. يحيى بن محمد حكمي

الناشر: كلية المعلمين في جازان - مركز البحوث

الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

# الشاهد الشعري

بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القرآن  
(دراسة نحوية وصفية)





سَمِيعٌ عَلِيمٌ



## المقدمة

يحتل الشعر مرتبة الصدارة في الكلام العربي المستشهد به في بناء قواعد النحو العربي، لذا فقد حظي الشاهد باهتمام القدماء، فجابوا الديار بحثاً عنه، وشرقوا وغربوا بغية مشافهة الأعراب الخالص في بواديهـم حيث صفاء اللغة وسلامة السليقة، ونتج عن تلك الرحلة الشاقة كم كبير من الشواهد، بيد أن تلك الحـصيلة الشعرية لم تصل إلينا وافرة، فمنها ما فقد بالجملة، ومنها ما جهل قائله، فتعددت رواية بعض الأبيات تبعاً لذلك، واضطرب العلماء في نسبة هذه الشواهد إلى قائلها.

وإذا كان النحويون قد اعتمدوا على الشعر في الاستشهاد لقواعدهم أكثر من غيره من كلام العرب<sup>(١)</sup> فإن هناك أسباباً كانت تحدوهم إلى ذلك الاختيار من أهمها:

١- المكانة العالية التي احتلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، فليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ في قوة اللفظ منزلة الشعر، فيه تعرف أنساب العرب وتواريخها وأيامها ووقائعها، فالشعر ديوان العرب، وخزانة عواطفها ومستنبت آدابها، ومستودع علومها كما قال أبو هلال العسكري<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر في أصول النحو ص: ٥٩ .

(٢) الصنائع: ١٤٣ - ١٤٤ .

٢- يسر لفظ الشعر عند العرب، وسهولة تذكره، فهو أعلق وأثبت، وإن كان ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون كما قال الجاحظ<sup>(١)</sup>.

٣- أن الشعر يتميز بالوزن والقافية، الأمر الذي يجعله بمنأى - إلى حد كبير - عن التصرف فيه والعبث به.

ولعل من أبرز المصنفات النحوية التي اهتم العلماء بشواهدا "كتاب سيبويه"، فقد احتل مكانة كبيرة في نفوس العلماء قدماء ومتأخرين، فعكف جمع منهم على شرح شواهد الشعرية، عرف منها ثمانية عشر مصنفاً<sup>(٢)</sup>، يضاف إليها شروح الكتاب وتعليقات العلماء وحواشيهم عليه.

ومن ابرز هذه المصنفات شرح أبيات سيبويه للنحاس، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، وتحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري .

ثم تتابعت جهود العلماء حول الشواهد النحوية حتى عصر البغدادي الذي تخصص في هذا الفن، فشرح شواهد الرضى في الكافية، وأبيات المغني، وشرح التحفة الوردية لابن الوردي، وشرح مقصورة ابن دريد، وله حاشية على بانت سعاد وتحتل خزائنه مكانة كبيرة لدى الدارسين والباحثين، فقد أودع فيها كثيراً من النصوص النادرة التي يعزُّ وجودها في غيرها<sup>(٣)</sup>.

ثم توالى دراسة العلماء للشاهد الشعري في النحو، وتنوعت طرقها، فمنها ما ارتبط بالشاهد النحوي، فشرح ألفاظه ومعانيه، وعرف بقائله وبين رواياته،

(١) الحيوان : ٣ / ٤٦٤ ..

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار : ١ / ١٠ - ١٩ .

(٣) المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية : ص : ٣ .

وحدد موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به. ومنها ما تخصص في الشواهد النحوية في شعر شاعر معين، وهناك دراسات اهتمت بمكانة الشاهد الشعري وقيمه ، ومنهج المدارس النحوية في الاستدلال به <sup>(١)</sup>.

وقد غلبت كلمة الشواهد في استخدامها على الشواهد الشعرية، حتى أصبحت ذات معنى عر في يقصد به الشعر.

ولأن النحو علم قائم على الشاهد ومادته الأصلية هي الشواهد، فقد تعددت تخريجات النحويين للشاهد الواحد، واختلف تناولهم، فقد يستشهد بالبيت الواحد على أكثر من قضية، وقد يختلف موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به تبعاً لاختلاف روايته، والغرض المسوق من أجله .

ولعل من اللافت اختلاف الشواهد النحوية في مصنفات النحويين، من حيث نسبة الشاهد لصاحبه، ورواية، والبيت وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد به. ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ذلك الاختلاف فيما يلي <sup>(٢)</sup>:

- ١ - اعتماد الأعراب والرواة على المشافهة في النقل غالباً .
- ٢ - إنشاد الشاعر شعره أكثر من مرة .
- ٣ - ورود الشاهد مفرداً من غير مراعاة ما قبله أو ما بعده .
- ٤ - إنشاد العرب شعر بعضهم، وكل يتكلم بمقتضى سجيته التي فطر عليها .
- ٥ - التحريف والتصحيف الذي نال بعض الأبيات.
- ٦ - تغيير الراوي بعض ألفاظ الشاهد تخرجاً من ذكرها.
- ٧ - ذكر النحاة الاحتمالات الممكنة في الشاهد.

(١) السابق : ص : ٣.

(٢) المعايير النقدية : ص : ٤٦ فما بعدها .

٨ - تغيير الرواة الشاهد لأسباب إصلاحية، أو تعصبية فقد يضيفون للشاعر ما ليس له.

٩ - الخلاف بين النحاة، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى اصطناع الشواهد اصطناعاً حتى برز في كتب النحو ما يعرف بالشاهد المصنوع.

وقد حاولت من خلال هذا البحث المتواضع أن أقوم بدراسة مقارنة للشواهد الشعرية المشتركة بين مصنفين من المصنفات التي اهتمت كثيراً بالشاهد الشعري في تقعيد القواعد، وهما كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، فحصرت الشواهد المشتركة بين الكتاين وتناولتها من حيث نسبة الشاهد واختلاف الرواية وموضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.. وجعلت بحثي هذا قسمين:

الأول: الشواهد المتفق على موضع الشاهد فيها بين سيبويه والفراء .

الثاني: الشواهد المختلف على موضع الشاهد فيها بينهما .

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التالي :

١- وضعت عنواناً لكل مسألة يرد فيها الشاهد في ضوء القضية النحوية المساق من أجلها الشاهد ، بحيث يتناسب ذلك العنوان والشاهد ووجه الاستشهاد به.

٢- قدمت للمسألة قيد الاستشهاد مستعيناً بكتب النحو التي تناولت الموضوع نفسه .

٣- أوردت النص الذي ورد فيه الشاهد في كتاب سيبويه .

٤- حددت الشاهد ووجه الاستشهاد به عند سيبويه .

٥- خرجت الشاهد ونسبت ما لم ينسب من الأبيات قدر الإمكان، وذلك في الحاشية.

٦- أوردت نص الفراء الذي ورد فيه الشاهد، ثم بينت الشاهد ووجه الاستشهاد به عنده.

٧- قارنت بين روايتي سيبويه والفراء للشاهد مشيراً إلى أكثر الروايتين شيوعاً في كتب النحاة، وأسباب ذلك، وبينت ما اتفق عليه سيبويه والفراء، وما اختلفا فيه .

٨- علقّت على المسألة حسب مقتضى الحال مرجحاً قدر الإمكان ما أراه راجحاً.

والله الموفق

المؤلف





## الفصل الأول

ما اتفق فيه سيبويه والفراء  
على موضع الشاهد



## الرفع على القطع والاستئناف بعد الفاء

اختلف النحاة في الفعل المنصوب بعد الفاء، فذهب البصريون<sup>(١)</sup> إلى أن الفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "واعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن".  
وذهب الكوفيون<sup>(٣)</sup> إلى أن الفعل ينتصب بها، فهي عاملة عندهم وليست مهملة.

وقد أجاز النحاة في فاء السببية عندما يُنصب الفعل بعدها أن تكون للاستئناف، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: "واعلم أنك إن شئت قلت: ائني فأحدثك، ترفع، وزعم الخليل أنك لم تُرد أن تجعل الإتيان سبباً للحديث، ولكنك قلت: ائني فأنا ممن يحدثك البتة، جئت أو لم تجيء...، ولو نصب هذا البيت - قال الخليل لجاز، ولكننا قبلناه رفعاً :

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ \* \* وهل تخبرنك اليومَ ببداءِ سَمَلقُ<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شرح المفصل: ١٩/٧، وشرح الرضى على الكافية: ٢ / ٢٣٣، والمغني: ص: ٢١٣.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٨.

(٣) ينظر شرح المفصل: ١٩ / ٧، والمغني: ص: ٢١٣.

(٤) الكتاب: ٣٦ - ٣٧.

(٥) من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص: ١٣٧ و شرح أبيات سيبويه: ٢ / ٢٠١، وشرح

التصريح: ٢ / ٢٤٠، وشرح المفصل: ٣٦/٧ - ٣٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤/١٨٥،

٣٧٨، ٣٨٥، وشرح شذور الذهب ص: ٣٨٨، والمغني ص: ٢٢٢، والهمع: ٢ / ١٣١، ١١.

لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال، ائتني فأحدثك، فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال".

أما الفراء فقد ناقش قضية الرفع على الاستئناف عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا .. الْآيَةَ﴾ <sup>(١)</sup>.. فقال <sup>(٢)</sup>: "إن شئت جعلت" فتكونا "جواباً نصباً، وإن شئت عطفته على أول الكلام جزماً. ولا يجوز الرفع في واحد من الوجهين إلا أن تريد الاستئناف، بخلاف المعنيين كقولك للرجل ألا تركب إلى فلان، فيركب إليك، تريد: تركب إليه فإنه سيركب إليك، فهذا مخالف للمعنيين لأنه استئناف، وقد قال الشاعر:

ألم تسأل الربع القديم فينطقُ \* \* وهل تحبرك اليوم بيداء سملقُ

أراد: "ألم تسأل الربع فإنه يخبرك عن أهله". والشاهد في البيت عند كل من سيويه والفراء في كلمة "ينطق"، حيث رفع الفعل على الاستئناف والقطع، أي: فهو ينطق، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن <sup>(٣)</sup>. ولم ينسب سيويه ولا الفراء البيت لأحد من الشعراء.

أما رواية البيت ففيها خلاف بينهما في الكلمة الواقعة نعتاً للربع، فهي عند سيويه "القواء"، وعند الفراء "القديم"، والمعنى يؤول إلى شيء واحد، ولا أثر لها في وزن البيت.

(١) سورة البقرة: آية: ٣٥.

(٢) معاني القرآن: ١ / ٢٧.

(٣) الشنتمري: ص: ٣٩٦.

وقد خالف ابن هشام ما ذهب إليه النحويون فقال في المغنى<sup>(١)</sup> :  
 "والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا  
 الفعل .. وإنما يقدر النحويون كلمة "هو" ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد  
 بالعطف".

---

(١) ص : ٢٢٣ .

## تنكير اسم كان وتعريف خبرها

إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة، فإن مذهب الجمهور أن المعرفة هي الاسم، والنكرة هي الخبر.. وعلة ذلك أن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، والمحكوم عليه ينبغي أن يكون معلوماً حتى تحصل الإفادة التي وضعت من أجلها اللغات، أما الخبر فمحكوم به، والأصل فيه أن يكون غير معلوم لدى المخاطب، ولا يميز جمهور النحاة عكس ذلك إلا في الشعر، أضعيف الكلام<sup>(١)</sup>. قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة، ومعرفة، فالذي تشغل به "كان" المعرفة؛ لأنه حدّ الكلام".... إلخ.

ومذهب سيبويه لا يميز البدء بالنكرة والإخبار عنها بالمعرفة إلا في الشعر، وفي ضعف من الكلام، قال<sup>(٣)</sup>: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنساناً حليماً أو: كان رجل منطلقاً، كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس".

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمثالة "ضرب" وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام... وقال حسان بن ثابت:

(١) ينظر الكتاب: ٤٧/١، والمقتضب: ٨٨/٤ - ٨٩، والمقرب: ص: ١٠٦، والارتشاف:

٩٢/٢، والمغني والهمع: ٩٦/٢.

(٢) الكتاب: ٤٧/١

(٣) السابق: ٤٨/١ - ٤٩.

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ \* \* \* يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(١)</sup>  
والشاهد عند سيبويه نصب "المزاج" وهو معرفة، ورفع "عسل وماء"،  
وهما نكرتان، وذلك لأن كان فعل بمتلة "ضرب" في التصرف .. وضرب قد  
يرفع النكرة، وينصب المعرفة، فشبهت بها عند الضرورة<sup>(٢)</sup>.

وقال الفراء<sup>(٣)</sup> معلقاً على قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا  
كَالْكَافُورِ﴾<sup>(٤)</sup> ... "يقال: إنها عين تسمى الكافور، وقد تكون كان مزاجها  
كالكافور الطيب ريحه، فلا تكون حينئذ اسماً، والعرب تجعل النصب في أي  
هذين الحرفين أحبوا قال حسان:

كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ \* \* \* يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ  
وهو أبين في المعنى أن تجعل الفعل في المزاج، وإن كان معرفة، وكل صواب  
تقول: كان سيدهم أبوك، وكان سيدهم أباك .. والوجه أن تقول: "كان سيدهم  
أبوك؛ لأن الأب اسم ثابت، والسيد صفة من الصفات".

والبيت منسوب لحسان عند سيبويه والفراء، فهما متفقان في ذلك.. أما  
رواية البيت فعند سيبويه: "سبيئة" .. وعند الفراء "خبئة" ولعل رواية سيبويه  
هي الأصوب وقد فتشت عن هذه الكلمة في كتب اللغة فلم أجد ما يشير إلى أن

(١) البيت في ديوان حسان ص: ٧١.

(٢) الشتري: ص: ٧٨ .

(٣) معاني القرآن: ٣ / ٢١٥.

(٤) سورة الإنسان: آية: ٥.

"خبيثة" تدل على الخمر أما "السيئة" فهي الخمر، سميت بذلك لأنها تُستبأ أي تشتري لتشرب ولا يقال ذلك إلا في الخمر<sup>(١)</sup>.

ومع أن الجمهور لا يجيزون جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة إلا في الشعر كما سبق، إلا أن بعض النحويين قد أجاز ذلك، مثل الزجاج<sup>(٢)</sup> عند تعرضه لإعراب قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٣)</sup>، حيث قال<sup>(٤)</sup>: "ومن قرأ: (أو لم يكن لهم آية)، بالتاء، جعل "آية" هي الاسم و"أن يعلمه" خبر "تكن". وإلى الرأي نفسه ذهب ابن مالك<sup>(٥)</sup> مشروطاً شرطين:

١ - أن توجد الفائدة.

٢ - أن تكون النكرة غير صفة محضة.

(١) الصحاح (سبأ) واللسان (سبأ)

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ١٠١ / ٤.

(٣) سورة الشعراء : آية : ١٩٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٠١ / ٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل: ٣٥٦ / ١.



## العطف على موضع الخبر

الأصل في العطف أن يكون على اللفظ<sup>(١)</sup>، إلا أن النحاة قد أقرروا العطف على الموضع، فقد عقد له سيبويه باباً أسماه "باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله"<sup>(٢)</sup> ونظر له<sup>(٣)</sup>: "وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك".

وشرط العطف على الموضع عند المحققين أن يمكن ظهور المعطوف في الفصيح، وأن يكون الموضع بحق الأصالة، وإن يوجد المحرّز أي: الطالب لذلك المحل<sup>(٤)</sup>.

ومن شواهد سيبويه في هذه القضية قوله<sup>(٥)</sup>: "ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي :

معاوي إننا بشرٌ فأسجج \* \* فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>(٦)</sup>

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخل بالمعنى ، ولم يحتج إليها ، وكان نصباً - ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا ، وبحسبك هذا ، فلم

(١) ينظر المغني : ص : ٦١٥ .

(٢) الكتاب: ١ / ٦٦ .

(٣) السابق: ١ / ٦٦ .

(٤) المغني: ص : ٦١٦ .

(٥) الكتاب : ١ / ٦٦ .

(٦) من الوافر لعقبة أو عقيبة الأسدي في الإنصاف : ١ / ٣٣٢ ، والخزانة : ٢ / ٢٦٠ ، وسر

الصناعة : ١ / ١٣١ - ٢٩٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٤ / ٣١٣ ، وأمالي ابن

الحاجب : ص : ١٦ ، ورصف المباني : ص : ١٢٢ - ١٤٨ ، والمغني : ص : ٦٢١ .

تغير الباء معنى ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن "بحسبك" في موضع ابتداء .

أما الفراء فقد تناول هذه القضية عند تعليقه على قوله تعالى : ﴿ ولا مستأنسين ﴾ <sup>(١)</sup> ، فقد أجاز فيها الخفض اتباعاً بقوله ﴿ ناظرين ﴾ ، كما تقول : كنت غير قائم ولا قاعد ، كما أجاز فيها نصب بفعل مضمر ، كأنه قال : ما دخلوا غير مستأنسين ، واستشهد للنصب .. بقول الشاعر :

معاوي إننا بشرٌ فأسجج \* \* \* فلسنا بالجبال ولا الحديد

قال <sup>(٢)</sup> : "وينشد "الحديدا" خفضاً ونصباً ، وأكثر ما سمعته بالخفض" ، والشاهد في البيت في قوله "الحديدا" حيث عطفت على موضع "الجبال" وهو في الأصل خير ليس منصوباً <sup>(٣)</sup> .

وهذا موضع اتفاق بين سيويه والفراء ، والمختار عند سيويه الجر ، قال <sup>(٤)</sup> : "والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخيرين "وهو الأكثر سماعاً عند الفراء ، وكما اتفق الرجلان في الشاهد ، والوجه المختار فقد اتفقا في رواية البيت أيضاً .

وقد نسبته سيويه لعقوبة الأسدي ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) سورة : الأحزاب آية ٥٣ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٤٩ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ص : ٩٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ٦٧ .

قال الأعلام الشنتمري <sup>(١)</sup> : "وقد رد على سبيويه رواية البيت بالنصب؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده ما يدل على ذلك وهو قوله :  
**أكلتم أرضنا فجززتموها \* \* \* فهل من قائم أو من حصيد**  
وسبيويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة، غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته، فقبله سبيويه منصوباً، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر".

(١) الشنتمري : ص : ٩٣ .

## حذف الفاء من جواب الشرط

جواب الشرط إما أن يكون فعلاً فيصالح لإجابة الشرط، وإما أن يكون غير ذلك، فيجب فيه الاقتران بالفاء، قال سيويه <sup>(١)</sup> : "واعلم أنه لا يكون جواب الجزء إلا بفعل أو بالفاء ، فأما الجواب بالفعل، فنحو قولك: إن تأتي آتاك، وإن تضرب أضرب، ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتي فأنا صاحبك". وقد حدد النحاة المواضع التي يجب اقتران الجواب فيها بالفاء، وهي سبعة مواضع.. قال ابن هشام <sup>(٢)</sup> : "وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة الاسمية.. والطلبية .. والتي فعلها جامد.. أو مقرون بقد.. أو تنفيس.. أو لن.. أو ما".

ثم إن هذه الفاء قد تحذف ، وفي جواز حذفها أقوال <sup>(٣)</sup> : أحدها: يجوز ضرورة واختياراً ، نقله أبو حيان <sup>(٤)</sup> عن بعض النحويين، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾ <sup>(٥)</sup> . ثانياها : المنع في الحالين ، وإليه ذهب المبرد . ثالثها : يجوز عند الضرورة، ويمتنع في السعة، قال السيوطي <sup>(٦)</sup> : "وهو الأصح ،

(١) الكتاب : ٦٣ / ١ .

(٢) أوضح المسالك : ١٩ / ٤ - ٢٠ .

(٣) ينظر الارتشاف ٩١ / ٢ والجمع : ٣٢٨ / ٤ .

(٤) الارتشاف ٤٩١ / ٢ .

(٥) سورة الأنعام : آية : ١٢١ .

(٦) الجمع : ٣٢٨ / ٤ .

ومذهب سيبويه هو الثالث من هذه الأقوال، قال<sup>(١)</sup> : " وسألته عن قوله: إن تأتي أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر".

واستشهد على حذف الفاء اضطراراً ، بقول حسان بن ثابت :

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* \* والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن<sup>(٢)</sup>

والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره فالله يشكرها<sup>(٣)</sup> لأن الجواب جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة، وخبر وهو الجملة الفعلية، وكان الأصل على ما ارتضاه جمهور النحاة أن تقترن هذه الجملة بالفاء، ولكن الشاعر ترك الفاء مضطراً لإقامة الوزن.

أما الفراء فقد فصلَّ القول في حذف الفاء وإضمارها في الجواب، فقال<sup>(٤)</sup> : "والجزاء لأبدٌ له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء ، فإن كان ما بعد الفاء حرفاً من حروف الاستئناف، وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء ، وإن كان فعلاً أوله الياء أو التاء أو كان على جهة فعلٍ أو فعلوا لم يصح منه إضمار الفاء ؛ لأنه يجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء، وصلح فيما قد جزم

(١) الكتاب : ١ / ٦٤ - ٦٥ .

(٢) البيت من البسيط وهو مضطرب النسبة فقد عزاه سيبويه لحسان رضي الله عنه ، وتبعه صاحب الدرر ٧٦/٢ والسيوطي ص ٦٥ بيد أن البيت ليس في ديوان حسان بن ثابت المطبوع . ونسبه أبو زيد الأنصاري في النداء ص ٣١ لعبد الرحمن بن حسان وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ص ٦١ وتبع أبا زيد صاحب التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٠/٢ والعيني في شواهد ٤٣٣/٤ وابن الشجري في آماليه ٢٩٠/١ ، ٣٧٠ وابن منظور في اللسان (نجل) . كما نسب لكعب بن مالك من قبل صاحب الدوان ص ٢٨٨ ونسبه البغدادي إلى عبد الرحمن بن حسان أو كعب بن مالك على الشك في مواضع متفرقة من الخزانة ٣/٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٥٤٧/٤ والشاهد بلا نسبة في كثير من كتب النحو واللغة .

(٣) الشنتمري : ص : ٤١ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٤٧٦ .

قبل أن تكون الفاء <sup>(١)</sup> لأنها إذا دخلت أو لم تدخل فما بعدها جزم كقولك للرجل: إن شئت قم .. ألا ترى أن "قم" مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء، لأنك إذا قلت: إن شئت قم جزمته بالأمر ، فكذلك قول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* \* والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاًن  
ألا ترى أن قوله " الله يشكرها " مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن، فلذلك صلح إضمارها".

وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت، ونسبه سيبويه إلى حسان بن ثابت، ولم ينسبه الفراء لأحد .

وموضع الشاهد هو نفسه عند الرجلين ، إلا أن الفراء قد شرط في حذف الفاء ألا يغير حذفها شيئاً في الجواب ، ونص على ذلك بقوله: ألا ترى أن قوله "الله يشكرها" مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن ، فكذلك صلح إضمارها". وقد روى أبو العباس المبرد <sup>(٢)</sup> صدر البيت هكذا :

**\* من يفعل الخير فالرحمن يشكره \***

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي هو بهذه المنزلة من الفاء .

وقال الشنتمري <sup>(٣)</sup> : وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه وأن الرواية :

**\* من يفعل الخير فالرحمن يشكره \***

(١) يعني فعل الأمر لأنه مجزوم عند الكوفيين .

(٢) ينظر المقتضب ٧٢/٢، والشنتمري ص ٤١ .

(٣) الشنتمري : ص : ٤١ .

وعن الأخفش<sup>(١)</sup> أن حذف الفاء واقع في النشر الصحيح ، وإن منه قوله تعالى: ﴿ إن ترك خيراً الوصية للوالدين ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال ابن مالك<sup>(٣)</sup>: "يجوز في النشر نادراً، ومنه حديث اللقطة: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر المغني : ص : ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٨٠ .

(٣) شواهد التوضيح ص ١٣٣ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة باب: هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق .

## حذف خبر المبتدأ المدلول عليه

مما يجوز حذفه في لغة العرب المبتدأ أو الخبر إذا دلَّ على أي منهما دليل، وذلك الحذف قد يكون واجباً أو جائزاً، فمثال حذف الخبر الجائز أن يقال: من عندكما ؟ فتقول: زيد، التقدير: زيد عندنا.

ومن الشواهد الشعرية على حذف الخبر جوازاً قول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما \* \* عندك راضٍ والرأي مختلف <sup>(١)</sup>

وقد أورد سيبويه هذا البيت مقوياً لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة مستغنى عنها فقال(٢): "وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم: ... " وأورد البيت.

والشاهد في البيت عند سيبويه حذف الخبر، وقد جاء به مقوياً لحذف المفعول الذي هو فضله مستغنى عنها في قولهم: ضربت وضربني زيد لأنه حذف في البيت خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه، لا يتم الكلام إلا به، وجاز هذا الحذف لأن خبر المبتدأ دال عليه، إذا كان معناه كمعناه، والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ <sup>(٣)</sup>.

---

(١) من المنسرح لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص : ٢٣٩ وتخليص الشواهد ص : ٢٠٥ ،  
والسدر: ٣١٤ / ٥ ، والمقاصد النحوية: ٥٥٧ / ١ ، ولعمر بن امرئ القيس الخزرجي في  
السدر: ١٤٧ / ١ ، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف: ٩٥ / ١ ، وبلا نسبة في الأشباه  
والنظائر: ١٠٠ / ٣ ، والمغني: ٦٢٢ / ٢ ، والهمع: ١٠٩ / ٢ .

(٢) الكتاب: ٧٤ - ٧٥ .

(٣) الشنتمري: ص: ٩٧ .



وبالشاهد نفسه استشهد الفراء عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي ﴾ <sup>(١)</sup> فقال <sup>(٢)</sup>: "لو وجهت "التي" إلى الأموال واكتفيت بها من ذكر الأولاد صلح ذلك، كما قال مرار الأسدي :

نحن بما عندنا وأنت بما \* \* عندك راضٍ والرأي مختلف

وقد اتفق مع سيبويه في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به، كما اتفق في رواية البيت نصاً.

أما نسبة البيت فهما مختلفان فيها، فسيبويه نسبته لقيس بن الخطيم، أما الفراء فنسبه إلى مرار الأسدي، فأما سيبويه فقد تابعه كثيرون، وأما الفراء فلم أقف على أحد وافقه في نسبته البيت لمرار الأسدي .

كما أنشد سيبويه <sup>(٣)</sup> في الباب قول ضابيء البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله \* \* فإني وقياراً بها لغريب <sup>(٤)</sup>

أراد: فإني بها لغريب، وإن قياراً كذلك لغريب على مذهبه، فحذف من الأول اجتزاء بالآخر ، لأن الخير عنهما واحد ، فهو بمنزلة : إني وقياراً بها لغريبان <sup>(٥)</sup>.

(١) سورة سبأ: آية: ٣٧.

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٣٦٣ .

(٣) الكتاب: ١ / ٧٥ .

(٤) من الطويل لضابيئ البرجمي في الأسمعيات ص: ١٨٤، والإنصاف ص: ٩٤ والدرر: ٦ /

١٨٢، وشرح المفصل: ٨ / ٨٦، واللسان "قير"، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١ / ٣٥٨،

وسر الصناعة ص: ٣٧٢، والهمع: ٢ / ١٤٤ .

(٥) الشتتمري ص: ٩٧ .

أما الفراء فقد أورد البيت نفسه عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿ إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى .. ﴾ <sup>(١)</sup> فقال <sup>(٢)</sup> : " فَإِن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب "إن" نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ، ولا يقع على خبره جاز رفع الصابئين، ولا استحباب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يميزه لضعف "إن" ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً :

**فمن يك أمسى بالمدينة رحله \* \* فإني وقاراً بها لغريب**

ولم يتعرض الفراء عند إيراد هذا البيت لموضوع الحذف، وإنما أوردته في موضوع العطف على موضع اسم إن، وعلل جواز رفع " الصائبون " في الآية، بأنه معطوف على الذين، والذين اسم مبني لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، بالإضافة إلى ضعف نصب إن لكونها تنصب الاسم دون الخبر .. أما رفع " قيار " في البيت فهو جائز أيضاً ؛ لأن المعطوف عليه ضمير، وما يقال فيه قيل في الاسم الموصول في الآية، لكن الفراء لا يجوز إن عبد الله وزيد قائمان؛ لأن المعطوف عليه تظهر عليه الحركة الإعرابية وهو الأمر الذي أجازه الكسائي .

(١) سورة المائدة : آية : ٦٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٣١١ .

والخلاف بين سبيويه والفراء ناشيء عن الخلاف في رواية البيت، فسبيويه رواه على الأصل بالنصب فلم يتعرض للعطف، وإنما استشهد به على الحذف، والفراء رواه بالنصب والرفع فلم يتعرض للنصب وإنما تعرض للرفع، وبالتالي استشهد به على جواز عطف المرفوع على المبني في موضع نصب .. والبيت منسوب لضايء البرجمي عند سبيويه وبلا نسبة عند الفراء .

## إعمال صيغة المبالغة (فعل) عمل الفعل

يصاغ للكثرة: فَعَّال، ومفعال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِّل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال فعيل وفعل، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فعل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "وقد جاء في فعل وليس في كثرة ذلك، قال: وهو عمرو بن أحمَر:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنَجٌ عُضَادَةٌ سَمَحَجٌ \* \* بَسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ<sup>(٣)</sup>  
.... وفعلٌ أَقْلٌ من فعيل بكثير."

والشاهد إعمال صيغة المبالغة "شَنَج" في "عضادة" لأنه تكثير شانج، وشانج في معنى لازم وفعله: شَنَجْتُهُ كَلَزَمْتُهُ على ما حكاه البصريون، وذلك في غير مشهور اللغة<sup>(٤)</sup>.

وقال الفراء<sup>(٥)</sup>: "ولو قلت": "هذا طَمَعٌ فيما قبلك كان جائزاً .. وقال لبيد:

(١) شرح ابن عقيل: ١١ / ٢.

(٢) الكتاب: ١١٢ / ١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه ص: ١٢٥، الخزائن: ٨ / ١٦٩، وشرح المفصل: ٦ / ٧٢، واللسان (عضد) والمقاصد النحوية: ٣ / ٥١٣، وبلا نسبة في شرح الأسموني: ٢ / ٣٤٢.

والمسمحج: الطويلة على وجه الأرض، والسراة: أعلى الظهر ووسطه، والندب آثار الجراحات وأحدها: ندبة، والكولوم الجراحات واحدها: كلم، والشاعر يصف ناقته.

(٤) الشنتمري ص: ١١٤.

(٥) معاني القرآن: ٣ / ٢٢٨.

أو مَسْحَلٌ عَمَلٌ غَضَادَةٌ سَمَحَجٍ \* \* بسرّاها ندب له وكلوم  
فأوقع "عَمَلٍ" على العضادة، وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء يتبين لنا  
مايلي :

- ١ - اتفق سيبويه والفراء في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به .
  - ٢ - اختلفا في رواية البيت في ثلاثة مواضع :
- الأول: كلمة (شنج) عند سيبويه، ويقابلها "عَمَلٍ" عند الفراء، ومع أن هذه  
الكلمة هي موضع الشاهد وفيها اختلاف بينهما في الرواية إلا أنها لم  
تؤثر على وجه الاستشهاد بينهما؛ لأن كل منهما صالح لعمل صيغة  
المبالغة .

- الثاني: "بسرّاته" عند سيبويه ويقابلها "بسرّاها" عند الفراء .
- الثالث: "لها" عند سيبويه، ويقابلها "له" عند الفراء .
- ٣ - اختلف الرجلان في نسبة البيت، فسيبويه نسبته إلى عمرو بن أحمَر، والفراء  
نسبه إلى لبيد ..

وما ذهب إليه الفراء هو الشائع في كتب النحو كما سبق في تخريج البيت  
أما نسبة سيبويه فلم أقف عليها عند أحد .. هذا مضاف إلى أن البيت ليس في  
ديوان عمرو بن أحمَر<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ عبد السلام هارون في حاشية الكتاب<sup>(٢)</sup>: "نسبته إلى عمرو بن  
أحمَر خطأ، وإنما هو للبيد في ديوانه ص: ١٢٥ من قصيدة طويلة ."

(١) ينظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : ٧ / ٢٢٤.

(٢) ١١٢ / ١.

وأقول: من المحتمل أن الخطأ في نسبة البيت لا يعزى إلى سيبويه، وإنما يعزى  
للمنشد، فربما أنشده ونسبه إلى عمرو بن الأحمر خطأ، ويمكن أن يكون البيت  
للشاعرين إلا أنه اشتهر للبيد رضي الله عنه - لأن شهرته أكثر من شهرة ابن  
الأحمر.

## نصب الاسم على نية التنوين

من المعلوم أنه إذا استوى الذكر والحذف في الدلالة على المعنى، فإن الحذف مقدم على الذكر انطلاقاً من القاعدة المعروفة "البلاغة الإيجاز" .. وهذا لا يعني أن الحذف مقدم على الذكر مطلقاً، فإن للذكر وقعه أحياناً ولا غنى عنه في أحيان أخرى<sup>(١)</sup>.

ولعل التخفيف من أهم دواعي الحذف، مثل حذف أحد الساكنين إذا التقيا وتعذر تحريك الأول منهما، ومما يحذف لغرض التخفيف التنوين والنون، قال سيبويه<sup>(٢)</sup> "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيئاً، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل".

ولذكر التنوين مواضع، ولحذفه أخرى، قال الفراء<sup>(٣)</sup>: "وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يوم الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخرجت عن صوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائمٌ يوم الخميس، فهذا وجه العمل، ويختارون أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد، من ذلك قولهم: ما هو بتاركٍ حقه، وهو غير تاركٍ حقه، لا يكادون يتركون التنوين".

(١) ينظر مبحث الحذف في دلائل الإعجاز ص: ١٤٦، وفيما بعدها.

(٢) الكتاب: ١٦٥/١.

(٣) معاني القرآن: ٢ / ٢٠٢.

ومن شواهد سيويه على حذف التنوين قوله<sup>(١)</sup>: "وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعتب \* \* ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً<sup>(٢)</sup>

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رقى القوم، وهذا اضطرارٌ .

والشاهد في البيت حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة<sup>(٣)</sup>.

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء على حذف التنوين، ونصب ما بعده فقال<sup>(٤)</sup>: "وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود"<sup>(٥)</sup> :

فألفيته غير مستعتب \* \* ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً<sup>(٦)</sup>

(١) الكتاب : ١ / ١٦٩ .

(٢) من المتقارب لأبي الأسود في ديوانه ص: ٥٤ ، والأغاني: ٣١٥/١٢ ، والمقتضب " ٢ / ٢١٣ ، والمنصف: ٢ / ٢٣١ ، وبلا نسبة في الإنصاف : ٢ / ٢٥٩ ، وسر الصناعة: ٢ / ٥٣٤ ، والمغني : ٢ / ٥٥٥ ، والجمع : ٢ / ١٩٩ .

(٣) الشنتمري : ص: ١٤٠ .

(٤) معاني القرآن: ٢/٢٠٢ .

(٥) ذكر صاحب شواهد النحو الشعرية في تعليقه على البيت رقم " ٢١٣٨ " أن هذا البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢ ، ويعد هذا سهو منه .

(٦) من المتقارب لأبي الأسود في ديوانه ص : ٥٤ ، والأغاني: ٣١٥/١٢ ، والمقتضب " ٢/٢١٣ ، والمنصف: ٢/٢٣١ ، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢/٢٥٩ ، وسر الصناعة: ٢/٥٣٤ ، والمغني : ٢/٥٥٥ ، والجمع : ٢/١٩٩ .



لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رقى القوم، وهذا اضطراراً .

والشاهد في البيت حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين، ونصب ما بعده، وإن كان الوجه الإضافة<sup>(١)</sup>.

وبالشاهد نفسه استشهاد الفراء على حذف التنوين، ونصب ما بعده فقال<sup>(٢)</sup> : "وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود"<sup>(٣)</sup> :

فألفيته غير مستعتب \* \* ولا ذاكر الله إلا قليلاً

فمن حذف النون ونصب قال "النية التنوين مع الجحد، ولكني أسقطت النون للساكن الذي لفيها، وأعملت معناها، ومن خفض أضاف".

وهنا يتفق سيبويه والفراء على موضع الشاهد ووجه الاستشهاد، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين بدليل نصب المفعول "لفظ الجلالة"، ولو كان للتخفيف لأضيف إلى المفعول، إلا أن الفراء أجاز الوجهين، النصب والجحد، وذلك اختياراً لا اضطراراً .. أما سيبويه، فقد اقتصر على وجه النصب ونص على أن ذلك اضطرار.

وأما الرواية فقد اتفق فيها الرجلان ، كما اتفقا على نسبة البيت لأبي الأسود.

(١) الشنمري : ص : ١٤٠ .

(٢) معاني القرآن: ٢ / ٢٠٢ .

(٣) ذكر صاحب شواهد النحو الشعرية في تعليقه على البيت رقم " ٢١٣٨ " أن هذا البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٠٢، ويعد هذا سهو منه .

## قيام المفرد مقام الجمع

التعبير بلفظ الواحد، والمراد الجمع من سمات العربية، قال سيبويه <sup>(١)</sup>:  
 "وليس بمستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعنى جميعاً، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام". ومما جاء في كتاب الله تعالى على ذلك النحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ <sup>(٢)</sup> .. ومثله في الكلام: "قررنا عيناً"، وإن شئت قلت: أعيناً وأنفساً.

وقال السيوطي <sup>(٣)</sup>: "ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع، كقولهم للجماعة: ضيف وعدو، قال تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ ضِيفِي﴾" <sup>(٤)</sup> وقال تعالى ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾" <sup>(٥)</sup> .. أما ابن جني فقد عقد لهذه القضية باباً في الخصائص <sup>(٦)</sup> سماه: "وضع الواحد موضع الجمع".

وقد استشهد سيبويه — رحمه الله — لهذه القضية بعدة شواهد، ومنها قوله <sup>(٧)</sup>: ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجمع:

(١) الكتاب: ١ / ٢٠٩

(٢) سورة النساء: آية: ٤.

(٣) المزهر: ١ / ٣٣٣.

(٤) سورة الحجر: آية: ٦٨.

(٥) سورة غافر: آية: ٦٧.

(٦) ٤١٩ / ٢.

(٧) السابق: ١ / ٢١٠.

كلوا في بعض بطنكمُ تَعَفُّوا \* \* فإن زمائكم زمنٌ خميص <sup>(١)</sup>

وبالشاهد نفسه استشهد الفراء، عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة﴾ <sup>(٢)</sup> فقال <sup>(٣)</sup>: "وقد يجوز أن تقول في الكلام: والسارق والسارقة فاقطعوا يمينهما؛ لأن المعنى، اليمين من كل واحد منهما.. كما قال الشاعر:

كلوا في نصف بطنكم تعيشوا \* \* فإن زمانكم زمن خميص

وموضع الشاهد في البيت هو قوله "بطنكم"، ووجه الاستدلال به استعمال البطن بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم <sup>(٤)</sup> لأنه اسم جنس ينوي واحده عن جمعه، فأفرد اجتزاء بلفظ الواحد عن الجميع، لأنه لما أضاف البطن إلى ضمير الجماعة، علم أنه أراد الجمع.. إذ لا يكون للجماعة بطن واحدة <sup>(٥)</sup>.

وهذا من الشواهد المتفق على موضع الشاهد فيها بين سيبويه والفراء إلا أن الرواية مختلفة في بعض الكلمات، فرواية سيبويه: "كلوا" في بعض "...تَعَفُّوا"، ورواية الفراء: "كلوا" في "نصف" ... "تعيشوا".

ورواية سيبويه للبيت هي الشائعة عند النحويين، وهي الواردة في معظم مصادر الشواهد.

(١) السبب من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص: ٢٢٣، وتخليص شواهد سيبويه: ١ / ٣٧٤، وشرح المفصل: ٨ / ٥، ٢١ / ٦، والمختضب: ٨٧ / ٢، والمقتضب: ١٧٢ / ٢، والجمع: ٥٠ / ١.. ولم أقف على أحد - فيما اطلعت عليه - نسب هذا البيت لصاحبه.

(٢) سورة المائدة: آية: ٣٨.

(٣) معاني القرآن: ١ / ٣٠٧.

(٤) الشنتمري ص ١٧٠.

(٥) شرح المفصل: ٦ / ٢٢.

ولم ينسب كل من سيبويه والفراء البيت لأحد من الشعراء .  
ولكن بقيت قضية مهمة في تناول الشاهد من قبل سيبويه والفراء، فسيبويه جعل الاستعمال في الشعر أكثر من الكلام، بل ذهب إلى أن بعضهم قال في الشعر ما لا يستعمل في الكلام<sup>(١)</sup> واستشهد بقول علقمة:  
بها جيف الحسرى فأما عظامهما \* \* فيبيض وأما جلدها فصليب  
وقال :

لا تنكروا القتل وقد سينا \* \* في حلقكم عظم وقد شجينا  
أما الفراء فقد توسع ، فجعل ذلك جائزاً في الكلام غير مختص بالشعر<sup>(٢)</sup> .  
هذا وقد شرط بعض النحويين أمن اللبس في قيام المفرد مقام الجمع<sup>(٣)</sup> ،  
وعليه فإن قيام المفرد مقام الجمع يأخذ صورتين :  
الأولى: التعبير بلفظ الجنس مثل " حلق " في قول الشاعر :

في حلقكم عظم وقد شجينا .....

والثانية: التعبير بلفظ المصدر مثل السمع في قوله تعالى : ﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب : ١ / ٢٠٩ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر شرح المفصل : ٦ / ٢٢ .

(٤) سورة البقرة : آية : ٧ .

## إثبات النون مع الإضافة إلى الضمير المتصل

إذا أريد إضافة اسم لآخر حذف من الاسم الأول "المضاف"، ما فيه من تنوين، ومن نون تلي علامة الإعراب<sup>(١)</sup>، وهي نون التثنية، وما ألحق بها، نحو: «تبت يدا أبي لهب»<sup>(٢)</sup>، وهذان اثنا زيد، ونون جمع المذكر السالم وشبهه نحو: «والمقيمي الصلاة»<sup>(٣)</sup>، ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو: بساتين زيد و«شياطين الإنس»<sup>(٤)</sup>.

وقد أجمع النحويون على امتناع الجمع بين نوني المثني وجمع السلامة المذكر والإضافة، سواء كان المضاف إليه اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً، وعللوا امتناع ذلك بأن النون تؤذن بانفصال الاسم عن الآخر، والإضافة تؤذن بالاتصال بين الاسمين.. لذلك تنافيا فلم يجمع بينهما.

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: "واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمّر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم، لأتهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف. وقد جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع:

هم القائلون الخير والآمرونه \* \* إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً<sup>(٦)</sup>

(١) أوضح المسالك : ٣ / ٧٦ .

(٢) سورة المسد : آية : ١ .

(٣) سورة الحج : آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ١١٢ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٦) البيت من الطويل، وهو بيت سيار في كتب النحو واللغة، والعجيب أنه بيت لقيط لم يعز لقائل، ينظر: الكامل للمبرد: ١/٢١٤، ومجالس ثعلب ص: ١٥٠، والضرورة للقرّاز ص: ٩٨، =

وقد علل النحاة ذلك بأن النون والتنوين زائدان في آخر الاسم، والمضاف أيضاً زائد على المضاف إليه، فلا يجتمعان، فإذا وقع منه شيء في شعر فهو قليل جداً، ويحمل على الضرورة.. ذلك أن الشاعر لو قال "الأمروه" أو "الفاعلوه" على مقتضى القياس النحوي، لصارت عروض الطويل محذوفة، وهذا غير جائز إلا في بيت مُصرَّع؛ لأن العروض في الطويل مقبوضة أبداً.

وعلى المنهج نفسه سار الفراء فقال <sup>(١)</sup>: "العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكني عنه، فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاري، ويقولون للثنين: أنتما ضارباي، وللجميع: أنتم ضاري.. ولا يقولون للثنين: أنتما ضارباني ولا للجميع: ضاربوني، وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل.. مثل ضربي ويضربي وضربي"، وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربي، يتوهم أنه أراد هل تضربي، فيكون ذلك على غير صحة.. وقال آخر:

هم القائلون الخير والفاعلونه \* \* إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

ولم يقل: الفاعلوه، وهو وجه الكلام.

والشاهد عنده مثل سيبويه، وهو الجمع بين نون الجمع والإضافة إلى الضمير، وهما متفقان في ذلك.

أما الرواية فهما مختلفان فيها في كلمة واحدة، وهي موطن الشاهد، فهي عند سيبويه "الأمورنه"، وعند الفراء "الفاعلونه"، ومع أنهما مختلفان في إيراد موطن الشاهد إلا أنهما متفقان في تقريره ووجه الاستشهاد به، وهذا الاختلاف

= والموشح ص: ١٤٩، والخزانة ٢/ ١٨٦، والمفصل ص: ٤٤، والهمع: ٢/ ١٥٧، واللسان

"حين" "طلع" "درها".

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٣٧.

لا أثر له في وزن البيت؛ لأنه استبدال كلمة بأخرى مساوية لها في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولعله تصرف من الرواة.  
أما نسبة البيت فقد أغفلها بيد أن سيبويه علق على البيت بقوله: وزعموا أنه مصنوع .

## حذف عامل المصدر وجوباً

اتفق النحويون على جواز حذف عامل المصدر غير المؤكد لدليل مقالي أو حالي، كقولنا: حجاً مروراً، وسعيّاً مشكوراً، وكقولك: بل جلوساً طويلاً لمن قال: ما جلست<sup>(١)</sup> كما يحذف عامل المصدر وجوباً، إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل نحو قولنا: قياماً لا قعوداً، أي: لا تقعد قعوداً، وكذلك يجب حذف عامل المصدر وجوباً إذا تقدمه استفهام يقصد به التوبيخ نحو قولك: أتوانياً وقد دنا الاختبار؟ أعبأ وقد جد الناس؟ أهوأ وقد علاك المشيب؟

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب، فقولك: أقياماً يا فلان والناس قعود، وأجلوساً والناس يعدون، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام .. وقال جرير:

أعبدأ حل في شعبي غريباً \* \* ألؤماً لا أبالك واغتراباً<sup>(٣)</sup>

يقول: أتلؤم لؤماً وأتغترب اغتراباً؟ وحذفوا الفعلين في هذا الباب، لأنهم جعلوهما بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب.

(١) ينظر أوضح المسالك: ٢ / ١٩٠، والهمع: ٢ / ١٠٥.

(٢) الكتاب: ١ / ١١٢.

(٣) من الوافر لجرير في ديوانه ص: ٦٥٠، وقد تبع سيبويه في نسبته لجرير صاحب اصلاح المنطق

ص: ٢٢١، والأغاني: ٨ / ٢١، والجمهرة: ص: ١١٨١، والخزانة: ٢ / ١٨٣، ومعجم ما

استعجم ص: ٧٩٩، ٨٦١، والمقاصد النحوية: ٣ / ٤٩ - ٤ / ٥٠٦ .. وشرح ما يقع فيه

التصحيف ص: ٣٥٧.



والشاهد نصب "لؤماً واغتراباً لوقوعهما موقع الفعل<sup>(١)</sup>، وبالبيت نفسه  
استشهد الفراء فقال<sup>(٢)</sup>: "والعرب تقول أثعلباً وتفر؟ كأنهم أرادوا: أترى ثعلباً  
وتفر، وقال بعض الشعراء :

أعبدًا حل في شعبي غريباً \* \* \* ألؤماً لا أبالك واغتراباً  
يريد أجمع اللؤم والاغتراب .

وقد تبع اتفاق سيبويه والفراء في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به اتفاق  
في رواية البيت.

أما نسبة البيت، فهما مختلفان، فسيبويه نسب البيت لجرير، بينما قال الفراء  
"وقال بعض الشعراء" فأبهم<sup>(٣)</sup>.

(١) الشنتمري ص: ٢١٦ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢٩٧ .

(٣) وتبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن هشام في أوضح المسالك : ٢٢١/٢، ورصف المعاني  
ص: ٥٢، والأشترقي: ١ / ٢١٢ .

## علة النصب في المفعول لأجله

يشترط في المفعول لأجله ثلاثة شروط<sup>(١)</sup>:

١ - أن يكون مصدراً خلافاً ليونس بن حبيب.

٢ - أن يكون مفهوماً علة.

٣ - اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

كما يشترط في المفعول لأجله أن يكون من أفعال الباطن وشرط أبو عمر الجرمي، والمبرد والرياشي تنكيره، وجوز الجمهور تعريفه وتنكيره، وشرط الأعلام وبعض متأخري النحويين مشاركته فعله في الوقت والفاعل<sup>(٢)</sup>.

وهو لا يخلو من أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، أو أن يكون محلي بالألف واللام، أو أن يكون مضافاً .

فإذا كان كذلك جاز فيه النصب، أو أن يجز بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرد من الألف واللام والإضافة النصب نحو: ضربت ابني تأدياً، ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديب<sup>(٣)</sup>.

وعلة نصبه عند سيبويه أنه موقوف له وتفسير لما قبله لم كان ؟ .. قال<sup>(٤)</sup>: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب، لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب

(١) شرح ابن عقيل: ٥٧٤/١.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي: ١٩٣/١، وابن يعيش: ٥٤ / ٢، والهمع: ١ / ١٩٤، والخزانة: ٣ /

١١٤.

(٣) شرح ابن عقيل: ٥٧٥ / ١.

(٤) الكتاب: ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨.

الدرهم في قولك : عشرون درهماً ، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر ،  
وفعلت ذلك مخافة فلان ، وادخار فلان.. وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله  
الطائي :

واغفر عوراء الكريم ادخاره \* \* واعرض عن شتم اللئيم تكرمًا<sup>(١)</sup>

فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال:  
لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله .

وشاهد سيبويه في نصب "ادخاره" و "تكرمًا" على المفعول لأجله، والتقدير:  
لادخاره، وللتكرم، فحذف حرف الجر ووصل الفعل فنصب<sup>(٢)</sup> .

أما الفراء، فيرى أن المفعول لأجله منصوب بالفعل الذي قبله، سواء كان  
الفعل لازماً أو متعدياً، لأن الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف، فكما حذف  
حرف الجر، يحذف ههنا، وينتصب بالفعل اللازم، كما تنتصب الأحوال  
نحو: ذهب زيد ماشياً ، أو قام زيد خطيباً .

ولست أستحب ما ذهب إليه بعضهم أن الفراء لا يعترف بالمفعول لأجله ،  
ويجعل في مصاف المنصوبات على نزع الخافض، ذلك أن الفراء صرح بأن  
المفعول لأجله ليس منصوباً بنزع الخافض ، وإنما بالفعل الذي قبله ، قال<sup>(٣)</sup>: عند

(١) من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص: ٢٢٤، والخزانة: ٣/ ١٢٢، وشرح المفصل: ٢/ ٥٤،  
واللسان (عور) ، والهمع ص: ١٤١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص: ١٨٧ ، وشرح ابن  
عقيل : ١/ ٥٧٨ ، والمقتضب : ٢/ ٣٤٨ .

(٢) الشتري ص: ٢٢٧ .

(٣) معاني القرآن : ٢/ ٥ .

قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup>، ألا ترى أن "من" تحسن في الحذر، فإذا أُلقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء "من" كقول الشاعر:

واغفر عوراء الكريم اصطناعه \* \* واعرض عن ذات اللئيم تكراً  
وهذا نص في محل الخلاف .

وهو بهذا يتفق مع سيبويه في أن المفعول له منصوب بالفعل المتقدم، بيد أن الفراء يجعله قريباً من الظرف .

أما علة النصب عند سيبويه ، فهي كونه مفسراً لما قبله كالتمييز، فهو على ذلك كقولك: لم ضربت ابنك ؟ فتقول: تأدياً .

أما رواية البيت ، فقد اختلف فيها الرجلان في موضعين :

الأول: "ادخاره" عند سيبويه ، ويقابلها "اصطناعه" عند الفراء .

الثاني: "شتم اللئيم" عند سيبويه ، يقابلها : "ذات اللئيم" عند الفراء .

ورواية سيبويه هي المشهورة في كتب النحو ، وبها اعتد صاحب الديوان .

أما نسبة البيت فقد نسبته سيبويه إلى حاتم الطائي ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) سورة البقرة : آية : ١٩ .

## جواز تعدد خبر المبتدأ

قال سيويوه <sup>(١)</sup> "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب، عمن يوثق من العرب، وزعم الخليل - رحمه الله - أن رفعه يكون على وجهين: فالوجه الأول: أنك حين قلت هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق.. والوجه الآخر: أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا.. قال: سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

من يك ذا بئى فهذا بني \* \* \* مقيظ مصيف مشقى <sup>(٢)</sup>

والشاهد في البيت رفع "مقيظ" وما بعده على الخبر بعد الخبر، كما تقول: هذا زيد منطلق مبتسم، ويجوز رفعه على البدل أيضاً أو على مبتدأ مضمّر <sup>(٣)</sup>. وقال الفراء <sup>(٤)</sup> "قوله: ﴿وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم﴾ <sup>(٥)</sup> ذلكم في موضع رفع بالظن وجعلت "أرداكم" في موضع نصب، كأنك قلت: ذلكم

(١) الكتاب: ٨٣ / ٢.

(٢) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص: ١٨٩، والدرر: ٣٣ / ٢، والمقاصد النحوية: ١ / ٥٦١، وبلا نسبة في الإنصاف: ٧٢٥ / ٢، وشرح الأشموني: ٢٠٦ / ١، وشرح ابن عقيل ص: ١٣٢، وشرح المفصل: ٩٩ / ١، والجمع: ١٠٨ / ١، ٦٧ / ٢.

(٣) الشنتمري: ٢٧٢.

(٤) معاني القرآن: ١٦ / ٣.

(٥) سورة فصلت: آية: ٢٣.

ظنكم مُردياً لكم..، وفي قراءة عبد الله: ﴿أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخ﴾ <sup>(١)</sup>  
وفي ق: ﴿هذا ما لدي عتيد﴾ <sup>(٢)</sup>.

كل هذا على الاستئناف، ولو نويت الأصل كان نصباً، قال: وأنشدني بعضهم:

من يك ذابت فهذا بقي \* \* \* مقيظٌ مصيِّفٌ مشتي

جمعه من نعجات ست

والواقع أنه لا رأي صريح ينسب إلى سيبويه، وما ذكره سيبويه هو حكاية عن شيخه الخليل، لكن عدم تعقيبه على إعرابات شيخه يدل على موافقته، وبهذا يكون الفراء متفقاً مع ما حكاه سيبويه عن الخليل في موطن الشاهد، وهما متفقان في أن الأصل في المرفوع النصب على الحال.

كما اتفق الرجلان في رواية البيت، ولم ينسب البيت لأحد الشعراء عند أي منهما.

(١) سورة هود: آية: ٧٢.

(٢) سورة ق: آية: ٢٣.

## استعمال - من - الموصولة نكرة موصوفة

من استعمالات " من " أنها تكون نكرة موصوفة<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "وقال الخليل - رحمه الله -: إن شئت جعلت "من" بمنزلة إنسان، وجعلت "ما" بمنزلة شيء نكرتين ، وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا \* \* حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا<sup>(٣)</sup>

ومثل ذلك قول الفرزدق :

إني وإياك إذا حلّت بأرحلنا \* \* كمن بواديه بعد الخُلِّ ممطور<sup>(٤)</sup>

وقال الفراء<sup>(٥)</sup>: "وربما جعلوه اسماً، وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على اتباع الصلة لما قبلها ، كقول الشاعر:

(١) المغني ص : ٤٣٢ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) البيت من الأبيات التي اضطرب النسابون في عزوها ، فسيبويه نسبها للأنصاري هكذا دون تحديد ، ولعل شهرة كعب بن مالك الأنصاري بمكان مما جعل سيبويه يذكره منسوباً إليهم ، وأثبتته صاحب الديوان لكعب بن مالك الأنصاري ص : ٢٨٩ ، وفعل ذلك ابن السرياني في شرحه أبيات سيبويه ص : ٣٧٩ ، وابن الشجري في أماليه : ٢ / ١٦٩ ، والبغدادى في الخزانة : ٢ / ٤٥٤ ، ونسب لحسان بن ثابت في موضع آخر من أمالي ابن الشجري : ٢ / ١٣٢ ، تبعاً لنسبة الفراء في معانيه : ١ / ٢١ ، ونسب لعبد الله بن رواحه في الدرر : ١ / ٧٠ ، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب : ٣٣٠ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٥٢ ، والهمع للسيوطي : ١ / ٩٢ .

(٤) البيت من البسيط ينظر : الأغفال لأبي علي : ١ / ٢٧٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ /

٣١٢ ، والخزانة : ٢ / ٥٤٧ .

(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا \* \* حبُّ النبي محمد إيانا  
وترفع "غير" إذا جعلت صلة بإضمار "هو" وتخفّض على الأتباع لـ "من".  
وقال الفرزدق :

إني وإياك إن بلّغن أرحلنا \* \* كمن بواديه بعد الخل ممطور  
والشاهد في البيت الأول حمل "غير" على "من"، نعتاً لها ؛ لأنها نكرة  
مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون لها كالصلة ، والتقدير على قوم  
غيرنا، ورفع "غير" جائز على أن تكون "من" موصولة ، ويحذف الراجع عليها  
من الصلة، والتقدير: على من هو غيرنا <sup>(١)</sup>.  
أما بيت الفرزدق ، فالشاهد فيه جرى "ممطور" على "من" نعتاً لها ، والقول  
فيه كالقول في الذي قبله <sup>(٢)</sup>.

وكلام الفراء يُفصّل بحمل كلام سيبويه ، ورأيهما في المسألة متفق .  
أما نسبة البيت الأول، فقد أجمل سيبويه ، فنسبه للأنصاري، ولعل السبب  
في ذلك هو الخلاف في نسبة البيت، فقليل لحسان بن ثابت، وقيل لكعب بن  
مالك، وقيل لعبد الله بن رواحه.. أما الفراء، فلم ينسب البيت لأحد ، وهما  
متفقان في رواية البيت.

أما البيت الثاني، فهو منسوب للفرزدق عندهما، إلا أن رواية البيت فيها  
اختلاف في الشطر الأول ، فعند سيبويه " .. إذ حلت بأرحلنا " .. وعند الفراء  
" .. إن بلغن أرحلنا " .. ورواية الفراء هي المثبتة في ديوان الشاعر <sup>(٣)</sup>.

(١) السنتمري : ص : ٢٨٠ .

(٢) السابق : ص : ٢٨٠ .

(٣) ينظر ديوان الفرزدق: ص: ٢٦٣ .



## تحول الصفة إلى حال

تتبع الصفة الموصوف في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، إذا تقدم الموصوف وتأخرت الصفة، وذلك الشرط حدًّا فاصل بين بقائها صفة، وتحولها إلى حال، ذلك أنها متى تقدمت على الموصوف، تحولت إلى حال، وذلك قولنا: هذا رجل قائم، فرجل خير المبتدأ، وقائم صفة للرجل.. فإذا غيرنا ترتيب الجملة، فقدمنا "قائم" على "رجل" تحولت من صفة إلى حال، وذلك إذا قلنا: هذا قائماً رجلاً، فقائماً حال من رجل<sup>(١)</sup> وعندئذ يكون صاحب الحال نكرة، وهو مرفوع بالابتداء<sup>(٢)</sup>، وقد سوَّغ مجيء الحال منه التقديم.

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول كثير:

لمية موحشاً طلل .....<sup>(٣)</sup>

قال<sup>(٤)</sup>: "وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام".

(١) ينظر الكتاب: ٢ / ١٢٢، ومعاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٨.

(٢) المغني: ص ٨٦٥.

(٣) تتمته: ..... يلوح كأنه خلل وهو مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ص: ٥٠٦، وشرح

التصريح: ١ / ٣٧٥، وشرح شواهد المغني: ١ / ٢٤٩، واللسان "وحش" وبلا نسبة في

أوضح المسالك: ٢ / ٣١٠، والخصائص: ٢ / ٤٩٢، وشرح الأشموني: ١ / ٢٤٧، والقطر:

ص: ٢٣٦، والمغني: ص: ١١٨ - ٥٧١ - ٨٦٥.

(٤) الكتاب: ٢ / ١٢٤.

وبالبيت نفسه استشهد الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> قال<sup>(٢)</sup>: "المعنى: لمية طلل موحش فصلح رفعه لأنه أتبع الطلل، فلما قدم لم يجوز أن يتبع الطلل وهو قبله".

والشاهد في البيت تقديم "موحش" على "الطلل" ونصبه على الحال، وكان أصله صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف، فصارت حالاً<sup>(٣)</sup> وهذا موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، كما أن الرواية بينهما موضع اتفاق أيضاً، إلا أن سيبويه أورد الشطر الأول فقط، وفيه موضع الشاهد.. أما الفراء، فقد أورد البيت كاملاً وتتمته: "يلوح كأنه خلل".

وقد نسب سيبويه البيت لكثيرة عزة، ولم ينسبه الفراء لأحد. ويبقى القول إن هذا الاستخدام كثير في الشعر، قليل في كلام العرب، كما نص على ذلك سيبويه.

(١) سورة البقرة: آية: ٢٤٩.

(٢) معاني القرآن: ١ / ١٦٨.

(٣) الشتتري: ص: ٢٨٤.

## الحاق الهاء بالمنادى المرخم

لا يخلو المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء أو لا، فإن كان مؤنثاً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، أي سواء كان علماً كـ "فاطمة" أو غير علم كـ "جارية" زائداً على ثلاثة أحرف كما مثَّل أو غير زائد على ثلاثة أحرف كـ "شاة"، فتقول: "يا فاطم، ويا جاري، ويا شا" بحذف تاء التأنيث للترخيم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "وزعم الخليل - رحمه الله - أن قولهم: يا طلحة أقبل، يشبه يا تيم تيم عدى من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء، وقال النابغة الذبياني:

كليني لهم يا أميمة ناصب \* \* \* ويل أقاسيه بطيء الكواكب<sup>(٣)</sup>

والشاهد عند سيبويه، إقحام الهاء بعد حذفها للترخيم ضرورة، والقياس البناء على الضم، وجاز الحذف والإقحام، لأن النداء كثير الاستعمال محتمل للتغيير<sup>(٤)</sup>.

وقد أورد الفراء الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ...﴾ الآية<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح ابن المفصل : ٢ / ٢٨٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٠٧ .

(٣) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص : ٤٠، وشرح أبيات سيبويه : ٤٤٥/١، واللسان

"نصب"، والجمهرة ص : ٣٥٠ - ٩٨٢، وشرح الأشموني: ٤٦٩/٢، وشرح المفصل: ١٠٧/٢.

(٤) الشنتمري : ص : ٣١٦ .

(٥) سورة يوسف : آية : ٤ .

فقال <sup>(١)</sup>: "وقوله: يا أبت لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل.. ولو قيل: يا أبت لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ، ولم يجز من أخرى، فأما جواز الوقوف على الهاء، فأن تجعل الفتحة فيها من النداء وتنوي أن تصلها بألف الندبة، فكأنه كقول الشاعر:

كليني لهم يا أميمة ناصب \* \* .....

وهنا يتفق سيبويه والفراء في الشاهد ووجه الاستشهاد، كما يتفقان في رواية البيت، وإن كان الفراء اكتفى بإيراد الشطر الأول فقط الذي فيه موضع الشاهد .

وقد نسب سيبويه البيت للنابعة الذبياني ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٣٢ .

## تنوين المعطوف على اسم - لا -

اختصت "لا" من بين أدوات النفي أنها تكون عاملة عمل "إن"، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى -حينئذ- تبرئة<sup>(١)</sup>.

وتخالف "لا" النافية للجنس "إن" من عدة وجوه منها: أن اسمها إذا لم يكن عاملاً، فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً، فيبنى على الفتح في نحو: "لا رجل"، وعلى الياء في نحو "لا رجلين" وعلى الكسرة في نحو "لا مسلمات"<sup>(٢)</sup>.

ومع أن اسم "لا" المفرد مبني كما تقدم، فقد أجاز النحاة في المعطوف على ذلك الاسم أن يكون منوناً، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: "وتقول: لا غلام وجارية فيها، لأن "لا" إنما تجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشرة، كذلك لم يستقم هذا، لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل، قال الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه \* \* إذا هو بالجحد ارتدى وتأزرا<sup>(٤)</sup>

وقد ناقش الفراء هذه القضية عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال﴾<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup>: "ولو نصب الفسوق والجدال بالنون<sup>(٧)</sup> لجاز ذلك

(١) ينظر: المغني: ص: ٣١٣.

(٢) المغني: ص: ٣١٣.

(٣) الكتاب: ٢ / ٢٨٤، ٢٨٥.

(٤) البيت من الطويل وفي نسبته اضطراب فقد نسب إلى الفرزدق في شرح شواهد الكشف ص ١١٣ ونسب لكميت بن معروف وقبل الكميت الأسدي.

(٥) سورة البقرة: آية: ١٩٧.

(٦) معاني القرآن: ١ / ١٢٠.

(٧) يعني التنوين.

في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة <sup>(١)</sup> فنصبوها لم تنصب بنون <sup>(٢)</sup>، فإن عطفوا عليها بـ "لا" كان فيها وجهان: إن شئت جعلت "لا" معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون، لأن "لا" في معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبته، ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون .. كما قال الآخر :

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه \* \* إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

والشاهد في البيت عطف "ابن" مع تنوينه على اسم "لا" لأن المعطوف لا يجعل مع ما بعده بمترلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا تجعل اسماً واحداً <sup>(٣)</sup> .

وقد اتفق سيبويه والفراء في موضع الشاهد، وعدم نسبة البيت لأحد الشعراء، كما اتفقا في رواية البيت، ولعلهما اتفقا في إهمال نسبة البيت نظراً للاضطراب الذي سبق ذكره في تخريج البيت .

(١) المقصود لا النافية للجنس .

(٢) أي أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به .

(٣) الشنمري : ص : ٣٤٥ .

## العطف على موضع اسم - لا -

الأصل في العطف أن يتفق المعطوف والمعطوف عليه في الوجه الإعرابي،  
رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً.

ومما يخرج عن ذلك الأصل أن يعطف على مكان المعطوف عليه بعد أن  
تغير حركته الإعرابية، بدخول أحد العوامل عليه، ومن ذلك العطف على مكان  
اسم لا النافية للجنس، فالأصل فيه الرفع لأنه مبتدأ، فإذا دخلت عليه "لا" بني  
على ما ينصب به، فإذا عطف عليه اسم آخر جاز لك العطف على اللفظ أو  
الموضع. وقد عقد سيبويه لذلك باباً سماه "باب ما جرى على موضع المنفي لا  
على الحرف الذي عمل في المنفي"<sup>(١)</sup>.. واستشهد لذلك بقول رجل من مدحج:  
هذا لعمركم الصغار بعينه \* \* لا أم لي إن كان ذاك ولا أب<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر الكتاب ص : ٢ / ٢٩١ .

(٢) البيت من الكامل وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف في قائلها.. فعلى الرغم من شهرته  
وسعت الاستدلال به إلا أنه لقيط لا أب له ينسب إليه، فقد اضطرب النسابون في النسبة أيما  
اضطراب ، والعجيب أن بعض النسابين قد ينسبه لأكثر من شاعر في آن واحد ، وهذا يفسر  
لنا تعميم سيبويه في نسبه ، وإغفال الفراء عزوه . فقد نسب سيبويه لرجل من مدحج هكذا  
على وجه التعميم ، فحصره في شعراء هذه القبيلة، وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل:  
١١٠/٢ .. ونسبه صاحب الخزنة : ١ / ٢٤٣ ، لضمرة بن جابر ، ونسبه العيني على جهة  
الشك إلى المهني بن أحرر أو زرافة الباهلي : ٢ / ٣٣٩ ، وهكذا فعل صاحب المؤلف  
والمتخلف ص : ٤٥ ، وصاحب اللسان في مادة "حيس" .. ونسبه ابن الشجري في حماسه :  
١ / ٢٥٦ لهمام بن مرة ، ونسبه البحرني في حماسه ص : ٧٨ على الشك لعامر بن جوين  
الطائي أو منفذ بن مرة الكتاني .. ونسبه صاحب الدرر لكثير من الشعراء السابقين : ٢ /  
١٩٨ ، وهكذا فعل السيوطي ص : ٣١١ ، وهو بلا نسبه في أصول ابن السراج : ١ / ٣٠٧ ، =

ثم قال<sup>(١)</sup>: "فزعم الخليل أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم. ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع، ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مثله أحد، ولا كزيد أحد، وإن شئت حملت الكلام على "لا" فتنصب.

وقال الفراء<sup>(٢)</sup>: "وإن شئت رفعت بعض التبرئة، ونصبت بعضاً..". ومن شواهد في ذلك قول الشاعر:

ذاكم - وجدكم - الصغار بعينه \* \* لا أم لي إن كان ذاك ولا اب  
والشاهد في البيت قوله: "ولا أب" فقد عطف "أب" على موضع "أم" المبني على الفتح لفظاً ومكانه قبل دخول لا الرفع، ولو نصب حملاً على اللفظ لجاز<sup>(٣)</sup>.  
وقد اتفق موضع الشاهد عند سيبويه والفراء، ونسب سيبويه البيت لرجل من مدحج، بينما أغفله الفراء من النسبة.

أما رواية البيت فهي مختلفة في كلمتين، فقد روى سيبويه صدر البيت "هذا لعمركم"، بينما رواه الفراء "ذاكم وجدكم" وأثر هذا الخلاف عروضياً يتمثل في أن صدر البيت ذو تفعيلية صحيحة على رواية سيبويه، بينما في رواية الفراء مضمرة.

= والموجز له: ص: ٥٣، والحجة لأبي علي: ١/ ١٤١، والأغفال: ٢/ ٦٩٦، والإيضاح:

٢٤١، وبعض شراح الألفية كشرح ابن عقيل: ٣٤١/١، وشرح الأشموني: ٢/ ٩.

(١) الكتاب: ٢/ ٢٩٢.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٢١.

(٣) الشتيري: ص: ٣٤٧.



## بناء - حين - على الفتح

حين من الظروف المبهمة التي يجوز إضافتها إلى الجمل، فإذا أضيفت إلى الجمل، فإنها تكون مبنية جوازاً لا وجوباً<sup>(١)</sup>.

ومذهب البصريين أنها لا تضاف إلا إلى مبني من الأفعال، أما الكوفيون فيجوزون إضافتها إلى المعرب أيضاً<sup>(٢)</sup>.

قال سيويوه<sup>(٣)</sup>: "وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل - رحمه الله - : هذا كنصب يومئذ في كل موضع.. وكما قال النابغة<sup>(٤)</sup>:

على حين عاتبت المشيب على الصبا \* \* \* وقلت ألماً أصح والشيبُ وازغُ  
كأنه جعل "حين" و"عاتبت" اسماً واحداً.

ومقصود سيويوه بقوله: "كنصب يومئذ في كل موضع"، البناء، فقد عرف عن بعض القدماء استخدامهم لمصطلح "النصب بلا تنوين". يعنون به البناء على الفتح.

قال سيويوه<sup>(٥)</sup>: "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بلا تنوين".

(١) الهمع : ٢٢٩ / ٣ - ٤٣٢.

(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن : ٢٣٤ / ١ ، والبحر : ٦٧ / ٤ ، والهمع : ٢٢٩ / ٣.

(٣) الكتاب : ٣٣٠ / ٢ ، وقد تابع سيويوه في نسبه للنابغة صاحب.

(٤) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٣٢٠، الأضداد : ١٥١، والجمهرة ص: ١٣١،

وسر الصناعة: ٥٠٦ / ٢، وشرح التصريح: ٤٢ / ٢، والإنصاف: ٢٥٢ / ١، والمقرب:

٢٩٠ - ٥١٦ / ٢، والمنصف: ٥٨ / ١، والهمع : ٢١٨ / ١.

(٥) الكتاب: ٢٧٤ / ٢.

وقال الأخفش<sup>(١)</sup>: "وقال: ﴿لا ريب فيه هدى للمتقين﴾"<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿فلا إثم عليه﴾"<sup>(٣)</sup> فنصبهما بغير تنوين.

وقال المبرد<sup>(٤)</sup>: "اعلم أن "لا" إذا وقعت على نكرة نصبته بغير تنوين".  
والشاهد عند سيبويه بناء حين على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن، وإعرابها جائز على الأصل<sup>(٥)</sup>.

وقد أورد الفراء هذا الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾"<sup>(٦)</sup>، ترفع اليوم بهذا ، ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه، ويفعلون ذلك في موضع الخفض... . ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا ، كقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

على حين عابت المشيبَ على الصبا \*\* وقلت ألما تصحُ والشيبُ وازغُ  
وسيبويه والفراء متفقان في موضع الشاهد ووجه دلالة، كما أنهما متفقان في رواية البيت، إلا أن سيبويه روى البيت بصيغة المتكلم، فجاء الفعل "أصح"،

(١) معاني القرآن: ١ / ١٧٤ .

(٢) سورة البقرة: آية : ٢ .

(٣) سورة البقرة: آية : ١٧٣ .

(٤) المقتضب: ٤ / ٣٥٧ .

(٥) الشتمري ص : ٣٦٦ .

(٦) سورة المائدة : آية : ١١٩ .

(٧) المغني ص : ٤٣٢ .

والفراء رواه بصيغة الخطاب، فجاء الفعل "تصح"، وقد نسب سيويه البيت للنابعة، ولم ينسبه الفراء لأحد.

## الإبدال في الاستثناء المنقطع

إذا كان الاستثناء بإلا تاماً موجباً، فإما أن يكون متصلاً أو منقطعاً ، فإن كان متصلاً جاز في المستثنى أن يعرب إعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه بدل بعض من كل، أو النصب على أصل الاستثناء .

وإن كان منقطعاً ، فالحجازيون يوجبون نصبه نحو: ما فيها أحد إلا حماراً، والتميميون يجيزون الإبدال ويختارون النصب<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> رحمه الله : " وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحد توكيداً لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانها<sup>(٣)</sup> .... وعلى هذا أنشد بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يا دار مية بالعلياء فالسند \* \* أقوت وطال عليها سالف الأبد  
وقفت فيها أصيلاً أسائلاً \* \* عيت جواباً وما بالربع من أحد  
إلا أوارئ ليأياً ما أيـنها \* \* والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد<sup>(٤)</sup>  
وأهل الحجاز ينصبون ، ومثل ذلك قوله :

(١) ينظر الكتاب: ٣١٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٥٩٩ / ١ ، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٦، وشذور الذهب: ص : ٣٤٣.

(٢) الكتاب : ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢.

(٣) أي نزلته مثلة العاقل على سبيل الحجاز .

(٤) الأبيات من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص: ١٤، والأغاني: ١١ / ٢٧ ، والمحتسب: ١ /

٢٥١، واللسان "قصد"، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤ / ٩٢ ، ورصف المباني ص: ٤٥٢ ،

وشرح الأشموني : ٢ / ٤٩٣ ، وشرح التصريح: ١ / ١٤٠.

وبلدة ليس فيها أنيسُ \* \* إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ<sup>(١)</sup>  
وقال الفراء<sup>(٢)</sup>: " فإذا قلت: ما فيها أحد إلا كلباً وحماراً، نصبت لأنها  
منقطعة مما قبل إلا، إذ لم تكن من جنسه .. وقد يجوز الرفع فيها، كما أن  
المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا كما قال الشاعر:  
وبلد ليس به أنيس \* \* إلا اليعافير وإلا العيس  
.. وأنشد بيت النابغة :

\* ... وما بالربع من أحد \*  
\* إلا أوارى ما إن لا أبنيها \*

جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد: لا، وإن، وما،  
والنصب في هذا النوع المختلف من كلام أهل الحجاز، والاتباع من كلام تميم".  
والم تأمل في النصين يجد التطابق بينهما كبيراً، فالشاهد في أبيات النابغة في  
قوله: " إلا أوارى" بالنصب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير المستثنى منه،  
والرفع جائز على البدل من الموضع، والتقدير: وما بالربع من أحد إلا الأوارى،  
على أن يجعل من جنس المستثنى اتساعاً ومجازاً<sup>(٣)</sup>.

(١) من الرجز لجران العود في ديوانه ص: ٩٧، والخزانة: ١٠/ ١٥، وشرح التصريح " ١/ ٣٥٣،  
وشرح الفصل: ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١، وبلا نسبة في الإنصاف: ١/ ٢٧١،  
وأوضح المسالك: ٢/ ٢٦١، والمقتضب: ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ١١٤، والجمع: ١/ ٢٢٥.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) الشنتمري: ص: ٣٥٨.

أما بيت جران العود، فالشاهد فيه رفع "اليعاقر" و "العيس" بدلاً من الأنيس على الاتساع والمجاز<sup>(١)</sup>.

وبيت النابغة منسوب له من قبل سيويه والفراء، أما الشاهد الآخر، فليس منسوباً لصاحبه عند أي منهما، وهذه ظاهرة تطابق أيضاً.

أما الخلاف بينهما في الرواية، فقد روى سيويه بيت النابغة: "إلا وارى لأياً ما أبينها" .. بينما رواه الفراء: "إلا أوارى ما إن لا أبينها"، وعلق على تتابع أحرف النفي فيه .. ورواية سيويه هي المشهورة في كتب الشواهد ودواوين الأدب.

كما وقع الخلاف بينهما في رواية الشاهد الآخر، فرواه سيويه "وبلدة ليس بها" .. بينما رواه الفراء "وبلد ليس به .."، فسيويه بتأنيث البلدة، والفراء بالتذكير.

(١) السابق : ص : ٣٥٩ .

## بناء - غير - على الفتح

الأصل في "غير" أن يوصف بها إما نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿صالحاً غير الذي كنا نعمل﴾<sup>(١)</sup> أو معرفة نحو قوله تعالى: ﴿غير المفضوب عليهم﴾<sup>(٢)</sup>، فإن موصوفها "الذين" وهم جنس لا قوم بأعيانهم<sup>(٣)</sup>.

وقد تخرج "غير" عن الصفة، وتُضمَّن معنى "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، أما هي فتعرب بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام<sup>(٤)</sup>.

وبعض بني أسد وقضاة إذا كانت "غير" في معنى "إلا" يجعلونها منصوبة تم الكلام قبلها أم لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتاني أحد غيرك<sup>(٥)</sup>.

وقد تبنى "غير" على الفتح وموقعها الرفع.. قال سيبويه<sup>(٦)</sup>: "والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا للكناني:

لم يمنع الشرب منها غيرُ أن نطقت \* \* حمامة في غصون ذاتِ أوقال<sup>(٧)</sup>

(١) سورة فاطر: آية: ٣٧.

(٢) سورة الفاتحة: آية: ٧.

(٣) أوضح المسالك: ٢ / ٢٤٢.

(٤) السابق: ٢ / ٢٤٢.

(٥) معاني القرآن للقرءاء: ١ / ٣٨٣.

(٦) الكتاب: ٢ / ٣٢٩.

(٧) من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص: ٨٥، ونسبته إليه موثقة من طريق صاحب الديوان، والجمهرة ص: ١٣١٦، والخزانة: ٣ / ٤٠٦-٤٠٧، والدرر: ٢ / ١٥٠، ولأبي قيس بن رفاع في شرح أبيات سيبويه: ٢ / ١٨٠، وشرح شواهد المغني: ١ / ٤٥٨، =

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون ، هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل -رحمه الله-: هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع ، فكذلك "غير أن نطقت".

قال الشنتمري <sup>(١)</sup> : "الشاهد بناء" غير "على الفتح لإضافتها إلى غير ممكن، وإن كانت في موضع رفع ، وذلك أن " أن "حرف يوصل بالفعل ، وإنما تؤولت اسماً مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر، ونابت منابه في المعنى ، فلما أضيفت "غير" إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها، وإعراها على الأصل جائز حسن .

وقد أورد الفراء الشاهد السابق عند حديثه عن قوله تعالى: «ما لكم من إله غير ه» <sup>(٢)</sup> فقال <sup>(٣)</sup>: "تجعل" غير "نعتاً للملائكة ، وقد تُرفع تُجعل تابِعاً للتأويل في إله، ألا ترى أن الإله لو نزلت منه "من" كان رفعاً، وقد قريء بالوجهين، وبعض بني أسد وقضاعة، إذا كانت "غير" في معنى "إلا" نصبوها ، تم الكلام قبلها أو لم يتم ... وأنشدني المفضل :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت \* \* حمامة من سحوق ذات أوقال  
وعلى هذا فسيبويه والفراء متفقان على موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به، وهو بناء "غير" على الفتح عند بعض العرب في كل الحالات، إلا أن سيبويه أورد

= وشرح المفضل: ٨٠/٣، وللشماخي في الأحاجي النحوية ص: ٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف: ٢٨٧/١.

(١) تحصيل عين الذهب: ص : ٣٦٦ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ٥٩ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٣٨٣ .



في الشاهد روايتين: الأولى على الأصل وهي الرفع .. والثانية: البناء على الفتح ، وهذا ما اتفق فيه الرجال.

غير أنهما مختلفان في تعليل البناء ، فسيبويه يذهب إلى أن "غير" في البيت مبنية على الفتح بسبب إضافتها إلى مبني، والفراء يذهب إلى سبب آخر لبناء "غير" وهو تضمنها معنى الحرف، حيث ضمنت "غير" معنى "إلا"، وجعل ذلك في جميع أحوالها الاستثنائية، ويضعف ما ذهب إليه الفراء بأنه لم يذكر شاهداً لذلك في "غير" إضافة إلى مبني كما ذكر في المثالين المتقدمين والبيت .

أما رواية البيت فقد اختلف فيها الرجال ، وذلك في المواضع التالية :  
الأول : سبق الحديث عنه وهو إيراد " غير " بالرفع والنصب ، وهذا له علاقة مباشرة بالشاهد .

والثاني : رواية سيبويه " غير أن نطقت" ، فهي في رواية الفراء "غير أن هتفت".  
والثالث: رواية سيبويه " حمامة في غصون " ، ويقابلها في رواية الفراء "حمامة من سحوق" .. وهذا الخلاف في الرواية غير قادح في الشاهد ولا مؤثر في وزن البيت ؛ لأنه وضع كلمة مكان أخرى مساوية لها في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

والموضعان الأخيران لا علاقة لهما بموضع الشاهد .

والبيت غير منسوب عند سيبويه والفراء ، إلا أن سيبويه خصه بالكنائي أي أحد شعراء بني كنانة .

## وقوع ضمير الخفض بعد لولا

من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، أن يقع المبتدأ بعد لولا<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن لولا عندما تدخل على الاسم، فإنه يكون مرفوعاً سواء كان اسماً ظاهراً نحو: لولا زيد لأكرمته أو ضميراً نحو: لولا أنت خرجت . وبما أن الضمائر تنقسم إلى ضمائر رفع ونصب وجر، فإن الوضع الطبيعي أن تقع ضمائر الرفع بعد لولا، فالقياس في ذلك أن يقال : لولا أنت.. كما قال سبحانه وتعالى : ﴿لولا أنتم لكننا مؤمنين﴾<sup>(٢)</sup>. إلا أن بعض ضمائر الجر تقع بعد "لولا" فتكون في موقع جر رغم وقوعها بعد لولا ، وهي من حروف الابتداء<sup>(٣)</sup>. ومن شواهد سيبويه<sup>(٤)</sup> في ذلك قول يزيد بن الحكم :  
وكم موطن لولاي طحت كما هوى \* بأجرامه من قلة النيق منهوى<sup>(٥)</sup>  
فالشاهد في بيت سيبويه هو الإتيان بضمير الخفض بعد "لولا" وهي من حروف الابتداء، ووجه ذلك أن المبتدأ بعد "لولا" لا يُذكر خبره، فأشبهه المجرور في انفراده، والأكثر: لولا أنت قياساً على الظاهر<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح بن عقيل ٢٤٨/١ .

(٢) سورة سبأ : آية : ٣١ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٧٣ .

(٤) السابق : ٢ / ٣٧٤ .

(٥) البيت من الطويل، وهو من شواهد المبرد في الكامل : ٢ / ٢٠٩ ، والأغاني : ١٢ / ٤٤٦١ ،

والخزانة : ٢ / ٤٣٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٥٩ ، وشواهد العيني : ٣ / ٢٦٢ ، الأمل في الشجرية :

١ / ١٧٧ ، والدرر : ٢ / ٣٣ ، وبلا نسبة في المنصف : ١ / ٧٢ ، والإنصاف : ٣٦٦ .

(٦) الشنتمري : ص : ٣٧٩ .

وقد اعترض المبرد على رأي سيبويه بقوله<sup>(١)</sup>: "أما قوله لولاك فإن سيبويه يزعم أن "لولا" تخفض المضمير ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء... وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض .. والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: لو أنت".

أما الفراء، فرأيه في هذه المسألة يعضد رأي سيبويه ، فقد ذكر لها شاهداً آخر، وقررها متبعاً سيبويه .. قال<sup>(٢)</sup>: "وقد استعملت العرب "لولا" في الخير ، وكثر بها الكلام حتى استجازوا .. لولاك، ولولاي .. فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت رفعاً إذا كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات .. قال الشاعر :

أطمع فينا من أراق دماءنا \* \* \* ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسم  
وقال الآخر :

ومنزلة لولاك طحت كما هوى \* \* \* بأجرامه من قلة النيق منهوى  
والشاهد عند الفراء، وقوع ضمير الجر المتصل بعد "لولا" نيابة عن ضمير الرفع لعدم ظهور الإعراب في الضمير .. وبهذا يلتقي مع سيبويه في موطن الشاهد وتقريره.

أما رواية البيت فقد اختلف فيها الرجال ، فالشطر الأول عند سيبويه :  
"وكم موطن لولاي... " ، وعند الفراء : "ومنزلة لولاك ... ".  
والبيت منسوب ليزيد بن الحكم عند سيبويه .. ودون نسبة عند الفراء .

(١) ينظر الكامل : ٤٨ / ٨ - ٤٩ ، والمقتضب : ٧٣ / ٣ ، والمغني ص : ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) معاني القرآن : ٨٥ / ٢ .

## استعمال - ذا - اسماً موصولاً

اختصت (ذا) من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل "ما" في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، فتقول: من ذا عندك؟ وماذا عندك ، سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره<sup>(١)</sup>.

وقد شرط نخاة البصرة لاستعمالها اسماً موصولاً أن تسبق بـ "ما" أو "من" الاستفهاميتين نحو: من ذا جاءك؟، وماذا فعلت؟، فمن اسم استفهام، وهو مبتدأ و "ذا" موصولة بمعنى الذي، وهو خبر من، وجاءك صلة الموصول والتقدير: من الذي جاءك<sup>(٢)</sup> وكذلك الحال مع العبارة الثانية، كما أجاز الكوفيون جواز مجيئها موصولة دون استفهام<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: "أما إجرأؤهم" ذا" بمتزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: متاع حسن .. وقال الشاعر لبيد بن أبي ربيعة<sup>(٥)</sup>:

(١) ينظر شرح المفصل : ٣ / ١٤٩ ، وأوضح المسالك ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٥٢ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ١٥٢ ، وأوضح المسالك .

(٣) حاشية الصبان على الشموني : ١ / ١٦٠ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٤١٧ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوان لبيد ص: ٢٥٤ ، والأزهية ص: ٢٠ ، والجني الداني ص: ٢٣٩ ، والخزاعة: ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٦ / ١٤٥ - ١٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه: ٢ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ١ / ١٣٩ ، واللسان (نخب) و (حول) ، والمغني ص: ٣٠٠ ، والتاج (نخب) و (ما) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك : ١ / ١٥٩ ، وشرح الأشموني : ١ / ٧٣ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤ / ٢٣ ، ومجالس ثعلب ص: ٥٣٠ .

ألا تسألان المرء ماذا يحاول \* \* أنحب فيقضى أم ضلال وباطل  
وأما إجراؤهم إياه مع "ما" بمنزلة اسم واحد ، فهو قولك: ماذا رأيت؟  
فتقول خيراً، كأنك قلت: ما رأيت .

والشاهد في البيت رفع "نحب" وما بعده، وهو مردود على "ما" في قول  
الشاعر: "ماذا"، فدل ذلك على أن "ذا" في معنى الذي، وما بعده صلة، فلا يعمل  
في الذي قبله، و "ما" في موضع رفع بالابتداء، فلذلك رُفع ما بعد همزة الاستفهام  
رداً عليه<sup>(١)</sup> أي يعرب "نحب" وما بعده بدلاً من "ما".

وبالبيت نفسه استشهد الفراء عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ ويسألونك  
ماذا ينفقون ﴾<sup>(٢)</sup> فقال<sup>(٣)</sup>: "تجعل" ما" في موضع نصب وتوقع عليها "ينفقون"  
... وإن شئت رفعت من وجهين:

أحدهما: أن تجعل "ذا" اسماً يرفع "ما" كأنك قلت : ما الذي ينفقون ؟،  
والعرب قد تذهب بهذا، وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في  
معنى: من الذي يقول ذاك ... والرفع الآخر أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه  
فعلاً بعده رفعاً؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذي ،  
إذ لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها .

كما قال الشاعر :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول \* \* أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(١) الشتمري: ص ٣٨٧.

(٢) سورة البقرة: آية: ٢٠٥ .

(٣) معاني القرآن: ١ / ١٣٨ - ١٣٩.

رفع النحب، لأنه نوى أن يجعل "ما" في موضع رفع، ولو قال: أنحباً فيقضى؟ أم ضللاً وباطلاً، كان أين في كلام العرب.

وبالتأمل في نصي سيويه والفراء، نجد أن سيويه قد جعل "ماذا" في البيت مبتدأ وخبار ورفع "نحب" على البدل من "ما" .. أما الفراء فقد جعل "ماذا" في البيت كلها اسم استفهام، ومع ذلك بقي الشاهد رفع "نحب" وما بعدها، وقد علل ذلك بقوله <sup>(١)</sup>: "والرفع الآخر أن تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً، لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة الذي لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها ألا ترى أنك تقول: الذي ضربت أخوك، فيكون الذي في موضع رفع بالأخ، فلا يقع الفعل الذي يليها عليها .

وعبارة الفراء الأخيرة تدل على اختياره النصب؛ لأنه كما يرى أنه أين في كلام العرب، ولعله في ذلك متأثر بسيويه إذ إنه رأى النصب هو الوجه إذا كانت "ما" مع "ذا" اسماً واحداً فقال <sup>(٢)</sup>: "وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل ما و ذا اسماً واحداً، كأنه قال: ما رأيت خير، ولم يجبه على رأيت، ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي: من رأيت؟ فيقول زيد، كأنه قال: أنا صالح، ومن رأيت زيد، والنصب في هذا هو الوجه؛ لأنه الجواب على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به .

وقد نسب سيويه البيت إلى لبيد، بينما أغفله الفراء من النسبة .. أما رواية البيت، فهي نفسها عن الرجلين.

(١) معاني القرآن : ١ / ١٣٩ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤١٨ .

## نصب المضارع بأن المضمره وجوباً بعد - أو -

من المواضع التي تضرر فيها "أن" وجوباً، وقوعها بعد "أو" التي تفسر بـ "إلا" أو "حتى" .. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: "واعلم أن معنى ما انتصب بعد "أو" على "إلا" أن" كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمك أو تقضي، ولأضربك أو تسبقي، فالعنى لألزمك إلا أن تقضي، ولأضربك إلا أن تسبقي، هذا معنى النصب .. قال امرؤ القيس :

فقلت له لا تبك عينك إنما \* \* نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا<sup>(٢)</sup>

والشاهد في البيت نصب "نموت" بأن المضمره ، لأنه لم يُرد العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذر<sup>(٣)</sup>.

ولم يذهب الفراء بعيداً عن كلام سيبويه قال<sup>(٤)</sup>: "ومن العرب من ينصب ما بعد "أو" ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله ... ومثله قول امرئ القيس :

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه \* \* وأيقن أنا لاحقان بقيصرا  
فقلت له : لا تبك عينك إنما \* \* نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا

(١) الكتاب : ٤٧ / ٣ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص: ٦٦، وشرح أبيات سيبويه : ٥٩ / ٢، وشرح المفصل : ٧ / ٢٢ - ٣٣ ، والمقتضب : ٢ / ٢٨ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب : ١ / ٣١٣ ، والجنى الداني ص : ٢٣١ ، والخصائص : ١ / ٢٦٣ ، والهمع ص : ٢١١ .

(٣) الشنتمري ص : ٤٠١ .

(٤) معاني القرآن : ٧٠ / ٢ - ٧١ .

فنصب آخره، ورفع "نحاول" على معنى "إلا" أو "حتى" .. وكما اتفق  
الرجلان في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد به، اتفقا في رواية البيت ونسبته،  
وذلك لذيوعه وشهرته.



## حمل الفعل المعتل على الصحيح

المشهور في الاستخدام أن يجزم الفعل الصحيح بالسكون ما لم تتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، والمعتل بحذف حرف العلة، والسكون هو علامة الجزم الأصلية، وحذف الحرف فرع عن ذلك الأصل وهو السكون، وهذا ما جرى عليه النحاة في تقعيد القواعد بناء على استقرار النصوص العربية .

وقد أجاز النحاة الخروج عن تلك القاعدة ، فألحقوا الفعل المعتل بالصحيح استناداً على لغة بعض العرب، وعليه يجزم الفعل المعتل بالسكون.

قال سيبويه <sup>(١)</sup> : "أنشدنا من نثق بعربيته:

ألم يأتيك والأنباء تنمي \* \* بما لاقت لبون بني زياد <sup>(٢)</sup>  
فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل " .

وقد تعرض الفراء لهذه القضية، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ لا تخاف دركاً ولا تخشى ﴾ <sup>(٣)</sup> فقال <sup>(٤)</sup> : "وقد قرأ حمزة <sup>(٥)</sup> "لا تخف دركاً" ، فجزم على الجزاء

(١) الكتاب : ٣ / ٣١٦ .

(٢) من الوافر لقيس بن زهير في الأغاني : ١٧ / ١٣١ ، والخزانة : ٨ / ٣٥٩ - ٣٦١ - ٣٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٣٤٠ ، وشرح شواهد المغني ص : ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، واللسان " أنى " ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٥ / ٢٨٠ ، والإنصاف : ١ / ٣٠ ، وأوضح المسالك : ١ / ٦ ، والجنى الداني ص : ٥٠ ، والخصائص : ١ / ٣٣٣ - ٣٣٧ ، والمغني : ١ / ١٠٨ ، والهمع : ١ / ٥٢ .

(٣) سورة : طه آية : ٧٧ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ١٨٨ .

(٥) ينظر البحر ٦ / ٢٧٥ .

... ولو نوى حمزة بقوله: "ولا تخشى" الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً كما قال الشاعر .... وقال الآخر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي \* \* بما لاقت لبون بني زياد

فأثبت في "يأتيك" ياء، وهي موضع جزم لسكونها، فجاز ذلك .

والشاهد في البيت ثبوت حرف العلة في "يأتيك" في حال الجزم حملاً لها على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب، يجرون المعتل بحرى السالم في جميع أحواله<sup>(١)</sup>.

وذلك موضع اتفاق بين سيبويه والفراء، ثم اختلفا في الحكم، فسيبويه حمل ذلك على الضرورة، بينما حمل الفراء ذلك على الجواز .

وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت ، ولم ينسبه أحد منهما لأي من الشعراء ، وهو منسوب لقيس بن زهير في بعض المصادر ، كما أثبتته في تخريج البيت في الحاشية.

(١) الشنتمري ص : ٤٩٠ .

## النصب على البدل

البدل على أربعة أقسام <sup>(١)</sup>:

١- بدل الكل من الكل، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في الحكم نحو: مررت بأخيك زيد .

٢- بدل البعض من الكل نحو: صمت الشهر نصفه .

٣- بدل الاشتمال ، وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعجبني زيد علمه .

٤- البدل المبين للمبدل منه نحو: أكلت خبزاً حمأً .

والبدل يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وفقاً للمبدل منه.. قال سيويه <sup>(٢)</sup>

:ومما جاء في الرفع قوله تعالى: ﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله

وجوههم مسودة ﴾ <sup>(٣)</sup> ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق

الله الزرافة يديها أطول من رجليها،... وقال رجل من بجيلة أو خثعم:

ذريني إن أمرك لن يطاعا \* \* وما ألفيتني حلمي مضاعاً <sup>(٤)</sup>

والشاهد في البيت حمل الحلم على الضمير المنصوب في "ألفيتني" بدلاً منه

لاشتمال المعنى عليه <sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ١٥٤ .

(٣) سورة الزمر : آية : ٦٠ .

(٤) من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص: ٣٥، والخزانة: ٥ / ١٩١، والدرر: ٦ / ٦٥ ،

وشرح أبيات سيويه: ١ / ١٢٣، وبلا نسبة في شرح شذزر الذهب ص: ٥٧٣ ، وشرح ابن

عقيل: ٢ / ٢٤٧، وشرح المفصل : ٣ / ٦٥، ٧٠، والجمع : ٢ / ١٢٧ .

(٥) الشتمري : ص: ١٣٠ .

أما الفراء فقال<sup>(١)</sup> : معلقاً على قوله تعالى : ﴿ مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد ﴾<sup>(٢)</sup> .. فلو خفض قارئ الأعمال فقال: ﴿ أعمالهم كرماد ﴾ كان جائزاً ، ولم أسمع في القراءة ، وقد أنشدني بعضهم :

ما للجمال مشيهاً وثيداً \* \* أجندلاً يحملن أم حديداً

أراد ما للجمال ما لمشيها وثيداً .. وقال الآخر :

ذريتي إن أمرك لن يطاعاً \* \* وما ألفتني حلمي مضاعاً

فالعلم منصوب بالإلقاء على التكرير ، ولو رفعته كان صواباً .

والشاهد عند الفراء نصب "حلمى" على التكرير، والتكرير مصطلح كوفي يقابله عند البصريين البدل و "حلمى" عند الفراء بدل من ياء المتكلم، وبهذا يتفق الفراء وسيبويه في الرواية وموطن الشاهد وتقريره .

أما نسبة البيت فقد نسب سيبويه لرجل من بجيلة أو خثعم، أما الفراء فقد أورده مرتين هذه أولاهما، ولم ينسب البيت فيها لأحد ، وأما الثانية<sup>(٣)</sup> فقد نسب البيت فيها لعدي بن زيد.

أما قول الفراء في تعقيبه على البيت " أراد ما للجمال ما لمشيها " فهو تقدير معنى لا تقدير صناعة، إذ لو كان تقدير صناعة لوجب نصب "مشيها" بنزع الخافض كما هو المشهور في مذهب الفراء في أن الخافض إذا ألقى انتصب الاسم بإلقائه .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٧٣ .

(٢) سورة الرعد : آية : ١٨ .

(٣) وردت في معاني الفراء : ٢ / ٤٢٤ .

## تأنيث ما حقه التذكير

سيأتي في هذا البحث أن المؤنث يجوز تذكيره وفق ضوابط معينة، وكما جاز ذلك، فإن العكس جائز أيضاً، فقد يؤنث المذكر إذا وجدت القرينة .  
قال سيبويه<sup>(١)</sup>: "وزعم يونس عن رؤية أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين، للعين من الناس، وكما قالوا: ثلاث أشخاص في النساء، وقال الشاعر، وهو رجل من بني كلاب :  
وإن كلاباً هذه عشر أبطن \* \* وأنت برىء من قبائلها العشر<sup>(٢)</sup>  
فأنت أبطناً ، إذ كان معناها القبائل".

وقال الفراء<sup>(٣)</sup>: "وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل، ويكون فيه معنى تأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرة .. من ذلك قوله عز وجل: ﴿ وكذب به قومك وهو الحق ﴾<sup>(٤)</sup> ولم يقل

(١) الكتاب : ٣ / ٥٦٥

(٢) البيت من الطويل، للنواح الكلابي في شواهد العيني: ٤ / ٤٨٤، والمذكر والمؤنث للمبرد ص: ١٠٨، والدرر: ٦ / ١٩٦، والمقاصد النحوية: ٤ / ٤٨٤، ونسبه السيوطي في الأشباه والنظائر إلى الأعور بن براء الكلابي: ٣ / ٥١، وبلا نسبة: ٢ / ٧٦٩، والخصائص: ٢ / ٤١٧، وشرح الأشموني: ٣ / ٦٢٠، والمقتضب: ٢ / ١٤٨، والهمع: ٥ / ٣٠٨ .. وهذا يفسر نسبة سيبويه هذا البيت على هذا النحو من التعميم .

(٣) معاني القرآن : ١ / ١٢٦ .

(٤) سورة الأنعام : آية : ٦٦ .

كذبت، ولو قيلت لكان صواباً كما قال: ﴿كذبت قوم نوح﴾<sup>(١)</sup> و ﴿كذبت قوم لوط﴾<sup>(٢)</sup>.

وذهب إلى تأنيث الأمة - ومثله من الكلام في الشعر كثير منه قول الشاعر:  
 فإن كلاباً هذه عشر أبطن \* \* وأنت بريء من قبائلها العشر  
 وكان ينبغي أن يقول: عشرة أبطن؛ لأن البطن ذكر، ولكنه في هذا الموضع  
 في معنى قبيلة، فأنت لتأنيث القبيلة .

والشاهد في البيت تأنيث البطن، وتذكير العدد قبلها بحذف علامة التأنيث  
 حملاً على أن البطن بمعنى القبيلة بقرينة ذكر القبائل<sup>(٣)</sup>.

والشاهد نفسه عند الرجلين، غير أن الفراء وصف ذلك بالكثرة في الشعر.  
 أما نسبة البيت، فنسبه سيويه لرجل من بني كلاب دون تعيين، بينما لم  
 ينسبه الفراء لأحد.

ولا تختلف رواية البيت بين الرجلين إلا في الحرف الأول منه فهو "واو"  
 عند سيويه و "فاء" عند الفراء ، وهذا مسموح به في مطالع الأبيات المفردة ؛  
 لأنها تعرب على حسب ما قبلها.

هذا والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك  
 المعنى بقلّة ، كما أن العبرة بالمفرد لا الجمع، فيقال : ثلاثة سجلات ، وثلاثة  
 دنانير<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الشعراء : آية : ١٠٥ .

(٢) سورة الشعراء : آية : ١٦٠ .

(٣) الشنتمري : ٥٢٩ .

(٤) ينظر الجمع : ٣٠٧ / ٥ - ٣٠٨ .

هذا ومما يؤنث وحقه التذكير، تأنيث الفعل إذا كان فاعله مضافاً إلى مؤنث هو منه، قال سيبويه <sup>(١)</sup>: "وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: ما جاءت حاجتك، فيرفع، ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك، إذ صارت تقع على مؤنث كقراءة بعض القراء: «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا» <sup>(٢)</sup>و: «يلتقطه بعض السيارة» <sup>(٣)</sup>، وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه أضافه لمؤنث، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن .. ومن شواهد في ذلك قول جرير:

لما أتى خبر الزبير تواضعت \* \* سور المدينة والجلال الخشع <sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب: ٥١ / ١ .

(٢) سورة الأنعام: آية ٢٣، وهي قراءة جماعة من الأئمة، كأبي عمرو بن العلاء إمام السبعة، وأبي بكر بن عاصم، وقراءة أهل المدينة، ينظر الكشف: ١ / ٤٢٦، والنشر: ٣ / ٤٨، وتبجير التيسير: ١٠٦، والقرطبي: ٦ / ٤٠٣ .

(٣) لاكتسابها ذلك بالإضافة إلى مؤنث وهي قراءة منسوبة إلى جماعة من قراء العشر والشواذ كالحسن ومجاهد وقتادة، ينظر البحر: ٥ / ٢٨٤، وفتح القدير: ٣ / ٨، وتفسير الرازي: ١٨ / ٩٦، ونسبها ابن خالويه في مختصره إلى ابن كثير من السبعة: ص: ٦٢. سورة يوسف: الآية ١٠.

(٤) من الأبيات المضطربة النسبة، فسيبويه عزاه لجرير، وأثبتته صاحب الديوان ص: ٩١٣، وتبعه أبو عبيدة في مجازة: ١ / ١٩٧، والمبرد في الكامل: ١ / ٣٢٤، وابن سيده في مخصصه: ١٧ / ٧٧، والبغداد في خزانته: ٢ / ١٦٦، وابن منظور في مواد متفرقة من اللسان "سور" و "أفق" و "أخت"، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ٣ / ١٠٨ .. ونسب للفرزدق في سمط اللآلئ: ٢٣٩، ولم يتبعه أحد في ذلك، ونسب لزيد الخيل في ملحقات ديوانه ص: ١١٢ / ونسبه إليه القرطبي في الجامع: ١ / ٤٦٥ .. وقد ورد البيت بلا نسبة في المقتضب: ٤ / ١٩٧، والأضداد لابن الأنباري: ٢٩٦، وشرح القصائد التسع: ٥١٢، والجمهرة: ٢ / ٣٣٨ =

والشاهد فيه تأنيث الفعل "تواضعت" لأن فاعله "سور" مضاف إلى مؤنث وهو المدينة <sup>(١)</sup>.

وقال الفراء <sup>(٢)</sup>: "وذكروا" تلتقطه "بالتاء، وذلك أنه ذهب إلى السيارة، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له، أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير ... وأنشدني يونس البصري :

لما أتى خبر الزبير تقدمت \* \* سور المدينة والجبال الخشع

وهو بذلك موافق سيبويه في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.. أما الرواية فمختلفة في كلمة واحدة وهي "تواضعت" عند سيبويه ، وعند الفراء "تقدمت" ، وهذا الخلاف لا أثر له في الشاهد أو وزن البيت. والبيت منسوب لجرير عند سيبويه ، وبلا نسبة عند الفراء .


= ٣٣٩ ، والخصائص : ٢ / ٤١٨ ، ومقاييس اللغة : ٢ / ١٨٣ ، والصاحبي : ٢٢٤ ،

والضرورة للقرآن ص : ٧٠ ، والأصول : ٢ / ٧٣١ .

(١) الشنتمري : ص : ٨١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٦ - ٣٧ .





## **الفصل الثاني**

---

**ما اختلف فيه سيبويه والفراء  
على موضع الشاهد**

---



## اقتصار المتعدي إلى مفعولين على المفعول الأول

من الأفعال المتعدية ما يطلب مفعولين، وذلك مثل أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد، ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلاً﴾<sup>(١)</sup>، وسمّيته زيداً، وكنيت زيداً عبد الله، ودعوته زيداً، إذا أردت دَعَوْتُهُ التي تجرى مجرى سمّيته<sup>(٢)</sup>. إلا أن هناك بعض الحالات يقتصر فيها ذلك الفعل المتعدي إلى مفعولين على مفعول واحد، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول... وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً، ومنه قول الشاعر: استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَهُ \* \* ربُّ العباد إليه الوجهُ والعملُ"<sup>(٤)</sup> والشاهد في البيت تعدّى الفعل "استغفر" إلى مفعول واحد؛ لأن الشاعر عني الدعاء.

قال الشنتمري<sup>(٥)</sup>: "أراد من ذنب، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب.

(١) سورة الأعراف: آية : ١٥٥.

(٢) ينظر الكتاب: ٣٧ / ١.

(٣) السابق: ٣٧ / ١.

(٤) من البسيط، ولم يشر أحد من النحويين ممن استشهد بهذا البيت إلى قائله -فيما أعلم- وهو بيت ذائع في كتب النحو واللغة، ينظر أدب الكاتب ص: ٥٢٤، والأشباه والنظائر: ٤ / ١٦، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٨٣، وشرح شذور الذهب ص: ٤٧٩، وشرح المفصل: ٧ / ٦٣ - ٨ / ٥١، والمقتضب: ٢ / ٣٢١، والهمع: ٢ / ٨٢.

(٥) تحصيل عين الذهب: ص: ٧٣.

وقد أورد الفراء البيت عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ <sup>(١)</sup> قال <sup>(٢)</sup>: إلا هو. وقال الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست مُحْصِيَه \* \* ربُّ العباد إليه الوجه والعملُ  
أي إليه أوجه عملي.

والبيت المذكور في ضوء نصي سيبويه والفراء يختلف فيه موضع الشاهد بين الرجلين، فسيبويه يورده شاهداً نحويّاً على حذف المفعول الثاني، والفراء يورده استثناساً على المعنى الذي يدعيه في الآية .. ومن ثم لا يلتقيان في حكم واحد، أما رواية البيت، فقد اتفقا فيها، كما أن البيت لم ينسب لأحد عندهما <sup>(٣)</sup>.

(١) سورة القصص : آية : ٨٨ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣١٤ .

(٣) كذلك أغفل نسبته كثير من النحاة الذين أوردوه كالميرد في مقتضبه: ٢ / ٣٢١، وابن السراج في أصوله: ١ / ١٢٦، والسيرافي في أبيات سيبويه: ٢٩٧، وتحصيل عين الذهب للأعلم: ١ / ١٧، وصاحب الخزانة: ١ / ٤٧٦، والعيني في شواهد: ٣ / ٢٢٦، وصاحب الدرر : ٢ / ١٠٦.

## ”ما“ بين التيمية والحجازية

من الحروف التي تعمل عمل ليس "ما" النافية ، وذلك على لغة أهل الحجاز، فهي عاملة عندهم عمل "ليس" لشبهها بها في أنها تنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر نحو : ما زيد قائماً<sup>(١)</sup> .

أما بنو تميم فـ "ما" لا تعمل عندهم شيئاً ، فتقول: ما زيد قائم، فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل لـ "ما" في شيء منها؛ لأن "ما" حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيد، وما لا يختص فحقه ألا يعمل<sup>(٢)</sup> وقد ورد في كتب النحو شواهد يمكن حمل "ما" فيها على اللغتين .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : "إن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية، كما قلت: أما زيداً فأنا ضارب، كأنك لم تذكر "أما"، وكأنك لم تذكر "ما" .. وكأنك قلت: زيداً أنا ضارب.

قال مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من منى \* \* وما كل من وافى منى أنا عارف

وقال بعضهم :

\* وما كل من وافى منى أنا عارف \*

(١) ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٢ ، أوضح المسالك : ١/ ٢٤٦ .

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٢ .

(٣) الكتاب: ١/ ٧١ - ٧٢ .

لزم اللغة الحجازية ورفع كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في عارف".

أورد سيبويه الشاهد بروائتين :

الأولى : بنصب "كل" على أن العامل فيها "ضارب" فتكون "ما" تميمية اسمها " أنا " وخبرها "عارف".

والثانية : برفع "كل" على أنها اسم "ما" والخبر الجملة التي بعدها .

قال الشنتمري<sup>(١)</sup> : "استشهد به على رفع "كل" و "ما" إذ لم يمكنه الإضمار فيها؛ لأنها حرف، ولو أمكنه الإضمار في "ما" كما يمكن في "ليس" لنصب "كل" بـ "عارف".

أما الفراء فقد أورد الشاهد برواية الرفع مستشهداً به على أن "كل" ترفع إذا تأخر عنها الفعل الذي يقع عليها ، فهي بذلك تشبه الاستفهام، ولم يسمع برواية النصب، قال<sup>(٢)</sup> : "ومما يشبه الاستفهام ما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت، وذلك أن في "كل" مثل معنى : هل أحدٌ إلا ضربت ... ، وأنشدني أبو ثروان :

وقالوا تعرّفها المنازل من منى \* \* وما كلٌ من يغشى منى أنا عارف

رفعاً، ولم أسمع أحداً نصب "كل".

وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء ، يتضح لنا ما يلي :

(١) تحصيل عين الذهب ص: ٩٦ .

(٢) معاني القرآن: ١ / ١٣٩ - ١٤٠ .

١- أورد سيبويه في "كل" روايتين: الرفع والنصب، بينما أورد الفراء رواية الرفع، وذكر أنه لم يسمع رواية النصب من أحد، فكان ذلك منه إنكاراً لرواية النصب .. وكما يقال: من سمع حجة على من لم يسمع .

٢- استشهد سيبويه بالبيت على نصب "كل" بضارب على أن "ما" تيمية، ونقل عن بعضهم رفع "كل" فيكون الشاهد رفعها على أنها اسم "ما" ، فتكون "ما" حجازية، أما الفراء فقد استشهد به على أن "كل" تشبه الاستفهام في أنها إذا تأخر العامل فيها، رفعت .. وهذا يختلف موطن الشاهد عندهما .

٣- تمسك الفراء برواية الرفع ، وأنكر رواية النصب لعدم سماعه إياها ، فاختلقت رواية البيت بين الرجلين في موضعين :

الأول : في كلمة " كل " كما سبق .

والثاني : في كلمة " وافي " عند سيبويه ، فهي عند الفراء " يغشى " والكلمتان ليس بينهما فارق كبير في المعنى، أو اختلاف في الوزن الشعري.

٤ - نسب سيبويه البيت لمزاحم العقيلي، و لم ينسبه الفراء لأحد .

## رفع الاسم المستحق للنصب

عرف النحويون الاشتغال بأن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببيه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق<sup>(١)</sup>:  
فمثال الأول: زيداً ضربته ، ومثال الثاني: زيداً ضربت غلامه.  
ولا تخلو مسائل الاشتغال من أن تكون واحدة من خمس:

أحدها: ما يجب فيه النصب.. والثانية: ما يجب فيه الرفع.. والثالثة: ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح.. والرابعة: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.. والخامسة: ما يجوز فيها الأمران على السواء<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت " زيد ضربته ، فلزمته الهاء... ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾<sup>(٤)</sup>.. وإنما حسن أن يبني الفعل إلى الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء .

وقال<sup>(٥)</sup>: " ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول، حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي<sup>(٦)</sup>:

(١) ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٥١٧ .

(٢) السابق : ١ / ٥٢٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٨١ .

(٤) سورة فصلت : آية : ١٧ .

(٥) الكتاب : ١ / ٨٥ .

(٦) تبع سيبويه في نسبة البيت لأبي النجم صاحب تخلص الشواهد : ٢٨١ ، والخزانة : ١ /

٣٥٩ ، والدرر : ٢ / ١٣ ، وشرح المفصل : ٦ / ٩٠ ، واحتسب : ١ / ٢١١ ، والمغني : ١ / ٢٠١ .



قد أصبحت أم الخيار تدعي \* \* عليّ ذنباً كله لم أصنع  
فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت،  
ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع .

والشاهد عند سيويه رفع "كل" مع حذف الضمير من الفعل، وجعله في  
الجواز مثل: زيد ضربت، وقال: "هو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر  
الشعر" يريد أنه لو قال "كله لم أصنع" لأجراه على ما ينبغي، ولم يحتج إلى  
الرفع مع حذف الضمير<sup>(١)</sup>.

وقد أورد الفراء البيت في معانيه<sup>(٢)</sup> عند قوله تعالى: ﴿وكل إنسان ألزمناه  
طائره﴾<sup>(٣)</sup> و﴿كل شيء أحصيناه﴾<sup>(٤)</sup> فقال: "والوجه في كلام العرب رفع "كل"  
في هذين الحرفين، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن؛ لأنه في مذهب ما  
من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبین، والله أعلم.... وأنشدني بعضهم<sup>(٥)</sup>:

قد علقت أم الخيار تدعي \* \* عليّ ذنباً كله لم أصنع

الوجه في كلام العرب رفع "كل" إذا بنى عليها الفعل سواء ذكرت  
الإضمار أو لم تذكر، فموضع الشاهد مستوجب للنصب على الفصيح من كلام

(١) الشنتمري: ص: ١٠٤ .

(٢) ٩٥ / ٢ .

(٣) سورة الإسراء: آية: ١٣ .

(٤) سورة يس: آية ١٢، وسورة النبا آية: ٢٩ .

(٥) وقد تبع الفراء في عدم نسبة الشاهد، المبرد في مقتضبه: ٢٥٢ / ٤، ابن ولاد في الانتصار ص:

٢٠، والأصفيهاني في الأغاني: ٣٦٢٣ / ١٠، والقزاز في الضرورة ص: ٦٦، وابن جني في

الخصائص: ٦١ / ٢، ٣٠٣ / ٣، وابن الشجري في أماليه: ٨ / ١، ٩٣، ٣٢٦ .

العرب عند سيبويه ، ومستوجب للرفع في كلام العرب عند الفراء ، ومرد ذلك إلى أن سيبويه جعل "كل" كغيرها من الأسماء، أما الفراء فقد أفردها بخصوصية الرفع عند العرب دون غيرها من الأسماء .

كما اختلف الرجلان في رواية البيت في كلمة واحدة ، وهي الفعل "أصبحت" عند سيبويه، فهي عند الفراء "علقت" ألا أن ذلك الخلاف لا أثر له على الخلاف في وجه الدلالة من الشاهد .

والبيت منسوب لأبي النجم العجلي عند سيبويه، وغير منسوب لأحد عند الفراء.

## النصب بفعل مقدر

الأصل في العطف أن يشرك المعطوفُ المعطوفَ عليه في حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً .. ويجوز - اعتماداً على المعنى - أن يخالفه ، وذلك على إضمار العامل وتقديره .

قال سيبويه <sup>(١)</sup>: "وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو إذا أشرك بين الآخر والأول في الجار، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف، فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمّر له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً أو ضاربُ عمراً، ومما جاء على المعنى قول جرير:

جئني بمثل بني بدر لقومهم \* \* أو مثل أسرة منظور بن سيار <sup>(٢)</sup>  
وقال <sup>(٣)</sup> في موضع آخر: "لو قلت: مررت بعمر وزيداً، لكان عريباً، فكيف هذا؟!، لأنه فعل، والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه: أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى ، ثم ذكر البيت .

والشاهد في البيت نصب "مثل" لأن العامل فيه مقدر ، والنصب على المعنى، والعطف من قبيل عطف الجمل. وبالشاهد نفسه استشهد الفراء بعد تعليقه

(١) الكتاب: ١/ ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) من البسيط لجرير في ديوانه ص: ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٦٦ ، والمقتضب: ٤/

١٥٣ ، وبلا نسبة في شرح المفصل: ٦/ ٦٩ ، والمحتسب: ٢/ ١٨ .

(٣) الكتاب: ١/ ٩٤ .

على قوله تعالى: ﴿ومن وراء إسحاق يعقوب﴾<sup>(١)</sup> فقال<sup>(٢)</sup>: "يعقوب ههنا ولد الولد، والنصب في يعقوب بمنزلة قول الشاعر":

جئني بمثل بني بدر لقومهم \* \* أو مثل أسرة منظور بن سيار

أو عامر بن طفيل في مركبه \* \* أو حارثاً يوم نادى القوم : يا حار

وقد اختلف الفراء مع سيبويه في تقرير الشاهد ووجه إيراده والاستشهاد به.. فسيبويه يرى أن المنصوب "مثل" معمول لفعل مقدر، تقديره: "جئني بمثل بني فلان أو هات مثل بني فلان"، وعليه فالعطف من قبيل الحمل، وليس من قبيل عطف مفرد على مفرد .

والفراء يرى "يعقوب" في الآية منصوباً، بنزع الخافض والأصل: "ومن وراء إسحاق فبشرناها بيعقوب"، فحذفت الباء، فنصب مجرورها، وعليه يحمل النصب في البيت .

وقد قال في معانيه<sup>(٣)</sup>: "وكان حمزة ينوي به الخفض، يريد: ومن وراء إسحاق بيعقوب".

(١) سورة هود: آية ٧١ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) السابق ٢ / ٢٢ .

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف والمضاف إليه، وإن كانا كلمتين إلا أنهما كالكلمة الواحدة، إذ لا قيمة لأحدهما دون الآخر، قال سيبويه<sup>(١)</sup>: "قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة".

والرأي عند سيبويه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في الشعر. قال<sup>(٢)</sup>: "ولا يجوز" يا سارق الليلة أهل الدار" إلا في شعر كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور.

وقال<sup>(٣)</sup>: "ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم.. وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرَّ به \* \* بين ذراعي وجهة الأسد<sup>(٤)</sup>

والشاهد في البيت عند سيبويه الفصل بين المضاف وهو "ذراعي" والمضاف إليه وهو "الأسد" بلفظ "جبهة"<sup>(٥)</sup>. أما الفراء فقد أورد البيت في معرض تعليقه على قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾<sup>(٦)</sup> فقال<sup>(٧)</sup>: "ولا تنكرن أن تضيف قبل وبعد وأشباهها وإن لم يظهر فقد قال :

(١) الكتاب : ٢ / ١٦٤ .

(٢) السابق : ١ / ١٧٦ .

(٣) السابق : ١ / ١٨٠ .

(٤) البيت من المنسرح للفرزدق في ديوانه ص: ٢١٥، طبعة الصاوي ط ، وقد تابع سيبويه في نسبته للفرزدق صاحب الخزنة: ٢ / ٣١٩ ، ٤ / ٤٠٤ ، ٥ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل: ٣ / ٢١ ، والمقتضب: ٤ / ٢٢٩ .

(٥) الشتتمري : ص : ١٥٠ .

(٦) سورة الروم : آية : ٤ .

(٧) معاني القرآن: ٢ / ٣٢١ .

إلا بدهاهة أو علالة \* \* \* سابع فهد الجزاره

وقال الآخر :

يا من يرى عارضاً أكفكه \* \* \* بين ذراعي وجبهة الأسد

والمفهوم من كلامه أن الشاهد في البيت حذف المضاف إليه، والتقدير بين ذراعي الأسد فحذف المضاف إليه لدلالة ما بعده، وهذه نقطة خلاف بينه وبين سيبويه الذي أورد البيت مستشهداً به على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا الذي ذهب إليه الفراء في تخريج البيت نستشف منه مذهبه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فهو لا يرى ذلك، ولذلك لجأ إلى القول بحذف المضاف إليه، وذلك جائز متى توفرت القرينة الدالة على المحذوف، وقد وجدت بيد أن ادعاء مثل هذا في البيت حسن لولا ما يترتب عليه من وضع الظاهر موضع المضمّر دونما غرض لأهل البيان في ذلك، ولاشك أن المعنى مع تقدير الحذف لا يخفي أيضاً حسنه، لأن ما بين جبهة الأسد صعب المنال مثلما هو الحال في المعطوف عليه. وإذا صح ما نستشفه من عدم ارتضاء الفراء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، فقد خالف شيخه الكسائي الذي يرى ذلك جائزاً في الاختيار، فقد حكى عن العرب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم قال: وقد قال بعض العرب "هذا غلام - والله - زيد"، وأجاز الفصل الأخفش أيضاً . أما رواية البيت فقد اختلفا فيها أيضاً وذلك في موضعين :

الأول : الفعل "أرى" عند سيبويه ، وعند الفراء "يرى".

الثاني : "أسر به" عند سيبويه، يقابلها في رواية الفراء "أكفكه" .. ولكن الخلاف في الرواية ليس له علاقة بالخلاف في وجه الاستشهاد عند كل منهما .

بقي القول: إن البيت منسوب للفرزدق عند سيبويه، وغير منسوب عند

الفراء<sup>(١)</sup>.

(١) تابع الفراء في عدم نسبة البيت، صاحب الأشباه والنظائر: ١/ ١٠٠، والخصائص: ٤٧/ ٢، وسر الصناعة ص: ٢٩٧، والمغني: ٣٨٠، ٦٢١.

## نصب ما بعد الصفة المشبهة على نية التنوين

الصفة المشبهة من الأسماء التي تعمل عمل الفعل المضارع، وتحمل معناه، وذلك قولك: عجبت من ضربك زيداً، فمعناه: أن تضرب زيداً، وتقول: عجبت من ضرب زيد بكرّاً، ومن ضرب زيد عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أن يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيداً<sup>(١)</sup>.

وتأتي الصفة المشبهة منونة كقول زهير:

هوى لها أسفعُ الخدين مُطَرَّقٌ \* \* ريشَ القوادم لم تنصبْ له الشُبُكُ

ويجوز حذف التنوين والنية على بقائه، ومن شواهد سيبويه في ذلك قوله: (٢)  
وقال النابغة:

وناخذ بعده بذناب عيشٍ \* \* أجبَ الظهر ليس له سنام<sup>(٣)</sup>

والشاهد عند سيبويه نصب "الظهر" بـ "أجب" على نية التنوين فيه، ولو كان غير منوي لأنجر ما بعده بالإضافة، وجر هو بالكسرة لإضافته إلى ما بعده، لكنه جر هنا بالفتحة نائبة عن الكسرة لأنه لم يضاف<sup>(٤)</sup>. أما الفراء فقد أورد البيت مستشهداً به على النصب على الصرف، فقال<sup>(٥)</sup> عند قوله تعالى: ﴿ويعف﴾

(١) الكتاب : ١ / ١٨٩ .

(٢) السابق : ١ / ١٦٩ .

(٣) من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ص: ٦ ، وقد تبع سيبويه في نسبته للنابغة صاحب الأغاني : ٢٦/١١ ، والخزانة : ٥١١/٧ ، وشرح المفصل : ٨٣ / ٦ ، والمقاصد النحوية: ٥٧٩ / ٣ .

(٤) الشنتمري : ص : ١٦٢ .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ٢٤ .

عن كثير<sup>(١)</sup> "ويعلم الذين" مردودة على الجزم ، إلا أنه صرف، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب، كقول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

فإن يَهْلِك أبو قابوسَ يَهْلِكُ \* \* ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ  
ونفسك بعده بذئاب عيش \* \* أجب الظهر ليس له سنام  
والرفع جائز في المنصوب على الصرف".

فالشاهد عند الفراء نصب الفعل "نمسك" على الصرف، ويجوز فيه الرفع على الاستئناف.

أما الرواية فمختلف فيها في كلمة واحدة وهي الفعل "نأخذ" عند سيبويه، ويقابلها "نمسك" عند الفراء، ولا أثر لذلك على اختلافهما في موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به.

والبيت منسوب عند سيبويه إلى النابغة، وليس له نسبة عند الفراء .

(١) الشورى الآية : ٣٤.

(٢) تبع الفراء في عدم نسبة البيت صاحبه أسرار العربية ص: ٢٠٠ ، والأشباه والنظائر: ٦ / ١١ ،  
والاشتقاق ص: ١٠٥ ، والإنصاف : ١ / ١٣٤ ، واللسان "جب" و "ذنب" ، والمقتضب :  
١٧٩ / ٢.



## دخول "أل" على المضاف والمضاف إليه

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام، نحو "الحسن"، أو مجردة عنهما نحو: "حسن"<sup>(١)</sup>... أما معمولها، فإما أن يكون بأل، أو مضافاً لما فيه أل، أو مضافاً إلى ضمير الموصوف، أو مجرداً من أل دون الإضافة، أو مجرداً من أل والإضافة، وعلى ذلك فإما أن يرفع أو ينصب أو يجر<sup>(٢)</sup>.

وقد اختصت الصفة المشبهة دون غيرها في العربية بجواز دخول الألف واللام على المضاف إلى المعرفة.. قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه".

وإنما تكون الإضافة مع أل في حالة الإفراد، فإذا كانت التثنية أو الجمع والنون مثبتة تعين نصب معمول الصفة المشبهة، أما إذا حذفت النون، فيجر معمول سواء كان نكرة أو معرفاً بأل.. قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: "فإذا ثبت أو جمعت، فأثبت النون، فليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخبار، وهما الحسان الوجوه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً﴾"<sup>(٥)</sup>. ومن شواهد في ذلك قوله<sup>(٦)</sup>: "وقالت خرنق":

(١) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٤ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٢٢٣ ، والمجمع : ٥ / ٩٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٩٩ .

(٤) السابق : ١ / ٢٠١ .

(٥) سورة الكهف : آية : ١٠٣ .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٠٢ .

لا يَبْعُدَن قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ \* \* سَمُّ الْعِدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ

النازلون بكل معترك \* \* والطيبون معاقد الأزر<sup>(١)</sup>

ثم قال<sup>(٢)</sup>: فإن كفت النون، جررت كان المعمول فيه نكرة أو فيه الألف واللام.

وشاهد سيبويه في قول الخرنق هو نصب "معاقد" بـ "الطيبون"، وأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبت فيهما النون، فهو كقولك: الحسنون أوجه الأخ<sup>(٣)</sup>.

وقد تناول الفراء<sup>(٤)</sup> الشاهد السابق أثناء تعرضه لقوله تعالى: ﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا .. الآية﴾<sup>(٥)</sup>.. فقال: "والعرب تعترض من صفات الواحد، إذا تناولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجرد غير متبع لأول الكلام، ومن ذلك قول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم \* \* سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك \* \* والطيبين معاقد الأزر

(١) البيتان من الكامل للخرنق في ديوانها ص: ٤٣، وقد تبع سيبويه في نسبة البيت للخرنق

صاحب الأشباه والنظائر: ٢٣١/٦، والإنصاف: ٤٦٨/٢، وأوضح المسالك: ٣/٣١٤،

وشرح أبيات سيبويه: ٤٦/٢، وشرح التصريح: ١١٦/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٢/١.

(٣) الشنتمري: ص: ١٦٧.

(٤) معاني القرآن: ١/١٠٥.

(٥) سورة البقرة: آية: ١٧٧.

وعلى هذا فالشاهد عند الفراء نصب "النازلين" و "الطييين" على المدح .

وبالمقارنة بين تناول الرجلين الشاهد، تتضح لنا الفروق التالية :

١- أورد سيبويه البيتين شاهداً على وجوب نصب معمول الصفة المشبهة بالواو

والنون "الطييون معاقد" .. بينما أورد الفراء البيتين شاهداً على جواز نصب

"النازلين" و "الطييين" في رواية النصب على المدح، وإن كان الأصل الرفع

كما ذكر ، ولكنهم قطعوهما عن الرفع إلى النصب لغرض المدح .

٢- اختلف الرجلان في رواية البيت، فقد رواه سيبويه برفع "النازلون" و

"الطييون" .. بينما رواه الفراء بنصبهما.. وهذا الاختلاف في الرواية كان سبباً

في اختلافهما في موطن الشاهد .. لكن هذا الخلاف لا أثر له في وزن البيت،

ورواية الديوان تقوي رواية سيبويه .

٣- نسب سيبويه البيت لخرنق، بينما أورد الفراء دون نسبة<sup>(١)</sup>.

(١) تابع الفراء في عدم نسبة البيت ، صاحب رصف المباني ص : ٤١٦ ، والأشموني : ٣٩٩ / ٢ .

## دخول الألف واللام على المضاف

إذا أضيف اسم لآخر، حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر أو مقدر، كقولك في "ثوب" و"دراهم" .. "ثوب زيد ودراهمه" .. ومن نون تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنية وشبهها، ونون جمع المذكر السالم وشبهه<sup>(١)</sup>.

قال سيويو<sup>(٢)</sup>: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يجاوز به معنى التنوين، فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين - وزعم أبو الخطاب - أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن سعد \* \* ولا بفزارة الشعرى الرقابا<sup>(٣)</sup>

فإنما أدخلت الألف واللام في الحسن، ثم أعملته، كما قال الضارب زيداً، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه، وهي عربية جيدة.

قال الشاعر:

فما قومي بثعلبة بن سعد \* \* ولا بفزارة الشعر الرقابا

(١) أوضح المسالك: ٣ / ٧٥ - ٧٦.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٠١.

(٣) من الوافر في الأغاني: ١١ / ١١٩، والإنصاف ص: ١٣٣، وشرح أبيات سيويو: ١ / ٢٥٨،

والمقاصد النحوية: ٣ / ٦٠٩، والمقتضب: ٤ / ١٦١، وبلا نسبة في الخزانة: ٧ / ٤٩٢،

وشرح المفصل: ٦ / ٨٩.

وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسن الوجه على قوله هو الضارب الرجل.  
وقال الفراء<sup>(١)</sup>: "وقوله: (جَنَاتٌ عَذْنٌ مَفْتُحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)"<sup>(٢)</sup>، ترفع  
"الأبواب" لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من  
الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى، حسنة  
عينه، قبيح أنفه.. ولو قال: "مفتحة لهم الأبواب على أن تجعل المفتحة في اللفظ  
للجَنَاتِ، وفي المعنى للأبواب، فيكون مثل قول الشاعر:

وما قومي بشعلة بن سعد \* \* ولا بفزارة الشعر الرقابا

والشعري رقابا، ويروى: الشعر الرقابا.

والشاهد في البيت قوله "الرقابا" حيث نصبت بالشعري، على حد قولهم:  
الحسن الوجه تشبيهاً بالمفعول به، ويجوز فيه الشعري رقابا، كقولك: الحسن  
وجهاً على التمييز<sup>(٣)</sup>

وقد أورد سيبويه البيت بروائتين: الأولى: الشعري رقابا، والثانية: الشعر  
الرقابا .

أما الفراء: فقد أورده برواية ثم ذكر له رواية أخرى، ونسب سيبويه البيت  
للحارث بن ظالم، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٨ .

(٢) سورة ص : آية : ٥٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٨ .

## حذف - كان - وبقاء عملها

أنشأ سيبويه في كتابه باباً سماه "باب يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" <sup>(١)</sup>، وذكر تحته قوله <sup>(٢)</sup>: "وذلك قولك: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل، إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسياف، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجر، وإن كان شراً فشر .

ثم قال <sup>(٣)</sup>: "وإذا أضمرت ، فإن تضمير الناصب أحسن..، وإن أضمرت الرافع، كما أضمرت الناصب ، فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير، وإن خنجراً فخنجر، كأنه قال: إن كان معه خنجر .. وزعم يونس أن العرب تنشدها البيت لهدبة بن خشرم :

فإن تك في أموالنا لا نضق بها \* \* ذراعاً وإن صبر فنصبر للصبر <sup>(٤)</sup>

والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإن وقع صبر أو إن كان فينا صبر فإننا نصبر.

والشاهد في البيت حمل ما بعد "إن" على إضمار فعل مع جواز النصب والرفع فيه، وتقدير الرفع: إن وقع صبر، وتقدير النصب: إن كان الذي يقع ويجب صبراً <sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الكتاب : ٢٥٨ / ١ .

(٢) السابق : ٢٥٨ / ١ .

(٣) السابق : ٢٥٩ / ١ .

(٤) من الطويل لهدبة بن خشرم في ديوانه ص : ٩٨ ، وقد تبع سيبويه في نسبته لهدبة صاحب

شواهد المغني : ٢٧٦ / ١ .

(٥) الشنتمري : ص : ١٨٢ .

وقال الفراء<sup>(١)</sup> عند قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، "ما" في معنى جزاء، ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما بكم من نعمة فمن الله، لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر:

إن العقل في أموالنا لا ننطق به \* \* ذراعاً وإن صبراً فنعرف للصبر

أراد: "إن يكن" فأضمرها .

وهنا يخالف الفراء سيبويه في كل شيء ، وبيان ذلك كما يلي :

١- استشهد سيبويه على رفع صبر مع جواز النصب، بينما استشهد به الفراء على نصب "صبراً" .. والخلاف بين الرجلين يتمثل في حذف "كان"، وبقاء عملها، فسيبويه يرجح أن كان المقدرة ناقصة، وأن ما بعدها ينصب على انه خبر لها، وأجاز مع ذلك أن تكون تامة، وما بعدها فاعل لها، ووصف الأمرين بأنهما عربيان جيدان . والفراء يرى أنها ناقصة و "صبراً" خبرها، وما ذكره الفراء إنما هو وصف لرواية البيت التي وصلت إليه .

٢- اختلف الرجلان في رواية البيت اختلافاً كثيراً، وإن كان المعنى واحداً، فالشطر الأول يختلف من حيث اللفظ عند سيبويه عنه عند الفراء.. وأما الشطر الثاني ، فالشاهد فيه مرفوع عند سيبويه، منصوب عند الفراء، كذلك كلمة "نصبر" عند سيبويه ، يقابلها "نعرف" عند الفراء.

وقد روى ابن الشجري البيت في أماليه<sup>(٣)</sup> على النحو التالي :

إن العقل في أموالنا لا ننطق به \* \* ذراعاً وإن صبراً فنصبر للصبر

٣- نسب سيبويه البيت لهذبة بن خشرم ، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) ١٠٤ / ٢ - ١٠٥ .

(٢) سورة النحل : آية : ٥٣ .

(٣) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٦ .

## إعراب المصدر الواقع بدلاً من فعله

ينتصب المصدر على إضمار الفعل الناصب له، من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفرأً، وعجباً، وأفعل ذلك كرامةً ومسرّةً ونعمةً عين، وحباً ونعام عين، ولا أفعل ذلك كيداً ولا همأً، ولأفعلن ذاك رغماً وهواناً .

وكل ذلك ينتصب على إضمار الفعل والتقدير: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وأعجب عجباً، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكيد كيداً، ولا أهم همأً، وأرغمك رغماً<sup>(١)</sup>.

والعلة في ذلك - كما ذكر سيبويه<sup>(٢)</sup> - أنهم جعلوا المصدر بدلاً من اللفظ الفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء، كأن قولك: حمداً في موضع أحمد الله، وعجباً منه في موضع أعجب منه وهكذا.

إلا أنه قد سمع من العرب بعض المصادر مرفوعة مع أنها تستحق النصب وفق ما قدمنا، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: "وقد جاء بعض هذا رفعاً يبتدأ ثم يبنى عليه.. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له: كيف أصبحت ؟ فيقول: حمد الله وثناءً عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: وشأني حمد الله وثناءً عليه.. ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إلى جملي طول السرى \* \* صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/١ .

(٢) السابق ٣١٩ / ١ .

(٣) السابق ٣١٩ / ١ .

(٤) من الرجز للملبد بن حرمة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١ وللملبد بن حرمة في شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ص ٢٢٨ . وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٠٧/١ وشرح الأشموني ١٠٦/١ واللسان (شكا) وتهذيب اللغة ٢٩٩/١٠ والتاج (شكا)



والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره "

والشاهد في البيت رفع (صبرٌ جميلٌ) مع وضعه موضع الفعل، والوجه  
النصب؛ لأنه أمر لا يقع موقع الخبر، وتقدير سيبويه في هذا أن يحمله على  
إضمار مبتدأ أو إضمار خبر، فكأنه قال: أمرك صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل<sup>(١)</sup>.  
أما الفراء فقد أورد البيت على الأصل وهو النصب، فقال<sup>(٢)</sup> معلقاً على قوله

تعالى ﴿فصبرٌ جميلٌ﴾ الصبر الجميل مرفوع؛ لأنه عزى نفسه، وقال: ما هو إلا

الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل كما قال الشاعر :

يشكو إلى جملي طول السرى \* \* صبرا جميلاً فكلانا مبتلى<sup>(٣)</sup>

والشاهد عند الفراء نصب (صبراً جميلاً) لوقوعه موقع الفعل؛ لأن فيه أمر  
والتقدير: اصبر صبراً.

والخلاف في وجه الاستشهاد بين سيبويه والفراء قائم على الخلاف في رواية  
البيت، فسيبويه روى البيت برفع "صبر جميل" واستشهد به على رفع المصدر  
الواقع موقع الفعل، أما الفراء فقد روى البيت بنصب "صبراً جميلاً" واستشهد به  
على نصب المصدر الواقع موقع الفعل، وذلك على الأصل .

أما نسبة البيت فقد أغفلت عند كل من الرجلين فلم ينسباه لأحد من  
الشعراء .

(١) الشتمري ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٥٣ - ٥٤ .

(٣) من الرجز للملبد بن حرمة في شرح أبيات سيبويه ٣١٧/١، وللملبد بن حرمة في شرح  
أبيات سيبويه لابن السيرا في ص ٢٢٨ . وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٠٧/١ وشرح  
الأشعري ١٠٦/١ واللسان (شكا) وتهذيب اللغة ٢٩٩/١٠ والتاج (شكا).

### اختصاص الواو بعطف الصفات بعضها على بعض دون الفاء

من استعمالات الفاء والواو أنهما يأتيان للعطف، فأما الفاء فهي مُرتبة تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة نحو قولك: رأيت زيداً فعمراً<sup>(١)</sup>.

وأما الواو فهي جامعة كقولك: قام زيد وعمرو، يحتمل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوموا معاً في وقت واحد<sup>(٢)</sup>.

ومع أنهما يأتيان للعطف إلا أنهما مختلفان من حيث المعنى فالفاء من الحروف العوامل<sup>(٣)</sup>، والواو من الحروف الهوامل<sup>(٤)</sup>. ولا يجوز أن يحل أحدهما مكان الآخر، قال سيويه<sup>(٥)</sup>: "إذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء؛ لأنك لو قلت: مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً، ولو قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز، ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنشد كثير من العرب والبيت لأمية بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نسوة عطل \* \* وشعث مراضيع مثل السعالى<sup>(٦)</sup>  
ولو قلت: "فشعث قبح".

(١) معاني الحروف للرماني، ص ٤٣.

(٢) السابق، ص ٥٩.

(٣) السابق، ص ٤٣.

(٤) السابق، ص ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩٩/١

(٦) من المتقارب، لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وقد تبع سيويه في نسبة البيت لأمية صاحب الخزاعة

٤٢/٢ - ٤٣ وشرح أشعار الهذليين والتاج (سعل) ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤

وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢ واللسان (رضع).

والشاهد عنده في حمل "شعث" على "عُطل" بالواو؛ لأنهما ثابتان معاً في الموصوف، فعطف أحدهما على الآخر بالواو، لأن معنهما الاجتماع، ولو عطفنا بالفاء لم يجز؛ لأن معنى الفاء التفرقة<sup>(١)</sup>.

وقد أورد الفراء هذا الشاهد في معانيه<sup>(٢)</sup> عند تعرضه لقوله تعالى «وَحوراً عِيناً»<sup>(٣)</sup> في قراءة أبي عبد الله<sup>(٤)</sup>، فقال: "أنشدني بعضهم:

وياؤي إلى نسوة عاطلات \* \* وشعثاً مراضيع مثل السعالى  
وشاهد الفراء في البيت جواز نصب "شعثاً" على الاختصاص وإن كانت (شعثاً) - في حقيقة الأمر - نعتاً لمنصوب محذوف تقديره: ونساء شعثاً مراضيع.  
وبالمقارنة بين نصي سيبويه والفراء يتبين التالي:

١- اختلف الرجلان في الاستشهاد بالبيت فتناوله سيبويه من حيث الفرق بين الفاء والواو العاطفتين وعدم صلاحية الفاء لما يصلح له الواو، بينما تناوله الفراء من حيث جواز عطف المنصوب على المجرور.

٢- اختلف في رواية البيت في موضعين:  
الأول: كلمة "عُطل" عند سيبويه ويقابلها "عاطلات" ولا أثر للخلاف في الرواية في هذا الموضع على الخلاف في الاستدلال بالشاهد. إلا أن أثره عروضياً واضح، فرواية الفراء تأتي من الشكل الأول للمتقارب التام، وهو الشكل

(١) الشنتمري، ص ٢٣٤.

(٢) ٢١٦/٣

(٣) قراءة في قوله تعالى "وَحور عِيناً" وهي الآية ٢٢ من سورة الواقعة "حورٌ عِينٌ".

(٤) نظر المحتسب ٣٠٩/٢ والبحر ٣٩٦/٨.

الذي تأتي فيه العروض صحيحة "طلات". وأما رواية سيويه فعروض البيت فيها محذوفة ، حيث صارت "فعو" بحذف "لن" .

الثاني: كلمة "شُعْث" عند سيويه ويقابلها "شُعْثاً" عند الفراء ، وهذه الكلمة هي موطن الشاهد وقد رواه سيويه بالجر عطفاً على "عطل" بينما رواها الفراء بالنصب ليدل على جواز ذلك ، وقد ترتب على الخلاف بين الرجلين في الرواية خلاف في وجه الاستدلال.

٣ - نسب سيويه البيت لأمية بن أبي عائذ ولم ينسبه الفراء لأحد<sup>(١)</sup> .

(١) تبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن الحاجب في أماليه ٣٢٢/١ ورفض الباني ص ٤١٦ والمقرب ٢٢٥/١ والإغفال ٤٥٩/ والمفصل ص: ٢٥ واللسان "رضع" والأشئوني ٦٩/٣ وشرح التصريح ١١٧/٢ .

## نصب ما بعد -لا- على البديل

ناقشنا في مسألة سابقة حالات المستثنى بعد "إلا" فذكرنا أن من بين تلك الحالات إبدال المستثنى منه.

لكن الإبدال - كما ذكر سيبويه<sup>(١)</sup> - قد يحمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل فيه الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيدا وما رأيت من أحد إلا زيدا، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حملة على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال ما أتاني أحد إلا فلان، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد، ولكن "من" دخلت هنا تأكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل.

ومن شواهد سيبويه في ذلك قوله<sup>(٢)</sup>: "وتقول: لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به، والباء ههنا بمثلتها فيما قال الشاعر:

يا ابْنِي لَسْتُ بِيدٍ \* \* \* إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدٌ<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٢: ٣١٦.

(٢) السابق ٣١٦/٢ - ٣١٧.

(٣) من الكامل، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١ وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢ ولطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص: ١٥١ وشرح المفصل ٩٠/٢ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١ والمقتضب ٤٢١/٤ ونسبته إلى أوس بن حجر أقوى لوجود قصيدة تُعزا إليه، بخلاف وروده مفرداً في ملحقات ديوان طرفة.

وقال الفراء <sup>(١)</sup>: "ورأيت الكسائي يجعل "إلا" مع الجحد والاستفهام بمترلة "غير" فينصب ما أشبه هنا على كلمة واحدة،.. يقول الله عز وجل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ <sup>(٢)</sup> فقال <sup>(٣)</sup> لا أجد المعنى إلا: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا ، واحتج بقول الشاعر

يا ابْنِي لُبَيْني لستما يَدٌ \* \* إلا يَدًا لست لها عَضُدٌ <sup>(٤)</sup>

فقال: لو كان المعنى "إلا" كان الكلام فاسداً في هذا؛ لأنني لا أقدر في هذا البيت على إعادة خافض بضمير، وقد ذهب ههنا مذهباً .

والشاهد في رواية سيويه نصب ما بعد "إلا" على البدل من موضع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يداً إلا يداً لا عضد لها ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ؛ لأن ما بعد "إلا" موجب، والباء مذكورة للنفي. <sup>(٥)</sup>

أمّا الشاهد في رواية الفراء فهو مجيء "إلا" مع الجحد بمترلة "غير" على مذهب الكسائي والتقدير: لستم بيد غير يد ليست لها عضد .

ولم ينسب كل من سيويه والفراء البيت لأحد وهو مختلف في نسبته كما سبق في تخريج البيت.

(١) معاني القرآن ١٠١/٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٣) يعني الكسائي .

(٤) من الكامل، لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١، وشرح أبيات سيويه ٦٨/٢، ولطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص: ١٥١، وشرح المفصل ٩٠/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١، والمقتضب ٤٢١/٤، ونسبته إلى أوس بن حجر أقوى لوجود قصيدة تُعزا إليه ، بخلاف وروده مفرداً في ملحقات ديوان طرفه .

(٥) الشنتمري ص : ٣٥٧ .

أما رواية البيت فمختلفة بين الرجلين في ثلاثة مواضع : فالموضع الأول عند سيويوه حرف النداء "ياء" وعند الفراء الهمزة والموضع الثاني: عند سيويوه لستما بضمير المثني وعند الفراء لستم بضمير الجمع مع إشباع حركة الميم. والموضع الثالث وهو موضع الشاهد عند سيويوه "يداً" بالنصب وعند الفراء "يد" بالجر .

بقي أن نقول إنَّ الشاهد واختلاف الرواية عند الفراء إنما هو محكي عن الكسائي. لكنَّ تبنيَّ الفراء مذهبَ شيخه يمكن أن يؤخذ من نعتة بالحُسْن والقوة عندما قال: "ذهب ههنا مذهباً". أي مذهباً حسناً أو قوياً ، ولا تفسير لرواية الجر سوى ما ذهب إليه الكسائي ؛ إذ لا يجوز الجر على البدلية من المجرور؛ لأن ما بعد "إلا" الاستثنائية مثبت، والباء حرف جر زائد لا يقع إلا بعد النفي ، والمبدل يقوم مقام البدل .

## تذكير ما حقه التأنيث

إذا جاء الفاعل مؤنثاً ، فإما أن يكون مشتقاً من فعل في مذهب مصدر وإما أن يكون من الأسماء الموضوعة ، فإن كان الأول جاز تأنيث الفعل اعتماداً على اللفظ أو تذكيره اعتماداً على تذكير المصدر، وإن كان الثاني، فإن العرب لا تكاد تذكر فعل مؤنث إلا في الشعر لضرورته<sup>(١)</sup> .

ومن أمثلة ما يجوز فيه التذكير والتأنيث قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾<sup>(٥)</sup> فيجوز في غير القرآن "زينت" و"جاءته" و"جاءتكم" و"أخذت"<sup>(٦)</sup> .

أما في الشعر فهو أكثر من أن أحصيه لك كما قال سيبويه<sup>(٧)</sup> . هذا كله إذا تقدم الفعل على المصدر المؤنث، أما إذا حدث العكس فتقدم المصدر المؤنث على الفعل فللنحاة في ذلك رأى آخر .

قال سيبويه<sup>(٨)</sup> : "وقد يجوز في الشعر: مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا، كأنه اكتفى بذكر "ما" عن التاء، وقال الشاعر وهو الأعشى:

(١) الكتاب ٤٣/٢ . وانظر معاني القرآن للفراء ١٢٥/١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٠٤ .

(٥) سورة هود آية ٦٧ .

(٦) ينظر معاني القرآن ١٢٥/١ .

(٧) ينظر الكتاب ٤٥/٢ .

(٨) الكتاب ٤٦/٢



فإمّا تَرَى لَمْ تَ بُدِلَتْ \* \* فإنَّ الحوادث أودى بها

وقال الفراء<sup>(١)</sup>: "وإذا قال قائل: أَرَأَيْتَ الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤلفة أيجوز تذكره بعد الأسماء كما جاز قبله؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز وقبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مُكْنَى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء، قال الشاعر:

فإن تعهد لامرئ لَمَّة \* \* فإنَّ الحوادث أزرى بها

ولم يقل أزرى بها، ولا أزرت بها، والحوادث جمع، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان".

والشاهد في البيت قوله: "أودى" عند سيبويه و"أزرى" عند الفراء، فقد حذفت التاء من الفعل ضرورة، ودعاه إلى حذفها إن القافية مردفة بالألف، وسوَّغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي وهي في معنى الحدثان.

وقد أجاز سيبويه تأنيث الفعل المتأخر عن اسم مؤنث في الشعر اكتفاء بذكر المؤنث، أما الفراء، فقد أجاز ذلك إلا أنه نعته بالقبح، معللاً ذلك بأن الفعل إذا تأخر عن الاسم كُنِيَ فيه ضمير يعود على ذلك الاسم، فمن القبيح أن يُضمَر مذكر قبله مؤنث.

وعليه فإن وجه الاستشهاد بالبيت عند سيبويه عدم إلحاق الفعل علامة تأنيث اكتفاءً بتأنيث الفاعل، وهذا مخصوص بالشعر غير جائز في الاختيار. أما عند الفراء فوجه الدلالة أن تذكير الفعل جاء على تضمين الحوادث معنى

(١) معاني القرآن ١٨١٢٨

الحدثان، فهو اسم مؤنث ضُمِّن معنى اسم مذكر، وقد جعله الفراء من الضرائر الشعرية، المستقبحة، ووجه الضرورة أنَّ القصيدة مردفة بالألف فلو قال: أودتْ أو أودين بالتاء أو النون لاختلف الردف، وهذا يعد عيباً عند العروضين في قافية البيت.

وقد نسب سبيويه البيت للأعشى ولم ينسبه الفراء لأحد. أما رواية البيت فالشطر الأول مختلف عند سبيويه عنه عند الفراء، والشطر الثاني مختلف في كلمة واحدة وهي موطن الشاهد، فعند سبيويه "أودي" وعند الفراء "أزرى" ولكن هذا الاختلاف لا أثر له في موطن الاسشهاد.

## حذف الموصوف للدلالة صفته عليه

وصف الجرجاني<sup>(١)</sup>: الحذف بأنه: "باب دقيق المسلك ، لطيف المآخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر" .. وقد تناول النحاة قضية الحذف في كثير من الأبواب النحوية، ولعل التخفيف هو أبرز مسوغات الحذف عند النحاة، ذلك أنه متى استوى الحذف والذكر في الدلالة اللغوية، فإن الحذف أولى من الذكر .

ومن الأبواب التي تناول فيها سيويه قضية الحذف، حذف المستثنى ، فقد عقد له باباً في كتابه سماه<sup>(٢)</sup> "باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً" .. وذلك قولك : "ليس غير" و "ليس إلا" كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يُعنى .

ومن شواهد سيويه في ذلك قول الشاعر:

لو قلت ما في قومها لم تَيْثَم \* \* يفضّلها في حَسَبٍ ومِيسَمٍ<sup>(٣)</sup>

قال : "يريد ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعنى .

ومن شواهد أيضاً قول الشاعر ، وهو ابن مقبل<sup>(٤)</sup> :

(١) في دلائل الإعجاز ص : ١٤٦ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ .

(٣) الكتاب ٢/٣٤٦ .

(٤) من الطويل لتميم بن مقبل في ديوانه ص: ٢٤ ، والحيوان: ٣ / ٤٨ ، والخزانة : ٥ / ٥٥ ،

وشرح شواهد الإيضاح ص : ٦٣٤ ، والعجير السلولي في سقط الآليء ص : ٢٠٥ ، وبلا

نسبة في المحتسب : ١ / ١١٢ ، والمقتضب : ٢ / ١٣٨ ، والهمع : ٢ / ١٢٠ .

وما الدهر إلا تارتان فمنهما \* \* أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

قال <sup>(١)</sup>: "إنما يريد : منهما تارة أموت ، وأخرى..".

أما البيت الأول، فالشاهد فيه قول الشاعر : "ما في قومها"، فقد حذف منه الموصوف والتقدير: ما في قومها أحد لدلالة الصفة، وهي جملة "يفضلها، عليه <sup>(٢)</sup>.

وقد أورد الفراء البيت الأول مستشهداً به على أن "في" في البيت بمعنى "من" .. قال <sup>(٣)</sup>: "وإنما جاز ذلك في "في" لأنك تجد معنى "من" أنه بعض ما أضيف ألا ترى أنك تقول: فينا صالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت: منا. وهنا خلاف بين الرجلين في موضع الشاهد ، كما أن بينهما اختلافاً في الرواية.. فرواية سيويه "تيثم"، ورواية الفراء "تأثم" ، إلا أن الفراء قد أشار إلى الرواية الثانية فقال <sup>(٤)</sup> بعد أن أورد البيت : "ويروى أيضاً تيثم لغة".

أما نسبة الشاهد فلم ينسبه أي منهما لأحد .

أما البيت الثاني، فالشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه، والتقدير: فمنها تارة أموت فيها.. <sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٦ .

(٢) الشتري : : ص : ٣٧٢ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ٢٧١ .

(٤) السابق : ١ / ٢٧١ .

(٥) الشتري : ٣٧٢ .

وقد اتفق الفراء مع سيبويه حول الشاهد في البيت فقال <sup>(١)</sup> معلقاً على قوله تعالى: «ومن آياته منامكم بالليل والنهار» <sup>(٢)</sup>، "إذا حذفت" أن "جعلت" من "مؤدية عن اسم متروك، يكون الفعل صلة له كقول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما \* \* أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح  
كأنه أراد : فمنها ساعة أموتها ، وساعة أعيشها .

كما اتفق الرجلان في رواية البيت .

أما نسبة الشاهد، فقد نسب سيبويه لابن مقبل، ولم ينسبه الفراء لأحد <sup>(٣)</sup>.

(١) معاني القرآن : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) سورة الروم : آية : ٢٣ .

(٣) لم أورد هذه المسألة في الفصل الأول لأنها جاءت ملحقة بالشاهد السابق: "لو قلت ما في قومها لم تيتم ..... " والرجلان مختلفان فيه كما سبق .

## الرفع على القطع والاستئناف بعد الواو

سبق الحديث عن بعض أحكام فاء السببية، وتشارك معها الواو في مجمل تلك الأحكام، قال سيبويه<sup>(١)</sup>: "اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشارك بين الأول والآخر، كما تشارك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشارك بين الأول والآخر، كما استقبح ذلك مع الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء".

أما من حيث المعنى فهما مختلفان، قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: "واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان".

وكما جاز الرفع في الفعل بعد الفاء، فإنه يجوز فيه الرفع بعد الواو على القطع عما قبله، والاستئناف، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: "والرفع أيضاً جائز حسن، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة:

فلا يدعى قومي صريحاً حرة \* \* \* لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر<sup>(٤)</sup>

والشاهد فيه رفع الفعل: "يسلم" على القطع والاستئناف، ولو نصب بإضمار "أن" لجاز؛ لأن ما قبله من الشرط غير واجب، وتقدير البيت: لئن قتلت وعامر سالم من القتل، فلست بصريح النسب حرّ الأم، وأراد عامر بن الطفيل<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب: ٤١/٣، وانظر شرح المفصل: ١٩/٧، فما بعدها، وشرح الرضى: ٣/٢٣٣ فما بعدها

(٢) الكتاب: ٤١/٣.

(٣) الكتاب: ٤٦/٣.

(٤) من الطويل وهو في الدرر: ٨٩/٤، والرد على النحاة ص: ١٢٩، كما نسب لورقاء بن

زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه: ٥/٢٠٤، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى: ١/٤٨٠،

وتذكرة النحاة ص: ٣٣، والجمع: ١٦/٢.

(٥) الشتمري: ص: ٤٠٠.

أما الفراء فقد أورد البيت بعد حديثه عن اللام في قوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه.. الآية<sup>(١)</sup>﴾، فقال<sup>(٢)</sup>: "إنما هي لام اليمين ، كان موضعها في آخر الكلام ، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يلقي به اليمين .. كما قال الآخر :

فلا يدعني قومي صريحاً لحرة \* \* \* لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر

فاللام في " لئن " ملغاة ، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمثالة "إن" . والشاهد عند الفراء أن اللام في "لئن" ملغاة ، وليست جواب قسم .. وقد اختلف مع سيبويه في موضع الشاهد في البيت كما سبق، فهو يذهب إلى ترجيح اعتبار الشرط على القسم، وإن لم يتقدم عليه مخبر عنه، ولذا اعتبر اللام الموطئة لجواب القسم في نحو "لئن" ملغاة، بمعنى أن الجواب المذكور للشرط، وأن جواب القسم محذوف ، وهو في الوقت ذاته يجيز في "يسلم" ما أجاز سيبويه من النصب بعد واو المعية، والرفع على الاستئناف، وإن كان لم ينص على ذلك ، لكن ضبط البيت يدل عليه .

وقد نسب سيبويه البيت لقيس بن زهير بن جذيمة، ولم ينسبه الفراء لأحد .

(١) سورة البقرة : آية : ١٠٢ .

(٢) معاني القرآن : ١ / ٦٧ .

## نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية

اختصت "أن" من بين نواصب المضارع، بأنها تنصب ظاهرة ومضمرة، ومن مواضع نصبها مضمرة أن تأتي بعد واو المعية، وذلك في خمسة مواضع سمعت عن العرب وهي <sup>(١)</sup>:

- ١- النفي.. كقوله تعالى: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾ <sup>(٢)</sup>.
- ٢- الأمر.. كقول الشاعر :

فقلت ادعي وادعو إن أئدى \* \* \* لصوت أن ينادي داعيان

- ٣- النهي.. كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

- ٤- التمني.. كقوله تعالى: ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾ <sup>(٣)</sup>.

- ٥- الاستفهام.. كقول الخطيئة :

ألم أك جاركم ويكون يني \* \* \* وبينكم المودة والإخاء

وتشترك فاء السببية مع واو المعية في أن "أن" تضم بعدها، فت نصب

المضارع ألا أنهما يختلفان من حيث المعنى ، قال سيبويه <sup>(٤)</sup>: "واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأخطل قال :

(١) شذور الذهب ص : ٤٠٠ فما بعدها .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٤٢ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٢٧ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٤٢ .



لا تنه عن خلق وتأتي مثله \* \* عار عليك إذا فعلت عظيم<sup>(١)</sup>  
فلو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لا يجتمع النهي والإتيان فصار  
تأتي على إضمار أن .. إلخ .

والشاهد عند سيبويه نصب "تأتي" بإضمار "أن" ، والمعنى لا يكن منك أن  
تنهى وتأتي؛ لأنه أراد: لا تجمع بين النهي والإتيان، ولو جزم على النهي لفسد

(١) لم يحظ شاهد في العربية — فيما قرأت — بالاضطراب والاختلاف في نسبه مثل هذا الشاهد  
على الرغم من سعة الاستشهاد به .. فسيبويه عزاه للأخطل ، وتبعه ابن مضاء القرطبي في الرد  
على النحاة ص : ٢٤٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل: ٧ / ٢٤ .. وكتب الأدب نسبه  
للمتوكل الليثي ، ينظر الأغاني : ١٢ / ٤٣٢٦ ، والعقد الفريد : ٣ / ٣١١ ، وحماسة  
البحري ص : ١١٧ ، والمؤتلف والمختلف : ٣ / ٣١١ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٧٩ ..  
وصاحب الديوان جعله لأبي الأسود الدؤلي ، الديوان ص : ١٣٠ ، ومن عزاه لأبي الأسود  
الشيخ خالد في التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٣٨ .. ونسبه ابن السيرافي لحسان بن  
ثابت — رضي الله عنه — ص : ٥٧٦ ، وعزاه الأعلام في حاشية الكتاب لأكثر من شاعر: ١/  
٤٢٤ ، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة : ٣ / ٦١٧ ، والعيني في شواهد : ٤ / ٣٩٣ ،  
وصاحب اللسان في مادة (عظم) .. كما نسبه صاحب الفصول الخمسون لجرير الشاعر ص :  
٢٧٥ ، وليس مثبتاً في ديوان جرير .. وقد نسب أيضاً للطرماح ، قال السيوطي " رأته في  
تاريخ ابن عساكر للطرماح .. السيوطي: ١٩٤ .. والعذر لمن أغفل نسبه كالقراء في معانيه،  
والمبرد في مقتضبه: ٢ / ٢٦ ، وابن السراج في موجزه ص: ٨٠ ، وابن خالويه في حخته ص :  
١١٢ ، ونفر من شراح الألفية كابن عقيل الأشموني ، والسيوطي في همعه : ٢ / ١٣ .. ولعل مما  
يرجح نسبه لأبي الأسود ثبوته في ديوانه، وكونه يحمل معاني إسلامية مستشفة من القرآن .

المعنى لقطعه على أن لا ينهى البتة عن شيء ويأتيه ، وإنما أراد: إذا نهيت عن شيء فلا تأتيه ، فذلك عار عليك <sup>(١)</sup>.

أما الفراء فقد تناول الشاهد السابق عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾ <sup>(٢)</sup>، فقال <sup>(٣)</sup>: "إن شئت جعلت" وتكتموا" في موضع جزم، وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف.. كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأني مثله \* \* \* عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأني مثله"، فكذلك سمي صرفاً إذا كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله".

وبالتأمل في نصي الرجلين يتضح الخلاف بينهما في تناول الشاهد.. فقد رآه سيبويه في نصب المضارع بأن المضمرة، بينما رآه الفراء في نصب المضارع على الصرف، أي أن الثاني مخالف للأول، فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب.

وهذا الخلاف ناشيء عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، فالبصريون يرون نصب المضارع بأن المضمرة ، والكوفيون يرونه بالصرف <sup>(٤)</sup> .

(١) الشنتمري : ص : ٣٩٨ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٤٢ .

(٣) معاني القرآن : ٣٤/١ .

(٤) ينظر الإنصاف : ٥٥٥/٢ .

والمقصود بالصرف مخالفة المتأخر للمتقدم ، وقد عرفه الفراء بقوله <sup>(١)</sup> : "فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف".  
أما رواية البيت فقد اتفق فيها الرجلان إلا أن سيبويه قد نسب البيت للأخطل، بينما أورده الفراء دون نسبة .

ومن شواهد سيبويه <sup>(٢)</sup> في هذا الباب قول الأعشي :

**فقلت أدعي وأدعو إن أندى \* \* لصوت أن ينادي داعيان**

والشاهد فيه: نصب:أدعو"ياضمار أن، أي:ليكن دعاء منك ودعاء مني <sup>(٣)</sup>.  
كما أورد الفراء البيت عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ اتبعوا سبيلنا ولنحمل﴾ <sup>(٤)</sup> فقال <sup>(٥)</sup>: "هو أمر فيه تأويل جزاء، وأن قوله: ﴿ ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم﴾ <sup>(٦)</sup> نهي فيه تأويل جزاء، وهو كثير في كلام العرب .  
قال الشاعر :

**فقلت أدعي ولادع فإن أندى \* \* لصوت أن ينادي داعيان**

أراد: أدعي ولادع فإن أندى ، فكأنه قال : إن دعوتِ دعوتُ .

(١) معاني القرآن : ١ / ٣٤ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٤٥ .

(٣) الشنتمري : ص : ٣٩٩ .

(٤) سورة العنكبوت : آية : ١٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣١٤ .

(٦) سورة النمل : آية : ١٨ .

وهنا يخالف الفراء سيبويه في الاستشهاد حيث استشهد بـ "أدع" على تأويل الجزاء والتقدير إن دعوت ادع، وهذه المخالفة قائمة على الاختلاف في الرواية، وذلك في موضع الشاهد، فقد وردت كلمة "أدعو" بالنصب عند سيبويه، بينما جاءت مجزومة عند الفراء، ورواية النصب هي الشائعة في كتب النحو .

بيد أن هذا الخلاف في الرواية لا يترتب عليه خلاف في بحر البيت أو وزنه، فهو من الوافر، إلا أنه في رواية سيبويه معصوب الأجزاء جميعاً، وفي رواية الفراء تأتي التفعيلة الواقعة قبل عروض البيت صحيحة "مفاعلتن" .

والبيت منسوب للأعشي عند سيبويه ودون نسبة عند الفراء<sup>(١)</sup> .  
ومن ثم فإن أصحاب اللغة والأدب لا يتفقون مع سيبويه في هذه النسبة ، فضلاً عن متأخري النحويين .

(١) البيت مضطرب أيضاً من حيث نسبته .. فقد عزاه سيبويه للأعشي ، ولم يثبته صاحب الديوان في شعر الأعشي ، ومن تبع سيبويه في نسبته للأعشي، ابن مضاء في الرد على النحاة ص: ١٤٩ ، والعيني في شواهد: ٤ / ٣٩٣ ، وصاحب الدرر: ٢ / ٩٠٩ .. ونسبته كتب الأدب والسلف لثثار بن شيان : ينظر الأغاني : ٢ / ٦٠٨ ، ومختارات ابن الشجري : ٣ / ٦ ، واللسان مادة "ندى" ، وصاحب السمط ص: ٧٢٦ .. وعزاه الزمخشري في المفصل لربيعة ابن جشم ص: ١٣١ ، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل : ٧ / ٣٣ ، كما نسبته أبو علي في أماليه للفرزدق : ٢ / ٩٢ .. وتردد الأعلام في نسبته فقال : هو للأعشي أو الخطيفة : ١ / ٤٢٦ .. ومن هنا يعذر الفراء في عدم نسبته ، وتبعه تلميذه ثعلب في مجالسه ص : ٥٢٤ ، وأبو علي الفارسي في الإغفال : ١ / ٣٩ ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ص : ٢٧٦ ، والقالي في المقصور والممدود ص : ٧٤ ، والقزاز في الضرورة ص : ٩٥ ، وابن هشام في شرح شذور الذهب ص: ٣١١ ، وابن منظور في اللسان مادة "لوم" ، والسيوطي في الهمع : ٢ / ١٣ ، وابن عقيل في شرح الألفية : ٣ / ٨١ ، والأشموني : ٣ / ٧٠٣ .

فإذا صحت نسبة سيويه للأعشي ، فيمكن تفسير عدم إثباته في شعره في الديوان المطبوع بأنه سقط من مدون الديوان أو لم يطلع على نسخة كان فيها هذا البيت..أو أن سيويه أخذ النسبة من أفواه الرواة، والعهدة عليهم لا على سيويه.

## الرفع على القطع والاستئناف بعد - أو -

سبق الحديث عن جواز الرفع في الفعل الواقع بعد الفاء والواو على القطع عما قبله، والاستئناف، وكما جاز ذلك، فإنه يجوز الرفع بعد "أو" .. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: " .. ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول.  
وقال ذو الرمة :

حراجيج لا تنفك إلا مناخة \* \* على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً<sup>(٢)</sup>

فإن شئت كان على لا تنفك نرمي بها ، أو على الابتداء .

والشاهد في البيت رفع (نرمي) على القطع، ويجوز حمله على العطف على "تنفك"، والتقدير ما تنفك تستقر على الخسف أو نرمي بها القفر<sup>(٣)</sup>.

أما الفراء، فقد استشهد بالبيت بعد تعليقه على قوله تعالى : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين .. الآية ﴾<sup>(٤)</sup> فقال: <sup>(٥)</sup>: "قد يكون الانفكاك على جهة ي زال، ويكون على الانفكاك الذي تعرفه، فإذا كانت على جهة ي زال، فلا بد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول، ما انفككت

(١) الكتاب : ٤٨ / ٣ .

(٢) من الطويل ، لذي الرمة في ديوانه ص : ٤١٩ ، واللسان ( فكك ) ، والمختضب : ٣٢٩ / ١ ،

والهمع : ١٢٠ / ١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص : ١٤٢ ، والإنصاف : ١٥٦ / ١ ،

والجني الداني ص : ٥٢١ ، والمعني : ٧٣ / ١ .

(٣) الشتمري : ص : ٤٠١ .

(٤) سورة البينة : آية : ١ .

(٥) معاني القرآن : ٢٨١ / ٣ .

أذكرك، تريد: ما زلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى يزال، قلت: قد انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء بلا جحد، وبلا فعل، وقد قال ذو الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة \* \* على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

فلم يدخل فيها إلا " إلا " وهو ينوي بها التمام، وخلاف يزال ، لأنك لا تقول: ما زلت إلا قائماً.

والخلاف بين سيويه والفراء في تناول الشاهد واضح ، فسيويه تناول الفعل "نرمي" ليدلك على جواز الرفع على القطع والاستئناف، والفراء ركز على الفعل "تنفك"، فهما مختلفان في الاستدلال تبعاً لخلافهما في موطن الشاهد .

أما الرواية فقد اختلفا فيها أيضاً في صدر البيت ، وذلك في كلمة "حراجيج" عند سيويه، فقد أوردها الفراء برواية: "قلائص" إلا أن الخلاف في الرواية لم يكن له أثر في خلافهما في الشاهد .

أما الاتفاق بين الرجلين، فقد انحصر في نسبة البيت ، فقد نسبته كل منهما لذي الرمة.

## - لا جرم - بمعنى حق أو حقاً

معنى "لا جرم" أي لا بد ولا محالة، وقيل: معناها حقاً<sup>(١)</sup>.. وقال الفراء<sup>(٢)</sup>: "كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إيها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، وكذلك فسرهما المفسرون بمعنى الحق، واصلها من جرمت، أي كسبت الذنب وجرمته".

ومن استعمالها لا جرم، ولا ذا جرم، ولا أن ذا جرم ولا عن ذا جرم، ولا جر، حذفوا الميم لكثرة الاستعمال، كما قالوا: حاش لله، وهو في الأصل حاشي، وكما قالوا إيش، وإنما هو أي شيء؟<sup>(٣)</sup> وقال ابن الأعرابي<sup>(٤)</sup>: لا جرم لقد كان كذا وكذا أي حقاً، ولا ذا جر، ولا ذا جرم، والعرب تصل كلامها بـ"ذى" وبـ"ذو"، وبذو، فتكون حشواً، ولا يعتد بها.

وزعم الخليل أن "لا جرم" إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا<sup>(٥)</sup>.

(١) اللسان تعدد أراء اللغويين في معنى "لا جرم" حتى زادت عن عشرة معاني. ينظر اللسان (جرم).

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٨ .

(٣) اللسان ( جرم ) .

(٤) السابق ( جرم ) .

(٥) الكتاب : ٣ / ١٣٨ .



وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: "وأما قوله عز وجل: ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾<sup>(٢)</sup>. فإن جرم عملت فيها؛ لأنها فعل، ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار، وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم النار، يدلّك أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلَتْ، فجرم بعدُ عملت في "أن" عملها في قول الفزاري :

ولقد طعنتُ أبا عيينة طعنةً \* \* جرمتُ فزارةً بعدها أن يغضبوا<sup>(٣)</sup>  
أي: أحقت فزارة .

والشاهد في قوله: "جرمت فزارة" ومعناها على مذهب سيبويه حققتها للغضب، لأنه فسر قولهم لا جرم أنه سيفعل على معنى حق أنه سيفعل، و"لا" عنده زائدة إلا أنها لزمّت جرم لأنها كالمثل<sup>(٤)</sup>.

أما الفراء، فقد رد قول سيبويه واستشهاده فقال: معترضاً<sup>(٥)</sup>: "ليس قول من قال: إن جرمت كقولك: حقت أو حَقَّقْتُ بشيء"<sup>(٦)</sup>.. وإنما لبَّس على قائله قول الشاعر :

(١) الكتاب : ٣ / ١٣٨ .

(٢) سورة النحل : آية : ٦٢ .

(٣) من الكامل لأبي أسماء بن الضريبة في اللسان ( جرم ) ، وله أو لعطية بن عفيف في الخزانة : ١٠ / ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٣٦ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص : ٦٢ ، والاشتقاق ص : ١٩ ، والجمهرة ص : ٤٦٥ ، وجواهر الأدب ص : ٣٥٥ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥٢ .

(٤) الشتمري : ص : ٤٣٧ .

(٥) معاني القرآن : ٩ / ٢ .

(٦) هذا الكلام من الفراء ، يشهد بوقوفه على كتاب سيبويه والإفادة منه ، ويصحح الخبر القائل أن الفراء مات ، وقد عثر على أوراق من كتاب سيبويه تحت رأسه .

ولقد طعنتُ أبا عيينة طعنةً \* \* جَرَمْتُ فزارةً بعدها أن تغضبا

فرفعوا " فزارة " قالوا : نجعل الفعل لفزارة كأنه بمنزلة حق لها أن تغضب.. وفزارة منصوبة في قول الفراء أي جرمتهم الطعنة أن يغضبوا، والمتأمل في كلام الفراء يجد أن "لا جرم" كلمة هي -في الأصل- بمنزلة " لا محالة " و " لا بد " ، فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم ، وصارت بمنزلة حقاً، ويشهد لاستعمالها في القسم قوله "لا جرم لآتينك" بنون التوكيد.

وموضع الخلاف بين الرجلين يتمثل في أن سيويه لا يجوز إلا فتح همزة " أن بعد "لا جرم"، ولهذا فسر جرم بفعل .. والفراء يجوز الكسر، ولهذا فسرهما بمصدر هو " حقاً " وجعلها بمنزلة اليمين، ومعروف أن جواب القسم إذا وقعت "إن" في صدره كسرت .. قال الله تعالى: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾<sup>(١)</sup>.

ومرد اعتراض الفراء على سيويه الرواية ، فكلمة "فزارة " في رواية سيويه مرفوعة ، كما نص على ذلك الفراء ، وهي في رواية الفراء منصوبة .

ومن اختلاف الرواية بين الرجلين، قافية البيت، فهي عند سيويه "أن يغضبوا" وعند الفراء "أن تغضبا" .

وهذا الاختلاف لا أثر له في وزن البيت؛ لأنه استبدال ساكن بساكن، وإنما الخلاف يكمن في حركة حرف الروي التي تسمى عند أهل العروض بالمجرى، والبيت من الكامل التام صحيح العروض ومضمر الضرب صحيحه .

(١) سورة العصر : آية : ١ - ٢ .

أما نسبة البيت، فقد نسبته سيبويه للفراري، يعني رجلاً من فزارة ، ولم ينسبه الفراء لأحد، وبهذا لم يكن صاحب معجم شواهد النحو الشعرية دقيقاً، حيث قال في تعليقه على البيت: ١٦٣ "وهو بلا نسبة في سيبويه والشتمري".

## الفصل بين - أن - ومعموليتها

"أن" بفتح الهمزة وسكون النون، تكون عاملة وغير عاملة <sup>(١)</sup>، فأما العاملة فتكون مع الفعل في تأويل المصدر، وذلك قولك: يعجبني أن تقوم، والمعنى: يعجبني قيامك، وأما غير العاملة فعلى ضربين:

أحدهما: أن تكون مفسرة كقولك: أشرت إليه أن أفعل .

والثاني: أن تكون زائدة ومن مواضع زيادتها: بعد لما نحو قوله تعالى: ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ <sup>(٢)</sup> و "إن": بكسرة الهمزة، وسكون النون كذلك، تكون عاملة وغير عاملة، فالعاملة تكون شرطاً، وذلك قولك: إن تقم أقم معك، تجزم الشرط والجزاء جميعاً، وأما التي لا تعمل، فالنافية، وذلك نحو قولك: إن زيد إلا قائم <sup>(٣)</sup>.

وهناك شواهد نحوية تختلف النحاة في تخريجها على الفتح تارة، والكسر تارة أخرى ومن ذلك قول سيبويه <sup>(٤)</sup>: "وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنًا قَتِيْبَةً حُرَّتَا \* \* جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم <sup>(٥)</sup>

(١) معاني الحروف للروماني: ص: ٧١ - ٧٣.

(٢) سورة يوسف: آية: ٩٦.

(٣) معاني الحروف للروماني: ص: ٧٤ - ٧٥.

(٤) الكتاب: ١٦١/٣ - ١٦٢ .

(٥) من الطويل للفرزدق في ديوانه: ٣١١/٢/٢، والأزهية: ٧٣، ومراتب النحويين ص: ٣٦، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ١ / ٢١٨، والجنى الوافي ص: ٢٢٤، والمغني: ١ / ٢٦.

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين "أن"، والفعل كما قبح أن تفصل بين "كي" والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجوز حُمِلَ على "إن" لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال .

والشاهد عند سيبويه كسر "إن" وحملها على معنى الشرط، لتقدم الاسم على الفعل الماضي، ولو مع "أن" لم يحسن، لأنها موصولة بالفعل، فيقبح فيها الفصل<sup>(١)</sup>.

أما الفراء فقد أجاز الفتح والكسر فقال<sup>(٢)</sup>: "أنت تقول في الكلام: أَسْبِكَ أن حرمتي؟ تريد إذ حرمتي، وتكسر إذا أردت: أسبك إن حرمتي، ومثله: (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم)<sup>(٣)</sup>، تكسر "إن" وتفتح، والعرب تنشد قول الفرزدق:

أَتَجْزَعُ إِنْ أَذْنَا قُتِيَّةَ حُرَّتَا \* \* جهاراً، ولم تجزع لقتل ابن خازم؟  
وأنشدني:

أَتَجْزَعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمَوْدَعُ \* \* وحبل الصفا من عزة المتقطع؟  
وفي كل واحد من البيتين ما في صاحبه من الكسر والفتح .

والخلاف بين سيبويه والفراء واضح، فالكسر اختيار سيبويه، متبعاً لشيخه الخليل، للعلة التي ذكرها، وهي تجنب الفصل بين أن والفعل بالاسم، لذا منع الفتح.. والفراء يجيز الكسر كما أجاز سيبويه إلا أنه يجيز الفتح أيضاً، ويمكن أن يتخرج جواز الفتح عنده على أن "أن" ليست مصدرية، لأنه فسرها بإذ

(١) الشنتمري: ص: ٤٤٤.

(٢) معاني القرآن: ٢٧/٣ - ٢٨.

(٣) سورة المائدة: آية: ٢.

التعليلية، و"أن" المصدرية لا تفيد التعليل .. ومرد هذا الخلاف، الرواية، فسيبويه حين قصر البيت على كسر إن، لم يجز ضمناً روايته بالفتح.. أما الفراء فقد نسب إلى العرب أنها تنشد البيت بالفتح والكسر، ومن خلافهما في الرواية "أتغضب" "لم تغضب" عند سيبويه ، ويقابلها "أتجزع" "ولم تجزع" عند الفراء .. ومع اختلافهما في الشاهد والرواية ، اتفقا على نسبة البيت للفرزدق.

## إعمال اسم الفاعل فيما بعده

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مجرداً من أل أو معرفاً بها، فإن كان مجرداً عمل عمل فعله، من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو: هذا ضارب زيداً الآن أو غداً، وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظاً، فلا تقول: هذا ضارب زيداً أمس، بل يجب إضافته فتقول: هذا ضارب زيد أمس<sup>(١)</sup>، ولا يعمل اسم الفاعل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو وقع صفة أو حالاً أو خبراً أو منادى<sup>(٢)</sup>.

ويجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول، ونصبه له، فتقول: هذا ضارب زيد وضارب زيداً<sup>(٣)</sup>.

فإذا تني اسم الفاعل أو جمع ثبتت نون التثنية والجمع عند الإعمال، وحذفتا عند الإضافة .. قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: "وإذا تثبت أو جمعت، فأثبت النون، قلت هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجل، لا يكون فيه غير هذا؛ لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة﴾<sup>(٥)</sup>. وقال ابن مقبل<sup>(٦)</sup>:

يا عينُ بَكِي حنيفاً رأسَ حِيْهِمُ \* \* الكاسرين القنا في عورة الدُّبُرِ

(١) شرح ابن عقيل: ١٠٦ / ٢ .

(٢) شرح الألفية لابن النازم: ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٣) السابق: ١١٨ / ٢ .

(٤) الكتاب: ١٨٣ / ٣ .

(٥) سورة النساء: آية: ١٦٢ .

(٦) ديوان ابن مقبل: ص: ٩٢ ، وانظر السيراقي: ص: ١٥٩ ، واللسان (دبر) .

فإذا كفت النون جررت، وصار الاسم داخلاً في الجار، وبدلاً من النون..  
وذلك قولك: هما الضاربان زيد، والضاربون عمرو، وقال الفرزدق :  
أسيّد ذو خُرَيْطَةٍ هَمَّاراً \* \* من المتلقّطي قَرَدَ القُمام<sup>(١)</sup>  
والشاهد إضافة "المتلقطي" إلى "القرد" مع الألف واللام، لأنه جمع تثبت نونه  
مع الألف واللام، ولا تعاقبهما كما تعاقب التنوين فجازت إضافته كما ثبتت  
نونه<sup>(٢)</sup>.

أما الفراء فله رأي آخر قال<sup>(٣)</sup>: "وقوله تعالى: ﴿والمقيمي الصلاة﴾<sup>(٤)</sup>،  
خففت "الصلاة" لما حذفت النون، وهي في قراءة عبد الله ﴿والمقيمين الصلاة﴾،  
ولو نصبت "الصلاة" وقد حذفت النون كان صواباً ، أنشدني بعضهم<sup>(٥)</sup> :  
أسيّد ذو خُرَيْطَةٍ هَمَّاراً \* \* من المتلقّطي قَرَدَ القُمام  
وقرد، وإنما جاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد  
إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حقه، فينصبون الحق، لا يقولون إلا ذلك  
والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجميع على الواحد، فنصبوا بحذف النون، والوجه  
في الاثنين، والجمع الخفض، لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وهي في الواحد لا  
تظهر ، فلذلك نصبوا . والشاهد عند الفراء نصب "قرد" مع حذف النون من

(١) من الوافر للفرزدق في ديوانه: ٢٩٠/٢ ، تبع سيبويه في نسبة البيت صاحب شرح أبيات

سيبويه : ١ / ١٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص : ٤٨٩ ، واللسان (قرد)

(٢) الشتري : ص : ١٥٤ .

(٣) معاني القرآن : ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) سبق تخريجها، ص ٤١ .

(٥) تبع الفراء في عدم نسبة البيت ابن جني في الخصائص : ١ / ١٥٦ .



"المتلقطي"، وذلك عكس الشاهد عند سيبويه، ولعل مرد ذلك الرواية، حيث رويت كلمة "قرد" بالجر فقط عند سيبويه فهي مضاف إليه مجرور . أما الفراء، فقد أورد فيها روايتين: النصب على إعمال المتلقطي فيها، والجر على الإضافة، وقد علل النصب مع حذف النون، بأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب . والبيت منسوب إلى الفرزدق عند سيبويه ، ودون نسبة عند الفراء .

## تصغير الملحق بجمع المذكر السالم من أسماء الأجناس

قال سيبويه <sup>(١)</sup>: "هذا باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيقه كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمترلته إلّا أنه يُعنى به الجميع، وذلك في قوم: قَوْمٌ ، وفي رجل رُجُلٌ، وكذلك النفر ، والرهط ، والنسوة، وإن عُني بهذا أدنى العدد، وإذا جمع شيء من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد حَقَرَتْ ذلك البناء كما تُحَقَّرُ إذا كان بناء لما يقع على الواحد". وقال :

قَد شَرَبْتُ إِلَّا دُهَيْدِ هِينَا \* \* قَلِيصَاتٍ وَأَيُّكِرِينَا <sup>(٢)</sup>

والدهداه: حاشية الإبل، فكأنه حَقَّرَ دُهَادَه، فرده إلى الواحد، وهو دُهْدَاه، وأدخل الياء والنون كما تدخل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطر في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير، و"أما أيُّكِرِينَا" فإنه جمع الأبكر .

والشاهد في "دهيدينا" حيث صغر الدُّهَادَه، فردها إلى الدُّهْدَاه المفرد، فقال: دُهَيْدَه ثم جمع جمع السلامة، لئلا يتغير بناء التصغير وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بأرضين وسنين، وكذلك "أيُّكِرِينَا" حُقِّرَ فيه أَبْكَرٌ، جمع أَبْكَرَ عَنِ أَيُّكِرَ ثم جمعه بالياء والنون <sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب : ٣ / ٤٩٤ .

(٢) من الرجز بلا نسبة في اللسان: بكر "و" يمن" و "دهده" وعلا" ، والجمهرة ص: ١٣٣٤ ، والخزانة: ٣٢/٨ ، والتاج "بكر" ، ومقاييس اللغة: ١١٥/٤ ، ومجمل اللغة: ٢٥٦/٢ ، والمحخص: ٦١/٧ - ١٣٧ ، وتهذيب اللغة: ١٨٨ / ٣ - ٣٥٧ / ٥ ، وشرح شواهد الشافية ص: ١٠ .

(٣) الشتمري : ص : ٥١٣ .

وقال الفراء <sup>(١)</sup> : "يقول القائل: كيف جمعت "عليون" بالنون ؟، وهذا من جمع الرجال، فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناء من واحد واثنين، فقالوه في المؤنث والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا اثناء .. قال الشاعر :

قَد رَوَيْتُ إِلَّا الدَّهْيَدَ هِينَا \* \* \* بِهَا الْإِعْصَارُ بَعْدَ الْوَابِلِينَا  
فجمع بالنون ؛ لأنه أراد : العدد الذي لا يُحَدُّ .

وموضع الشاهد بين الرجلين واحد ، أما وجه الاستشهاد ففيه اختلاف، فسيبويه استشهد به على أن تصغير اسم الجنس يكون مثل تصغير المفرد، ثم يجمع بالواو والنون جمع سلامة، أما الفراء، فاستشهد به على لحاق الواو والنون جمع غير العاقل، وخلافهما لا يعدو الموضع الذي ورد فيه الشاهد، فهو عند سيبويه التصغير ، وعند الفراء الملحق بجمع المذكر .

أما فيما يتعلق بالرواية فالرجلان لا يكادان يلتقيان إلا في موضع الشاهد وهو "دهيدينا" بغير "أل" عند سيبويه، وبـ "أل" عند الفراء.. أما بقية البيت فهما مختلفان، فسيبويه أورد : رويت .. قليصات وأبكرينا .. والفراء أورد : شربت .. بها الإعصار بعد الوابليين .

والبيت غير منسوب لأحد عن الرجلين .

(١) معاني القرآن : ٣ / ٢٤٧ .

## حذف اللام من الكلمة

عقد سيويه في كتابه <sup>(١)</sup> باباً أسماه: "هذا باب ما ذهبت لامه" قال فيه: "فمن ذلك دمٌ: تقول دُمِيّ، يدلك دماءٌ على أنه من الياء أو من الواو.. ومن ذلك: \* في حسب بَخْ وعزُّ أقعسا \*

فرده إلى أصله حيث اضطر كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطر .. قال :

\* وهي تنوش الحوض نوشاً من علا \* <sup>(٢)</sup> .

والشاهد فيه في "علا" ووجه الاستدلال به على أن قولهم: "من علٍ" محذوف اللام، فإذا صغر اسماً لرجل رُدَّتْ لامه، فقليل : عُلِيّ؛ لأن أصله من العلو، كما أن علا منه <sup>(٣)</sup> .

أما الفراء فقد أورد الشاهد عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاشُوءُ﴾ <sup>(٤)</sup>، فقال <sup>(٥)</sup>: "قرأ الأعمش وحمة والكسائي بالهمز يجعلونه من الشيء البطيء من ناشت من النثيش وقد ترك همزها أهل الحجاز وغيرهم. قال الشاعر :

(١) ٤٥١ / ٣ .

(٢) من الرجز لأبي نجم العجلي في اللسان (علا) ، ولغيلان بن حرب في الخزانة : ٩ / ٤٣٧ ، واللسان "نوش" ، والتنبيه على الإيضاح : ٣٢٧ / ٢ ، والتاج "نوش" ، وديوان الأدب : ٤ / ٢٢ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب : ص : ٥٠٣ ، وأسرار العربية : ص : ١٠٣ ، و المنصف : ١ / ١٢٤ .

(٣) الشنتمري : ص : ٥٠٦ .

(٤) سورة سبأ : آية : ٥٢ .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٣٦٥ .

وهي تنوش الحوض نوشاً من علا

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

وتناوش القوم في القتال إذا تناول بعضهم بعضاً، ولم يتدانوا كلَّ التداني.

والشاهد عند الفراء في الفعل "تنوش" ووجه الاستدلال به مجيء الفعل

مهموزاً عند بعض العرب، وبدون همز عند أهل الحجاز .

وسيؤيه والفراء مختلفان في الشاهد ، متفقان في رواية البيت وعدم نسبته .

## حذف النون للتخفيف

مذهب سيويه أنه إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين<sup>(١)</sup> وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع "نون النسوة"<sup>(٢)</sup>، ومن شواهد في ذلك قول عمرو بن معد يكرب :

تراه كالشغام يُعَلُّ مِسْكَاً \* \* يسوء الفاليات إذا فليني<sup>(٣)</sup>

يريد : فليني .

والشاهد حذف إحدى النونين في فليني ، وهي نون النسوة عند سيويه ؛ لأن نون الوقاية أتت بها لصون الفعل، ومثل المحذوف نون الوقاية؛ لأن نون النسوة ضمير .

أما الفراء فقد أورد البيت مستشهداً به على أن النون كانت مشددة، ثم خففت، والنية على تثقيلها، قال<sup>(٤)</sup> : "وقوله : ﴿ فِيمَ تَبْشُرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .. النون منصوبة؛ لأنه فعل لهم لم يذكر له مفعول ، وهو جائر في الكلام، وقد كسر أهل المدينة،

(١) الكتاب : ٥١٩/٣ .

(٢) السابق : ٥١٩/٣ .

(٣) من الوافر لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص : ١٨٠ ، والخزانة : ٥ / ٣٧١ ، والدرر : ١ / ٢١٣ ، واللسان " فلا " ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٨٥/١ ، والجمهرة ص : ٤٥٩ ، وشرح المفصل : ٩١ / ٣ ، والمغني : ٦٢١ / ٢ ، والمنصف : ٣٣٧ / ٢ ، والهمع : ٦٥ / ١ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٨٩ - ٩٠ .

(٥) سورة الحجر : آية : ٥٤ .

يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها، وكأنهم شدّدوا النون فقالوا: ﴿فبم تبشرون قالوا﴾، ثم خففوها، والنية على تثقيلها كقول عمرو بن معد يكرب :

رأته كالشّغام يُعلّ مسكاً \* \* يسوء الفاليات إذا فليني

فأقسم لو جعلتُ عليّ نذراً \* \* بطعنة فارسٍ لقضيت ديني

وقد خففت العرب النون من "أن" الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها وهي أشد من ذا.

ولم ينص الفراء على حذف إحدى النونين في "فليني" ولكن في ضوء حديثه عن الآيتين يمكن أن يستشف مذهبه المتمثل في جواز حذف إحدى النونين .  
وقد اتفق سيبويه والفراء في رواية البيت، ما عدا مطلعها، فهو عند سيبويه "تراه"، وعند الفراء "رأته" ولا أثر لذلك الاختلاف على موضع الشاهد .  
كما اتفقا على نسبة البيت إلى معد يكرب .





## الخاتمة

يمثل الشاهد الشعري أصلاً من أصول النحو واللغة، فقد استقى منه علماء العربية بالإضافة إلى الشواهد النثرية قواعدهم ومقاييسهم، وبنوا عليه مذاهبهم وأحكامهم حسبما توفر لهم من الشواهد وفق معايير خاصة في الاستشهاد عند كل صاحب مذهب نحوي.

والبحث هذا قد حفل بكثير من تلك الشواهد الشعرية التي اتفق إيرادها عند عالين كبيرين في اللغة والنحو يُعد كلُّ منهما إمام مدرسته النحوية، وهما سيبويه رائد النحوي العربي في سفره الفريد الكتاب، والفراء ثاني اثنين إذ هما بالكوفة في كتابه السجل الحقيقي للمذهب الكوفي "معاني القرآن"، وقد كان حصيلة هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

**أولاً :** أن الرجلين لم يهتما كثيراً بنسبة الأبيات إلى قائلها، فسيبويه اكتفى برواية الثقات من مشايخه، وما سمعه من أفواه العرب حتى قيل إن سيبويه لم ينسب بيتاً في كتابه إلى قائله، وإنما ما وقع في الكتاب من نسبة فهو من صنع أبي عمر الجرمي الذي قال: تصفحت كتاب سيبويه فألفيت ألفاً من الشواهد عرفت قائلها، وخمسين لم أعرف نسبتها، وأما الفراء فلعل قرب العهد بالقائل قد جعله يغفل النسبة، أو أن رواته لم ينسبوه لقائل معين.

**ثانياً :** أن بعض الأبيات الواردة في الكتاين قد وقع فيها اختلاف في الرواية، وهو خلاف قد يمس الشاهد أحياناً، وقد لا يكون له صلة بالشاهد النحوي.

**ثالثاً :** أن ما اتفقا عليه من الرواية والشاهد يعد أكثر مما اختلفا فيه، الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين لا تمثل إلا

قدراً يسيراً بالقياس على ما اتفقوا عليه، وهي في غالب الأمر قضايا فرعية لا تمس الأصول النحوية كرفع الفاعل أو نصب الفضلات أو نحو هذا.

**رابعاً:** أن شواهد الفراء الشعرية أكثر فقد يورد أكثر من شاهد على حكم واحد بينما يكتفي سيبويه بشاهد واحد أحياناً، وهذا يشهد لصحة المقولة بأن نخاة الكوفة أعنى بالشعر وأوسع من نخاة البصرة.

**خامساً:** أن الفراء أحياناً يورد سابقاً أو لاحقاً لبیت الشاهد بينما سيبويه يكتفي غالباً بأبيات مفردة في الاستشهاد.

**سادساً:** أنه في ضوء الدراسة للشواهد المشتركة بين سيبويه والفراء يمكننا القول بأن الفراء قد وقف على بعض من شواهد سيبويه وتفسيره لها، فقد اعترض عليه في بعضها، ووصف قوله بأنه على خلاف الصواب في شيء منها.

**سابعاً:** كثيراً ما تتعدد رواية الشاهد عند الفراء، ومع ذلك فقد يعتد بسماعه، ويسيطر سلطانه على الشعر العربي فينكر رواية لم تصل إليه، فقد أنكر رواية سيبويه في بعض الأبيات معللاً بعدم سماعه وهذا شيء غير مقبول من أبي زكريا؛ لأن من سمع حجة على من لم يسمع، ودليل الإثبات مقدم على دليل النفي كما قال العلماء.

بالإضافة إلى أن البحث ضم بين دفتيه كثيراً من قضايا النحو والتصريف التي تمثل جوهر مذهب نخاة البصرة والكوفة، وقد عُني بدراستها والتقديم لها، وبُسط القول فيها بقدر استطاعة الباحث وما توفّر له من مراجع.

والله الموفق ،،،

## مصادر البحث

١

- ١- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٨٢، ١م
- ٢- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٣- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨١م.
- ٤- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ط ١، ١٩٥٧م.
- ٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
- ٦- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار المسيرة، بيروت، ط ١٩٧٩م
- ٧- اصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٨- الأصمعيات، للأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٥، د.ت.
- ٩- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٧م.
- ١٠- الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ط ١٩٦٠م.

- ١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: هارون غازي زاهر، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨ م.
- ١٢- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٨٣ م.
- ١٣- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٩ م.
- ١٤- أمالي ابن الشجري، طبعة حيدر أباد الدكن ١٣٤٩ هـ.
- ١٥- أمالي المرتضى، للشرىف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٧ م.
- ١٦- إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، دار الحديث القاهرة، د.ت.
- ١٧- الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٦٦ م.
- ١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيداء، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام/ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
- ٢٠- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦ هـ.

## ت

- ٢١- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شبري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤ م.

٢٢- تجميع التيسير، لابن الجزري، تحقيق: أحمد محمد القضاة، دارالفرقان للنشر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م.

٢٣- تحصيل عين الذهب عن معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤ م.

٢٤- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عباس مصطفى الصالح، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٦ م.

٢٥- تذكرة النحاة، لأبي حبان، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦ م.

٢٦- التنبيه على الإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري، تحقيق: مصطفى حجازي وغيره، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٠-١٩٨١ م.

### ج

٢٧- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م.

٢٨- جوهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٤٥ هـ.

٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٦ م.

٣٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإمام علاء الدين الأريلي، صنعة أميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩١ م.

٣١- حاشية الصبان على الأشموني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

## ح

٣٢- الحجة في القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦ م.

٣٣- حماسة ابن الشجري (الحماسة الشجرية) لهبة الله بن علي، تحقيق: عبد المعين الملوحي وغيره، منشورات وزارة الثقافة العربية السورية، دمشق، ط١، ١٩٧٠ م.

٣٤- حماسة البحرري، الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه: لويس شيخو، بيروت، د.د.

٣٥- الحيوان، للحافظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.

٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادى، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩ م.

٣٧- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط.

## د

٣٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دارا لبحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١ م.

٣٩- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩ م.

٤٠- ديوان : امرئ القيس ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٦ م .

٤١- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القلم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦٢ م.

٤٢- ديوان جرّان العود النميري، تحقيق حمّودي القيسي، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

٤٣- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دارا لمعارف بمصر، ط٣، د.ت.

٤٤- ديوان حاتم الطائي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

٤٥- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: سعد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٤٦- ديوان الخرنق بنت بدر، تحقيق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٠م.

٤٧- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية بغداد، سلسلة كتب التراث، ط٢، د.ت.

٤٨- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت — د.ت.

٤٩- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٥٠- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مكّي العاني، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط١٩٦٦م.

٥١- ديوان لبّيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٥٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٥٣- ديوان هذبة بن الخشرم، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٩٨٦م.

## ر

٥٤- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دارالمعارف بمصر ، د.ط ، ١٩٨٢ م .

٥٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥ م .

## س

٥٦- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : حسن هنداي ، دارا لقلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

٥٧- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دارا الحديث، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤ م .

## ش

٥٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الكبرى التجارية بمصر، ط ٤، ١٩٦٤ م .

٥٩- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، دارا لمأمون للتراث، دمشق، د.ط، د.ت .

٦٠- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي الحسن السّكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة ، القاهرة، د.ط ، د.ت .

٦١- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد وغيره، حجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٩٠ م .

٦٢- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ط، د.ت .

٦٣- شرح الشافية، للرضى الاستراباذي، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط ، ١٩٨٢ م .



٦٤- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، د.ط، د.ت.

٦٥- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.

٦٦- شرح عمدة الحفاظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن العبيدي، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٧م

٦٧- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

٦٨- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦م.

٦٩- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: عبد الحسن المبارك، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٠م.

### ص

٧٠- الصاجي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، لابن فارس، تحقيق: مصطفى الشوملي، منشورات مؤسسة بدران، ط١، ١٩٦٣م.

٧١- صحيح البخاري، للبخاري، مراجعة الشيخ: محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.

٧٢- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.

### ع

٧٣- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وغيره، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، ١٩٨٣م.

## ف

٧٤- فتح القدير، للشوكاني ، تحقيق: سيد إبراهيم صادق، دار الحديث ، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م .

٧٥- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني، المكتب العربي ، ١٩٨٧م .

## ك

٧٦- الكافية في النحو بشرح الرضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت

٧٧- الكامل في اللغة والأدب، للميرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت .

٧٨- الكتاب، لسيويو، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٨م .

٧٩- الكشف، لجار الله الزمخشري، رتبة وضبطه :محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م .

## ل

٨٠- ٨٦- لسان العرب، لابن منظور، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م .

## م

٨١- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز، تحقيق: منجي الكعبي، تونس، ١٩٧١م .

٨٢- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سر كيس، القاهرة ١٩٥٤م .

٨٣- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٥، ١٩٨٧م .

٨٤- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي ناصف وغيره، دار سر كيس للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٦م .

٨٥- مختصر النحو، عبد الهادي الفصلي، دار الشروق، جدة، ط١، ١٩٨٦م .

- ٨٦- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ، تحقيق محمد عبد المولى وآخرين، دار الفكر ، القاهرة ، د.ت .
- ٨٧- المخصص، لابن سيدة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت
- ٨٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٨٢م.
- ٨٩- معاني الحروف للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شليبي، دار الشروق، جدة، ١٩٨٤م.
- ٩٠- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف، محمد علي النجار، دار السرور، د.ت.
- ٩١- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شليبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٨م.
- ٩٢- المعايير النقدية، رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى، للدكتور: بريكان الشلوي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٩٣- المعجم المفصل في شواهد العربية، إعداد: د. أميل يعقوب، ط ١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦م .
- ٩٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٢م .
- ٩٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، دار صادر، بيروت، د.ت
- ٩٦- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ت ١٩٧١ م .

- ٩٧- المقتضب ، لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ م .
- ٩٨- المقرب ، لابن عصفور، تحقيق: محمد عبد الستار الجودي ، الفيصلية ، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧١ م .
- ٩٩- المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وغيره، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٤ م .
- ١٠٠- الموشح ، للمرزباني، تحقيق: علي محمد بجاوي القاهرة، ١٩٦٥ م .
- ن**
- ١٠١- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٥ ، ١٩٧٥ م .
- ١٠٢- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ، دار الكتب ، بيروت، د ت .
- هـ**
- ١٠٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢ م .

## فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ غير المغضوب عليهم ﴾	٧	الفاتحة	٦٧
﴿ لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾	٢	البقرة	٦٢
﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ﴾	٧	البقرة	٤٠
﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾	١٩	البقرة	٤٨
﴿ و لا تقربا هذه هذه الشجرة فتكونا ﴾	٣٥	البقرة	١٦
﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾	٤٢	البقرة	١٢٦-١٦
﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ﴾	١٠٢	البقرة	١٢٣
﴿ فلا إثم عليه ﴾	١٧٣	البقرة	٦٢
﴿ والموفون بعهدهم إذا عاهدوا ﴾	١٧٧	البقرة	١٠٢
﴿ إن ترك خيراً الوصية للوالدين ﴾	١٨٠	البقرة	٢٧
﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ﴾	١٩٧	البقرة	٥٧
﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾	٢٠٥	البقرة	٧٣
﴿ زين للذين كفروا الحياة الدنيا ﴾	٢١٢	البقرة	١١٦
﴿ فشريوا منه إلا قليلاً منهم ﴾	٢٤٩	البقرة	٥٤
﴿ فمن جاءه موعظة من ربه ﴾	٢٧٥	البقرة	١١٦
﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾	١٤٢	آل عمران	١٢٤
﴿ فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً ﴾	٤	النساء	٣٨
﴿ والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ﴾	١٦٢	النساء	١٤٠-١٣٩-٤١
﴿ ولا يجرمكم شئتان قوم ﴾	٢	المائدة	١٣٧
﴿ والسارق والسارقة ﴾	٣٨	المائدة	٣٩
﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون ﴾	٦٩	المائدة	٣٠
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	المائدة	٦٢

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾	٢٣	الأنعام	٨٣
﴿ ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾	٢٧	الأنعام	١٢٤
﴿ وكذب به قومه وهو الحق ﴾	٦٦	الأنعام	٨١
﴿ قد جاءكم بصائر من ربكم ﴾	١٠٤	الأنعام	١١٦
﴿ شياطين الإنس ﴾	١١٢	الأنعام	٤١
﴿ وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون ﴾	١٢١	الأنعام	٢٤
﴿ ما لكم من إله غيره ﴾	٥٩	الأعراف	٦٨
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾	١٥٥	الأعراف	٨٧
﴿ وأخذ الذين ظلموا الصبيحة ﴾	٦٧	هود	١١٦-٨٦
﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾	٧١	هود	٩٦
﴿ أألد وأنا عجوز ﴾	٧٢	هود	٥٠
﴿ يا أبت ﴾	٤	يوسف	٥٥
﴿ تلتقطه بعض السيارة ﴾	١٩	يوسف	٨٣
﴿ فلما أن جاء البشر ﴾	٩٦	يوسف	١٣٦
﴿ مثل الذين كفروا برهم أعمالهم كرماد ﴾	١٨	الرعد	٨٠
﴿ فيم تبشرون ﴾	٥٤	الحجر	١٤٧-١٤٦
﴿ هؤلاء ضيفي ﴾	٦٨	الحجر	٣٨
﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾	٥٣	النحل	١٠٧
﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾	٦٢	النحل	١٣٣
﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره ﴾	١٣	الإسراء	٩٣
﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾	١٠٣	الكهف	١٠١
﴿ لا تخاف دركاً ولا تخشى ﴾	٧٧	طه	٧٧
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	الأنبياء	١١٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ والمقيمي الصلاة ﴾	٣٥	الحج	٤١
﴿ كذبت قوم نوح ﴾	١٠٥	الشعراء	٨٢
﴿ كذبت قوم لوط ﴾	١٦٠	الشعراء	٨٢
﴿ أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾	١٩٧	الشعراء	٢٠
﴿ ادخلوا مساكنكم لا يحطنكم ﴾	١٨	النمل	١٢٧
﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾	٨٨	القصص	٨٨
﴿ اتبعوا سبيلنا ولنحمل ﴾	١٢	العنكبوت	١٢٧
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٤	الروم	٩٧
﴿ ومن آياته منامكم بالليل والنهار ﴾	٢٣	الروم	١٢١
﴿ وذلکم ظنکم الذي ظننتم بربکم ﴾	٢٣	فُصِّلَتْ	٤٩
﴿ ولا مستأنسين ﴾	٥٣	الأحزاب	٢٢
﴿ لولا أنتم لکنا مؤمنين ﴾	٣١	سبأ	٧٠
﴿ وما أموالکم ولا أولادکم بالتي ﴾	٣٧	سبأ	٢٩
﴿ وأنى لهم التناوش ﴾	٥٢	سبأ	١٤٤
﴿ صالحاً غير الذي کنا نعمل ﴾	٣٧	فاطر	٦٧
﴿ وكل شيء أحصيناه ﴾	١٢	يس	٩٢
﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾	٥٠	ص	١٠٥
﴿ ويوم القيامة ترى الذين کذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾	٦٠	الزمر	٧٩
﴿ ثم يخرجکم طفلاً ﴾	٦٧	غافر	٣٨
﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾	١٧	فصلت	٩٢
﴿ ويعف عن كثير ﴾	٣٤	الشورى	٩٩-١٠٠
﴿ هذا ما لدي عتيد ﴾	٢٣	ق	٥٠
﴿ وحوور عين ﴾	٢٢	الواقعة	١١١

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ يشربون من كأس كان مزاجها كافورا ﴾	٥	الإنسان	١٩
﴿ وكل شيء أحصيناه ﴾	٢٩	النبأ	٩٢
﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾	١	البينة	١٣٠
﴿ والعصر ﴾	١	العصر	١٣٤
﴿ إن الإنسان لفي خسر ﴾	٢	العصر	١٣٤
﴿ تبت يدا أبي لهب ﴾	١	المسد	٤١



## فهرس الأبيات

رقم الصفحة

الييت

- ألم أك جاركم ويكون بيئي وبينكم المودة والإخاء ١٢٤  
 كأن سيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء ١٩  
 هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب ٦٠-٥٩  
 أعبداً حل في شعبي غريباً ألوماً لا أبالك واغتراباً ٤٥-٤٤  
 فما قومي بتعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقبا ١٠٥-١٠٤  
 كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب ٥٦-٥٥  
 فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقياراً لها لغريب ٣٠-٢٩  
 لها جيف الحسرى فأما عظامهما فيبيض وأما جلدها فصليب ٤٠  
 ولقد طعنت أبا عينة طعنة جرمت فزارة بعدها أن يفضبوا ١٣٤-١٣٣  
 وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى ابتغي العيش أكدح ١٢١-١٢٠  
 معاوي إننا بشرٌ فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد ٢٢-٢١  
 ما للجمال مثيها وثيداً أجندلاً يحملن أم حديد ٨٠  
 يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد ٦٤  
 وقفت بها أصيلاً أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد ٦٤  
 يا من يرى عارضاً أكفكه بين ذراعي وجبهة الأسد ٩٧-٩٦  
 يا ابني لبيني لستما بيد إلا يداً ليست لها عضد ١١٤-١١٣  
 إلا أوارى لأياً ما أبينها والنوى كالحوض بالظلومة الجلد ٦٤  
 ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٧٨-٧٧  
 أكلتم أرضنا فجرزقوها فهل من قائم أو من حصيد ٢٣  
 فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعلزرا ٧٥  
 حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الحسف أو نرمي بها بلداً قفراً ١٣١-١٣٠

رقم الصفحة

البيت

- فلا أب وابناً مثل مروان وابنه  
بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه  
٥٨-٥٧ إذا هو بالجدار تدى وتأزرا
- قلائص لا تنفك إلا مناخة  
يا عين بكّي حنيفاً رأس حيّهم  
٧٥ وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
- إن العقل في أموالنا لا نضق به  
النازلون بكل معترك  
١٢٨ على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا
- لا يبعُدن قومي الذين هم  
وإن كلاباً هذه عشر أبطن  
١٣٩ الكاسرين القنا في عورة الدُّبر
- فلا يد عني قومي صريحاً لحرّة  
أو عامر بن طفيل في مركبه  
١٠٧-١٠٦ ذراعاً وإن صبراً فتعرف للصبر
- إني وإياك إذا حلت بأرحلنا  
جئني بمثل بني بدر لقومهم  
١٠٢ والطيبون معاً قد الأزر
- وبلدة ليس فيها أنيس  
كلوا في بعض بطنكم تعفوا  
١٠٢ سمّ العداة وآفة الجزر
- ذريتي إن أمرك لن يطاعا  
على حين عاتبت المشيب على الصبا  
٨٢-٨١ وأنت بريء من قبائلها العشر
- لما أتى خبر الزبير تواضعت  
أتجزع أن بان الخليط المودّع  
١٢٣-١٢٢ لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر
- قد أصبحت أم الخيار تدعى  
وقالوا تعرفها المنازل من منى  
٩٥ أو حارثاً يوم نادى القوم : يا حار
- وحبل الصفا من عزة المنقطع؟  
١٣٧ عليّ ذنباً كله لم أصنع
- وما كُلت من وافي منى أنا عارف  
٩٠-٨٩ وما كُلت من وافي منى أنا عارف
- عندك راضٍ والرأي مختلف  
٢٩-٢٨ هل تخبرك اليوم بيداء سملق
- ١٦-١٥

## رقم الصفحة

## البيت

٩٩	ريش القوادم لم تنصب له الشُبُك	هوى لها أسفع الحدين مُطَّرَق
٣٧-٣٦	ولا ذا كَرَّ الله إلا قـليلاً	فألفيته غير مستعتب
٧٣	أنخب فيقضى أم ضلال وباطل	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
٦٨-٦٧	حمامة في غصون ذات أو قال	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٨٨-٨٧	رب العباد إليه الوجه والعمل	استغفر الله ذنباً لست محصيه
٤٢-٤١	إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً	هم القائلون الخير والأمرونه
٤٨-٤٧	واعرض عن شتم اللئيم تكراً	واغفر عوراء الكريم ادخاره
١٣٧-١٣٦	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	أتغضب إن أذنا قتيبة حزناً
٧١	ولولاك لم يعرض لأحساننا حسم	أتطمع فينا من أراق دمائنا
١١٩	يفضلها في حسب وميسم	لو قلت ما في قومها لم تيسم
١٠٠	ريبع الناس والبلد الحرام	فإن يهلك أبو قابوس يهلك
١٤٠	من المُلقطى قَرَدَ القمام	أسيد ذو خُرَيْطة هاراً
١٠٠-٩٩	أجب الظهر ليس له سنام	ونأخذ بعده بذناب عيش
٣٣-٣٢	بسراته ندب لها وكلوم	أو مسجل شنج عضادة سمح
١٢٦-١٢٥	عار عليك إذا فعلت عظيم	لا تنه عن خلق وتأني مثله
٤٠	في حلقكم عظم وقد شجينا	لا تنكروا القتل وقد سينا
١٤٢	قُلَيْصَاتٍ وأبيكرينا	قد شربت إلا دهيْد هينا
١٤٣	ها الإعصار بعد الوابلينا	قد رويت إلا الذهيْد هينا
٥٢-٥١	حب النبي محمد إيانا	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا
٢٦-٢٥	والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان	من يفعل الحسنات الله يشكرها
١٢٧-١٢٤	لصوت أن ينادي داعيان	فقلت ادعي وادعو إن أندي
٩٨	سابع همد الجـزاره	إلا بداهة أو علالة

رقم الصفحة

البيت

- فإما ترى متى بدلت فإن الحوادث أزرى بها ١١٧  
وهي تنوش الحوض نوشاً من علا نوشاً به تقطع أجواز الفلا ١٤٦  
يشكو إلى جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى ١٠٨-١٠٩  
من يك ذابت فهذا بني مقيظٌ مصيِّفٌ مشتّى ٤٩-٥٠  
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى ٧٠  
ومنزلة لولاك طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى ٧١  
ويأوي إلى نسوة عاطلات وشعثاً مراضيع مثل السعالى ١١٠-١١١  
فأقسم لو جعلتُ على نذراً بطعنة فارسٍ لقضيت ديتى ١٤٥  
رأته كالشغام يُعلُّ منكاً يسوء الفاليات إذا فليتى ١٤٦-١٤٧

فهرس أنصاف الأبيات

رقم الصفحة

نصف البيت

- ... وما بالربع من أحد ٦٥  
وما كل من وافى منى أنا عارف ٨٨  
لمية موحشاً طلل ٥٣  
إلا أو اريّ ما إن لا أبيضنها ٦٥

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
١٣	الفصل الأول: ما اتفق فيه سببويه والفراء في موضع الشاهد
١٥	الرفع على القطع والإستثناء بعد الفاء
١٨	تنكير اسم كان وتعريف خبرها
٢١	العطف على موضع الخبر
٢٤	حذف الفاء من جواب الشرط
٢٨	حذف خبر المبتدأ المدلول عليه
٣٢	إعمال صيغة المبالغة عمل الفعل
٣٥	نصب الاسم على نية التنوين
٣٨	قيام المفرد مقام الجمع
٤١	اثبات النون مع الاضافة إلى الضمير المتصل
٤٤	حذف عامل المصدر وجوباً
٤٦	علة النصب في المفعول لاجله
٤٩	جواز تعدد خبر المبتدأ
٥١	استعمال من الموصولة نكرة موصوفة
٥٣	تحول الصفة إلى حال
٥٥	إلحاق الهاء بالنادى المرخم
٥٧	تنوين المعطوف على اسم " لا "
٥٩	العطف على موضع اسم " لا "
٦١	بناء " حين " على الفتح
٦٤	الإبدال في الاستثناء المنقطع
٦٧	بناء " غير " على الفتح

رقم الصفحة	الموضوع
٧٠	وقوع ضمير الخفض بعد لولا
٧٢	استعمال " ذا " اسماً موصولاً
٧٥	نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد أو
٧٧	حمل الفعل المعتل على الصحيح
٧٩	النصب على البدل
٨١	تأنيث ما حقه التذكير
٨٥	الفصل الثاني ما اختلف سيبويه والفراء على موضع الشاهد
٨٧	اقتصار المتعدي إلى مفعولين على المفعول الأول
٨٩	" ما " بين التميمية والحجازية
٩٢	رفع الاسم المستحق للنصب
٩٥	النصب بفعل مقدر
٩٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٩٩	نصب ما بعد الصفة المشبهة على نية التنوين
١٠١	دخول " أل " على المضاف والمضاف إليه
١٠٤	دخول الألف واللام على المضاف
١٠٦	حذف كان وبقاء عملها
١٠٨	إعراب المصدر الواقع بدلاً من فعله
١١٠	إختصاص الواو بعطف الصفات بعضها على بعض دون الفاء
١١٣	نصب ما بعد " لا " على البدل
١١٦	تذكير ما حقه التأنيث
١١٩	حذف الموصوف لدلالة صفته عليه
١٢٢	الرفع على القطع والاستئناف بعد الواو
١٢٤	نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية

الموضوع	رقم الصفحة
الرفع على القطع والاستئناف بعد " أو "	١٣٠
لا جرم بمعنى حَقَّ أو حقا	١٣٢
الفصل بين أن ومعموليه	١٣٦
إعمال اسم الفعل فيما بعده	١٣٩
تصغير الملحق بجمع المذكر السالم من اسما الاجناس	١٤٢
حذف اللام من الكلمة	١٤٤
حذف النون للتخفيف	١٤٦
الخاتمة	١٤٩
مصادر البحث	١٥١
فهرس الآيات	١٦١
فهرس الأبيات الشعرية	١٦٥
فهرس الموضوعات	١٦٩